الاختيار الثوري

مجلة مغربية عربية

ALIKHTIAR — ATHAOURI

option révolutionnaire

revue trimestrielle marocaine

1982 - N°2 - 7ème année - 10F.

الاختيار الثوري

مجلة مغربية عربية

فهرس

كلمة العدد 3
لنقف صفا واحدا في معركة الجلاء 7
النظام المغربي ضمن الاستراتيجية الامريكية 8
الاستراتيجية العسكرية الامريكية بين الامس واليوم 15
حقيقة "التسهيلات" الممنوحة لامريكا 18
الاقتصاد المغربي والانقاذ الامريكي المزعوم 25
الاجماع الميت ـ الحي 29
الانقلابية والتغيير الوطني الثوري 34
أوضاع الشغل بالمغرب 42
لنكافح من أجل جلاء قوات العدوان الامريكي عن الوطن العربي 47
حقائق الوضع العربي، وشروط النهوض القومي 49
النظام المغربي وحملة الحاق الرجعية بكامب ديفيد 57
الصهيونية، حركة استعمارية عنصرية 59
من المستحيل أن تطالبوا بتحريرنا وأنتم مستعبدون" 70
آراء، مواقف، نضالات.. من غياهب السجون 73
محمد أطلس: رسائل من السجن 75
ابراهام السرفاتي: رسالة توضيحية 77
من أجل اطلاق سراح المناضل الحبابي 80
رسالة أخرى من ترمميت 83
الحملة حول مجهولي المصير 87
نضال المعتقلين السياسيين 88
القمع ضد الحركة الطلابية 93

ماي 1982 * العدد الثاني * السنة السابعة

الى كل شهداء
الكفاح الوطني
ضد الاستعمار
والامبريالية

نهدي هذا العدد

كلمة العدد

... وينتقل العدوان الامبريالي على أمتنا العربية الى درجة أعلى من الشراسة والحدة والخطورة... فبعد مرحلة الاستعمار المباشر، واغتصاب الارض وتجزئة الوطن، وبعد سلسلة الحروب العدوانية التي لم تهدأ رحاها، والتي قادتها الامبريالية العالمية ضدنا بواسطة صنيعتها "اسرائيل"، وفي الوقت الذى يستمر فيه اغتصاب فلسطين والتنكيل بشعبها العربي.. ها هي الولايات المتحدة تتجه نحو احكام سيطرتها العسكرية والسياسية على أمتنا، من داخلها، وعن طريق عملائها المحليين: الرجعيات العربية و"اسرائيل"...

هكذا تكثفت الاتفاقات والروابط المتينة بين الامبريالية الامريكية والحكام الرجعيون العرب، وتعددت اللجان العسكرية المشتركة، وتمت اتفاقات عسكرية وسياسية في غاية الخطورة بالنسبة لسيادة الوطن، وحرمة الامة وكرامتها، وذلك بموازاة مع استمرار العدوان العسكرى داخل فلسطين المحتلة والجنوب اللبناني بشكل خاص، وتصاعد وتيرة الهجمة السياسية الشاملة تحت راية "التسوية" والاستسلام...

ان حصول الولايات المتحدة الامريكية على تسهيلات وقواعد عسكرية من المحيط الى الخليج العربي (في كل من المغرب وتونس ومصر والسودان والصومال وعمان..) ليشكل فعلا انتهاكا صارخا للسيادة العربية، وخطة جهنمية تستهدف

احكام الطوق على أمتنا، بغية الاستمرار في استنزاف خيراتها الطبيعية ـ والنفطية منها بشكل خاص ـ واستغلال شعوبها أبشع استغلال، وتوظيف مواقعها ومقدراتها الاستراتيجية بغرض دمجها ضمن الاستراتيجية الامبريالية العالمية الرامية الى منع تحرر الشعوب والحيلولة دون تقدمها وازدهارها، وتثبيت الهيمنة الرأسمالية المعادية للحرية والاشتراكية.

ولم يكف الولايات المتحدة أن تنزل بثقلها العسكرى والسياسي في المشرق العربي للسيطرة المباشرة على مصادر الطاقة، وضرب التطلع الوطني المشروع للشعب العربي الفلسطيني، والتصدى لحركة التحرر العربية عموما، بل ها هي تتجه اليوم بشكل أساسي نحو احكام طوقها بشكل دائرى، من خلال انزال عسكرى ـ سياسي في الطرف الاخر من الوطن العربي، في المغرب الاقصى تحديدا، بفضل تواطؤ وعمالة النظام الرجعي هناك.. ولم يكن ذلك من قبيل الصدفة.

ان الموقع الاستراتيجي للمغرب، المشرف على المحيط، المتحكم في بوابة المتوسط، الممتد الى افريقيا والملتحم بالوطن العربي.. ما كان الا ليؤجج أطماع الامبريالية في اتجاه الجعل من هذا الموقع الهام قاعدة عسكرية ـ سياسية أساسية لعدوانها على شعوب افريقيا والوطن العربي، وهما المنطقتين الزاخرتين بالخيرات الطبيعية، وبالتالي، المنطقتين المستهدفتين بشكل أساسي من طرفها في وقتنا الراهن.

صحيح أن عمالة النظام المغربي وتواطؤه ليسا بالشيء الجديد.. بل لقد عرف بالادوار السياسية التي لعبها لصالح "اسرائيل" قبل مؤامرة كامب ديفيد وتمهيدا ثم تنفيذا لها، واشتهر بالادوار العسكرية المباشرة التي لعبها في افريقيا وتميز بالخطط الذكية ـ القذرة التي نهجها ولا يزال، تجاه قضية الارض المحتلة والقضية العربية عموما.. كل ذلك باسم العروبة و"دفاعا عن الاسلام".. الا أن المرحلة التي انتقل اليها اليوم تدشن عهدا جديدا في "علاقاته التاريخية" بالغرب ـ كما يحلو له أن يسميها ـ عهد من العمالة المطلقة والتبعية والخيانة.. وأية أوصاف أخرى يمكن أن نصف بها نظاما باع الوطن للاجنبي، وقبل بقواعد عسكرية جاثمة فوق ترابه، وقدم كل التنازلات والتسهيلات والمساعدات العملية، خدمة لمخطط يستهدف تركيع الامة العربية والعدوان على الشعوب.

لا نقول أن دور النظام المغربي يقل خطورة عن أدوار الرجعية السعودية ـ وجيبها الممول للدسائس والمؤامرات ـ وأنظمة مصر والسودان وعمان

وغيرها.. لكنه يتميّز رغم ذلك، من حيث الحبك والدقة، في اطار الخطة الامبريالية الرجعية الشاملة.

لكن، هل من شأن الخطة هاته، وطوقها العسكرى ـ السياسي، باساطيله وقواعده وقواته وأنظمته وامكاناته السياسية والدبلوماسية.. هل من شأن كل هذا أن يرهب الشعوب ويدخل الهلع في نفوسها، ويبث التدمر واليأس في صفوف قواها الحية الوطنية والثورية؟ وهل أن احكام الطوق وتكثيف القوات العدوانية يفقد امكانية الرد والانعتاق؟

كلا.. ان امكانية المقاومة.. والانعتاق.. والانتصار.. كامنة موجودة.

بالامس، تعرضت أمتنا للاستعمار العتيق، وجثمت قوات الاحتلال المباشر على وطننا.. فكان جواب الجماهير الشعبية بالمقاومة والكفاح حتى اضطرت تلك القوات للرحيل، وتم انتزاع الاستقلال السياسي، واضطر الاستعمار الى اتخاذ أسلوبه الجديد اضطرارا، والتجأ الى محاولة فرض السيطرة والهيمنة غير المباشرة عن طريق عملائه المحليين.

بالامس القريب، عصفت الثوارت الشعبية بالعروش في غيرما قطر عربي، ردا على الحرب والاغتصاب، وجوابا على اعتداء المعتدين وتواطؤ المتواطئين.

واليوم، واذ تدشن الامبريالية ضدنا مرحلة جديدة من الهجوم العسكرى ـ السياسي من الداخل، بالقواعد العسكرية المبثوثة داخل جسم وطننا، بالاساطيل المحيطة به، بالانظمة الرجعية المنقذة العميلة.. فلن يكون الرد سوى بالكفاح الوطني الشعبي المنظم.. بالثورات الوطنية الهادفة.. بالفرز والتوضيح التام: الامبريالية وعملاؤها وأعداء الشعوب في خندق، والشعوب وقواها الحية وأصدقاؤها الخندق المضاد، خندق التحرر والبناء الاشتراكي والوحدة...

المهمة المستعجلة اذن، بالنسبة للقوى الوطنية والثورية العربية هي تنظيم الكفاح الجماهيرى من أجل الجلاء الفورى للقوات الاجنبية الامبريالية عن ترابنا، بالعمل على توحيد الجهود القطرية والقومية وتكاملها وتناسقها.. وصولا للاستراتيجية التقدمية القومية الشاملة المضادة للاستراتيجية الامبريالية الرجعية...

★

النظام المغربي
ضمن الاستراتيجية الامريكية

في الوقت الذى تتكامل فيه حلقات الاستراتيجية الامبريالية العدوانية عبر العالم، يرتمي النظام العميل بالمغرب أكثر فأكثر في أحضان أمريكا، سياسيا واقتصاديا وعسكريا. غير أن تحالف النظام المغربي مع الولايات المتحدة اذ يتقوى اليوم نظرا للاسباب التي يتطرق اليها هذا المقال، فانه ليس وليد اليوم، بل يعود الى بداية الاستقلال الشكلي، كما يندرج ضمن الخطة الاستراتيجية التي تسلكها الامبريالية الامريكية عربيا وافريقيا على الخصوص. ففي هذا الاطار يأتي الانزال الامريكي المكثف في بلادنا على كل المستويات: الاقتصادية والسياسية و"الثقافية" وخاصة العسكرية، كتكريس وتصعيد للهيمنة الامبريالية. والهدف المتوخى من وراء ذلك، هو دمج المغرب، كموقع استراتيجي هام وطاقات بشرية ومادية، ضمن الاستراتيجية الامبريالية العدوانية في الوطن العربية وافريقيا تحديدا، خاصة بعد سقوط الحكم اليميني في فرنسا، واضمحلال الدور الامبريالي الذى كانت تلعبه هذه الاخيرة في افريقيا من جهة، ومن جهة ثانية، ضرورة تكامل القواعد العسكرية الامريكية في اسبانيا، التي ستنضم للحلف الاطلسي، بقواعد أخرى في المغرب تعزز وتضاف الى باقي الطاقات العسكرية الامريكية الموجهة ضد الشعوب، من قواعد وأساطيل وقوات تدخل سريع، الخ...

"ان أب الملك الحسن الثاني قد سمح لنا بالحفاظ على قواعدنا الجوية بالمغرب عندما كان ذلك ضروريا بالنسبة لامننا الوطني.

"أما بواخر الاسطول السادس، فانها تحظى دائما بحسن الاستقبال في الموانئ المغربية.

"وفي عدة محافل دولية، تلتقي الحكومة المغربية مع مواقفنا حتى ما اذا كانت تعارضها أغلبية بلدان العالم الثالث. ولقد أيد المغرب عدة اقتراحات أمريكية في الامم المتحدة.

"وبالنسبة للقضايا التي تطرح في المنطقة، فان الملك الحسن يؤيد منذ زمن طويل حلا معتدلا بالنسبة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، كما أنه دعم مبادراتنا من أجل السلام في الشرق الاوسط. وان الدعم السريع والعلني الذى قدمه لمحادثات السادات بالقدس قد ساهم في امتدادات هذه المبادرة. كما أن المغرب يلعب دورا معتدلا في افريقيا".

هذه لائحة غير محصورة لاهم الخدمات التي قدمها ويقدمها النظام المغربي لامريكا، كما جاءت على لسان نكولا فيليوتيس، خلال أحد اجتماعات مجلس الشيوخ الامريكي حول موضوع المساعدات العسكرية والاقتصادية للمغرب.

ومنذ عام ١٩٥٦، نال النظام المغربي مقابل هذه الخدمات أكبر مساعدة قدمتها الولايات المتحدة لبلد افريقي ـ باستثناء اثيوبيا في عهد هيلا سيلاسي ـ بلغت قيمتها أزيد من مليار دولار. فلا غرابة اذن، أن تؤكد الولايات المتحدة على أن نظام المغرب هو صديق للغرب، بل انه لا يخفي ذلك، ويفتخر بتحالفه التاريخي مع أكبر قوة امبريالية في العالم.

والى جانب الدعم الاقتصادى الذى قدمته أمريكا للنظام المغربي في الفترات التي شهدت نوعا من الفتور من الجانب الفرنسي (على اثر العدوان على الجزائر عام ١٩٦٣، وعلى اثر اختطاف المهدى بنبركة)، هناك الدعم السياسي والعسكرى الذى تجسد بالخصوص منذ الهزتين الانقلابيتين، ثم بعد تحريك قضية الصحراء. فمن المعروف أن الولايات المتحدة كانت هي المبادر والوسيط في طبخ اتفاقية مدريد القاضية بتقسيم الصحراء مع موريتانيا مقابل تخلي النظام المغربي عن مدينتي سبتة ومليلية. وقد اعتبر كيسنغر وقتها، أن تلك الاتفاقية من شأنها أن تعزز الاستقرار الداخلي في كل من اسبانيا والمغرب، كما عبرت الولايات المتحدة عن ارتياحها للسند الجديد الذى حصلت عليه الملكية المغربية من

خلال "الاجماع الوطني" حولها. ولم تكتف الامبريالية الامريكية بتأييد اتفاقية مدريد، بل عملت على تزويد المغرب بالوسائل العسكرية ضمن برنامج ضخم لاعادة تسليح الجيش المغربي بشكل عصري. كما ارتفعت القروض المالية ما بين ١٩٧٤ و١٩٧٩، من ثلاثة الى خمسة وأربعين مليون دولار، دون الحديث عن القروض التي خصصها صندوق النقد الدولي الذى توجهه بالدرجة الاولى الولايات المتحدة.

عمالة مطلقة للمصلحة الامبريالية

ان هذا الاهتمام بالمغرب يبرز حرص الامبريالية الامريكية على أن يخرج النظام المغربي من متاعبه حتى يكون في مستوى خدمة مصالحها الانية والبعيدة. فالى جانب مشكل التوتر في الصحراء المغربية، هناك ثلاثة عوامل على الاقل، تجعل أمريكا تخشى أى تغيير جذرى في المغرب. فهي أولا، تقدر دور الملك في مسلسل الاستسلام في الشرق الاوسط، ثم قيامه بدور الدركي المحلي في افريقيا، وأخيرا ـ وهذا الاهم ـ هناك الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذى يحتله المغرب.

لقد لعب رئيس النظام المغربي دورا أساسيا في الانفراج ما بين مصر واسرائيل. لكنه قام قبل ذلك بمبادرات خيانية كبيرة، حيث سمح للبواخر الاسرائيلية بالتزود بالمواد الغذائية في الموانئ المغربية أثناء حرب ١٩٦٧، كما كانت القواعد العسكرية الامريكية في المغرب تزود العدو الصهيوني بالعتاد والذخائر. وقد عبر الملك اذ ذاك في تصريح صحفي ما مفاده "نحن هنا في المغرب لن نرقص على دقات الطبول التي تدق في الشرق الاوسط". وخلال حرب أكتوبر حافظ النظام المغربي، على خلاف أغلبية الانظمة العربية، على العلاقات مع الولايات المتحدة... ثم ساعد على ربط الاتصال ما بين مناحيم بيغن وأنور السادات. أما قرار الانضمام الى الدول العربية التى قررت قطع علاقاتها الدبلوماسية مع نظام الخيانة بمصر، فقد كان قرارا شكليا، والحكم المغربي اليوم يعمل على استرجاع العلاقة مع النظام المصرى، كما يواصل تحت ستار "لجنة القدس" اتصالات بالشخصيات الصهيونية لاتمام مسيرة الخيانة وحبك خيوط التآمر على القضية الفلسطينية.

أما على الساحة الافريقية، فقد بين النظام المغربي غير ما مرة استعداده الكامل للدفاع عن مصالح الغرب، ومواجهة "الخطر الشيوعي" على حد زعمه. فهكذا بعث الملك مرتين، في سنة ١٩٧٧ و١٩٧٨، بألف وخمسمائة جندى الى

منطقة شابا بزايير للمساعدة على القضاء على التمرد المسلح الذى قام به معارضو نظام موبوتو الدكتاتورى. ويعتبر الامريكان أن هذا التدخل الذى تم بواسطة الطائرات الفرنسية، قد لعب دورا حاسما في اعادة الاستقرار لنظام يعد من أقرب حلفاء الغرب. وتجدر الاشارة الى أن نظام المغرب من بين الانظمة النادرة التي تتوفر على الارادة السياسية والقدرة العسكرية للتدخل خارج حدود بلادها. ان ارسال تجريدة مغربية الى الزايير لحماية مصالح الامبريالية والاستعمار وتثبيت النظام العميل هناك، لاهون على النظام الغارق في العمالة من المطالبة باسترجاع الاراضي المحتلة في شمال البلاد، وفي الوقت الذى يدفع فيه الجيش المغربي للموت من أجل قضايا بعيدة كل البعد عن مصالح الشعب وطموحاته، ومعادية للشعوب المكافحة ضد الاستعباد، يحاول النظام قدر الامكان منع كل الاصوات التي من شأنها أن تثير قضية الاراضي المحتلة، خوفا من ازعاج أسياده وحلفائه الامبرياليين.

وأخيرا هناك الموقع الجغرافي للمغرب، المشرف على مضيق جبل طارق. وهذا الموقع، بالاضافة الى التطورات الواقعة أو المحتملة بالمنطقة، هو الذى تريد الامبريالية الامريكية الاستفادة منه أقصى استفادة وبأى ثمن، وهذا ما يفسر حجم الانزال الامريكي بالمغرب خلال المدة الاخيرة.

الانـــزال الامريكـــي بالمغـــرب
ضمـن تصعيـد التدخـل الامبريالـي الامريكـي

شهدت المدة الاخيرة تحركا ديبلوماسيا أمريكيا مكثفا في اتجاه عدة بلدان عربية، من ضمنها المغرب. فقد زار كل من ألكسندر هيغ وكاتب الدولة في الدفاع، غاسبار واينبرغر، في نفس الفترة، العربية السعودية ومصر وعمان الاردن ودول الخليج والمغرب، زيادة على اسرائيل. وتندرج هذه الجولة الامريكية في اطار واسع على مستوى عالمي.

لقد حاولت الامبريالية الامريكية، عبر هذه التحركات، كسب دول لصالحها، وجرها بالخصوص الى قبول تعزيز ترسانتها العدوانية على أراضي هذه البلدان من خلال تكثيف القواعد العسكرية وفتح المجال أمام تحرك القوات الامريكية لضرب نضالات الشعوب ومكتسباتها التحررية، وذلك مقابل تقوية الدعم الامريكي للانظمة الرجعية المحلية، وتشكيل اللجان العسكرية الثنائية التي تدمج هذه الدول ضمن الاستراتيجية الامبريالية.

في هذا الاطار، تمت في المغرب مجموعة من الاتصالات الامريكية ـ المغربية، فبالاضافة الى وزير الدفاع الامريكي، زار المغرب كل من وزير الزراعة جون بلوك، ووزير التجارة مالكوم ماك بريدج، والمستشار العسكرى للرئيس ريغن الجنرال فرنون والترز، والمدير المساعد للمخابرات العسكرية بوبي راى ايتمان، ورئيس العمليات البحرية الامريكية الاميرال طوماس هيوارد، ورئيس المجموعة البنكية "نشير مانهاتن بنك" روكفيللر، وعدة وفود من رجال الاعمال الامريكان، وكذلك الزيارات المتكررة لكاتب الدولة في الخارجية الكسندر هيغ، والتي توجت باتفاق مع النظام يقضي باستعمال القوات الامريكية (وبخاصة قوات التدخل السريع) للقواعد العسكرية الجوية والبحرية في كل من القنيطرة وبوقنادل وسيدى سليمان وبن جرير ومطار النواصر المدني. وتجدر الاشارة هنا بوجه خاص، الى أن العمل جارى على قدم وساق حاليا، لبناء قاعدة أمريكية تحت الارض بطنجة، كما لوحظ تحويل السفن الحربية الامريكية عن قاعدة قاديس باسبانيا، وتمركزها بميناء طنجه. ومن جهة ثانية، فان انعدام الاستقرار السياسي بالبرتغال، واحتمال وصول الحزب الاشتراكي الى الحكم باسبانيا، وحتى في حالة دخول هذه الاخيرة الى الحلف الاطلسي، اضافه الى سقوط اليمين في فرنسا واضمحلال دور هذه على الساحه الافريقية، كل هذا يجعل التواجد الامريكي بالمغرب حيويا بالنسبة للامبريالية كموقع وكقاعده أساسيه. وقد تم تشكيل لجنة عسكرية مشتركة صمت في اجتماعها الاول ثمانون خبيرا عسكريا أمريكيا.

ومن ناحيه أخرى، هناك وعد برفع المساعدة الامريكية للمغرب في المجال العسكرى من ٣٤ مليون دولار حاليا، الى ١٠٠ مليون دولار. كما وافقت الاداره الامريكية على صفقة من الاسلحة تشمل ١٠٨ دبابة من طراز "ام ٦٠"، وهي من أحدث الدبابات في الترسانة الامريكية.

وعلى المستوى الاقتصادى، يجرى على قدم وساق، انعاش العلاقات الاقتصادية والتجارية، خصوصا بعد الاجراءات الاخيرة من جانب الحكومة المغربية في مجال قانون الاستثمارات، وفتح الباب على مصراعيه أمام التوغل الاقتصادى الامبريالي، زيادة على توقيع اتفاقية تعاون "ثقافي" مشترك.

ان هذه النتائج والمشاريع تدل دون شك، على التدعيم والتقوية التي سيعرفها محور الرباط ـ واشنطن في المستقبل القريب. ويأتي هذا التكثيف في العلاقات الامريكيه ـ المغربية كنتيجة موضوعية لالتقاء مصلحة النظام المغربي ومصلحة الامبريالية الامريكية. فهو يأتي في ظرف يتعرض فيه النظام المغربي لازمة خانقه على كل المستويات السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية، وكذا

على صعيد القضية الوطنية، التي دخلت في مأزق عويص. ان النظام، في ظل هذه الازمة، وجد في الاستغاثة بالامبريالية الامريكية والارتماء الكامل في أحضانها منفذا لضمان استمراره وتوطيد دعائمه، وفاء لنهجه التاريخي المعتاد على حساب الوطن والشعب معا.

ان الامبريالية الامريكية، وهي تشاطر النظام المغربي تخوفه من تصاعد المد النضالي الشعبي، ترى في هذا المد دافعا أساسيا لتركيز وجودها في اطار تحضير نفسها لمواجهة النضال الشعبي الذى يهدد مصالحها في العمق. وغير خال من حسابها في هذا الصدد، تحضير بديل عسكرى دكتاتورى للنظام الحالي، بالاعتماد على عملائها داخل الجيش ومن لف لفهم من مغامرين وانتهازيين.

ومن جهة أخرى، يأتي الانزال الامريكي في بلادنا في ظرف يتصاعد فيه تهديد الامبريالية للسلام والامن في العالم، وتتعاظم فيه تهجماتها ضد القوى الثورية والتحررية وحلفائها في المنظومة الاشتراكية.

وقد شهدت الساحة العربية من جهتها، في الشهور الاخيرة، تكثيفا للتحرك العدواني الامريكي من خلال:

ـ توقيع الاتفاقية الاستراتيجية الامريكية ـ الاسرائيلية.

ـ تركيز وتدعيم النفوذ الامريكي في كل من مصر والسودان وعمان والاردن والصومال والعربية السعودية ودول الخليج والمغرب.

ـ تشكيل اللجان العسكرية المشتركة واقامة أو تقوية القواعد العسكرية.

ـ تنظيم المناورات العسكرية المشتركة مع كل من مصر والسودان والصومال وعمان، ودمج قوات هذه البلدان ضمن خطة التدخل السريع.

ان أهداف الولايات المتحدة من هذا التصعيد العدواني، تتجسد في فك الحصار والعزلة على الانظمة الرجعية العميلة وتضييق الخناق على القوى الثورية والتقدمية العربية، تمهيدا لتصفيتها وتعبيد الطريق أمام مسيرة الخيانة والاستسلام.

ويحتل النظام المغربي مكانة هامة ضمن هذه التطورات، سواء من خلال توقيع اتفاقية تعاون أمني مع العربية السعودية في شهر فبراير الماضي، واتفاقية مماثلة مع العراق، أو بشكل عام من خلال وضع نفسه كجزء من الاستراتيجية العدوانية في الوطن العربي بمحاولة تكسير الصمود العربي وفرض اجماع خياني كاستمرار لاتفاقيات كامب ديفيد الانهزامية. وهذا هو المغزى الحقيقي لما أسماه النظام باسترجاع العلاقة مع النظام المصرى. وليس من قبيل الصدفة أن يعلن

النظام خطوته هاته، وهو يستعد لزيارة الولايات المتحدة قصد تقنين التواجد الامريكي ببلادنا كعربون ودليل واضح عن عمالته المطلقة وتواطئه المكشوف مع الصهيونية والانظمة الخيانية العربية

★

الاستراتيجية العسكرية الامريكية بين الامس واليوم

في أوائل الستينات، أجرت المؤسسة العسكرية الامريكية مراجعة عامة لميزان القوى العالمي على ضوء الانتصارات التي حققتها حركات التحرر وشعوب "العالم الثالث" عامة، من جهة، ومن جهة ثانية، تنامي القدرات الاستراتيجية والدفاعية لدى المعسكر الاشتراكي. وكان من نتيجة التعديلات النظرية التي أدت اليها هذه المراجعة، أن تخلت الولايات المتحدة عن نظرية "الرد الشامل" النووى التي كانت سائدة في عهد ايزنهاور، واستبدلتها بنظرية "الرد المرن"، التي تقول بامكانية ممارسة التدخل العسكرى بالوسائل التقليدية دون التعرض بالضرورة، لمجابهة نووية. وبذلك يصبح من الممكن ــ نظريا على الاقل ــ مواجهة الثورات المحلية، وحروب التحرير الشعبية المرتقبة خلال الستينات.

وفي هذا الاتجاه، تقدم ماكنمارا، وزير الدفاع آنذاك، بمشروع انشاء قوات متحركة ضاربة (غير نووية) تستطيع التدخل في المناطق النائية بسرعة وفعالية.

الا أن الهزائم الشنعاء التي تلقتها الامبريالية الامريكية على يد شعوب الهند الصينية الباسلة، في كل من فيتنام وكامبوديا واللاووس، قد جعل المؤسسة العسكرية تؤجل هذا المشروع، لتعود اليه من جديد في منتصف السبعينات. وقد كان العامل الاساسي الذى دفع بها في هذا الاتجاه هو ما سمي بـ"أزمة النفط"، وحرص الامبريالية على ضمان سيطرتها على مصادر الطاقة.

في هذا الاتجاه، حاول كيسنغر، عندما كان في وزارة الخارجية، تكوين قوة أوروبية ــ أمريكية "لحماية مصادر النفط"، الا أن شركاء أمريكا في الحلف الاطلسي لم يكونوا متحمسين لهذا المشروع. وعند استلام الرئيس كارتر السلطة سنة ١٩٧٦، بعثت من جديد فكرة "قوات التدخل" ضمن استراتيجية عسكرية

شاملة تفترض القدرة الامريكية على مواجهة كافة الاحتمالات، بدءا بالحرب النووية الشاملة، ومرورا بالحرب التقليدية على كافة المستويات، وانتهاءا بالتدخل العسكرى ضمن حرب محلية محدودة. وهي نفس النظرية التي تم تطويرها وتشديدها في مطلع الثمانيات مع استيلام ريغن مقاليد السلطة.

من الواضح اذن، أن انشاء قوات التدخل السريع يرتبط ارتباطا مباشرا بالمطامع الامبريالية في السيطرة الاستراتيجية المطلقة على منطقة الشرق الاوسط، وبالاخص شبه الجزيرة العربية والخليج، حيث تواجد المصالح الامريكية، وبالتالي، عزمها على تهديد حركة التحرر العربية والتصدى لكل عمل تحررى ثورى. وبالرغم من أن نظرية "التدخل السريع" لا تقتصر من حيث المبدأ على التدخل في المشرق العربي، بل تشمل كل المناطق الحساسة في العالم، غير أن المسرح العملي الاول لمثل هذه القوات، يبقى هو الوطن العربي، نظرا لما تراكمه هذه المنطقة من مصالح اقتصادية واستراتيجية أساسية.

دور الانظمـــة المحليـــة العميلـــة

ان التدخل الامريكي السريع من خارج المنطقة العربية يفترض بالضرورة قوات محلية تقوم بدور الحارس الدائم على مصالح أمريكا، وتشكل في نفس الوقت ركيزة وسندا للتدخل المذكور حال وقوعه. فعلاوة على الدور الواضح والاساسي الذى أوكلته الامبريالية للكيان الصهيوني بهذا الصدد، فان هذا الدور كان يتكامل ويتناسق مع الدور الموكول لنظام الشاه البائد وترسانته العسكرية الهائلة. ولما تمت الاطاحة بهذا النظام على يد الثورة الشعبية الايرانية، أبدى نظام السادات حماسا خاصا لاخذ مكانته في هذا الدور. الا أن أمريكا لن تتكل على "وكيلها" المحلي هذا لاسباب عدة، منها الكلفة الباهضة التي تتطلبها مثل هذه العملية، وامكانية قيام وضع جديد قد يعصف بجميع الاستثمارات العسكرية والسياسية الامريكية بين ليلة وضحاها، علاوة على الشكوك الامريكية حول القدرة المصرية الفعلية على حراسة المنطقة ككل من المحيط الى الخليج.

والجدير بالذكر أن سقوط الشاه، وكذا الفشل الذريع الذى عرفته المحاولة العسكرية الامريكية ابان أزمة الرهائن بطهران، والتي أبرزت محدودية بدائلها العسكرية، اضافة الى تصاعد نضال الشعوب بشكل عام، والذى يفتح امكانيات ثورية فعلية في غير ما بلد، ان كل هذا قد جعل الامبريالية الامريكية تتجه نحو عدم تركيز امكانياتها العسكرية في بلد واحد، والبحث عن تنويع

وتعدد حلفائها من المحيط الى الخليج، مع اللجوء الى الحلول المرنة فيما يخص توزيع القوات بالشكل الذى يسمح بتجميعها في نفس الوقت، في المكان المناسب وبالسرعة والفعالية المطلوبة، الشيء الذى لا يمنع تفضيل حلفاء دون غيرهم، وبخاصة اسرائيل في شرق الوطن العربي، والمغرب في غربه.

ففي هذا السياق تأتي سياسة "اللجان العسكرية المشتركة" والمباحثات والاتفاقيات الثنائية وما حققته من امتيازات عسكرية نالتها أمريكا في كل من السعودية ومصر وعمان والاردن والخليج، وعلى الخصوص المغرب...

واضافة الى التسهيلات والامتيازات التي منحتها أنظمة هذه البلدان للسماح للقوات الامبريالية بالتدخل العدواني ضد شعوب المنطقة العربية والافريقية، وبخاصة تلك التي تحتاجها "قوات التدخل السريع"، فان الاتفاقيات المذكورة قد تضمنت أيضا انشاء قواعد عسكرية أمريكية جديدة وتنشيط القديمة منهـــا.

وهذا ما يسمح للامبريالية الامريكية بالاتجاه نحو تنويع امكانياتها في التدخل العسكرى العدواني ضد الشعوب من خلال استعمال البدائل العسكرية الاتية، والتي تتكامل فيما بينها ولا تتناقض في شيء:

١ـ القوات الامريكية الامامية الموجودة في ساحة الصراع مباشرة، أو على القرب منها، كمشاة البحرية "المارينز" التابعين للاسطول السادس مثلا.

٢ـ القوات المتحركة الموجودة في الولايات المتحدة نفسها وضمنها "قوات التدخل السريع".

٣ـ الوحدات المتحركة المتواجدة في مناطق داخل وخارج الولايات المتحدة، والخاضعة للقيادة الامريكية المركزية.

٤ـ القوات الضاربة الاستراتيجية المركزية، كالطائرات والصواريخ البعيدة المدى.

وما القواعد العسكرية والامتيازات الاستراتيجية التي منحتها الانظمة العميلة للامبريالية فوق التراب والمياه العربية، الا الادوات الضرورية للتحكم في استعمال هذه البدائل العسكرية، حسب مستلزمات التدخل العدواني وظروفه العينية.

ومن ثمة خطورة ما أسماه النظام المغربي بـ"التسهيلات" العسكرية التي منحها للامبريالية الامريكية فوق ترابنا الوطني، في انتهاك تام لسيادتنا الوطنية، وعواقب ذلك الوخيمة على أمن وسلامة الامة العربية والشعوب الافريقية عامـــة.

القواعد العسكرية الامريكية وحقيقة "التسهيلات" الممنوحة

ان التغلغل الامريكي في المغرب، واستراتيجية القواعد العسكرية في بلادنا تحديدا، لا يرجع تاريخه الى اليوم، بل يعود الى بضعة عقود.

لم تهتم الولايات المتحدة كثيرا بالمغرب، وبلدان المغرب العربي عموما الا بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، حيث اكتشفت أمريكا المزايا المتعددة لهذه المنطقة، التي كانت حتى ذلك الوقت محتكرة من طرف الامبريالية الاوروبية (وأساسا الفرنسية) ومحط أطماعها الخاصة.

ان انجذاب الولايات المتحدة للمغرب العربي، ليس من مستوى اقتصادي فحسب، (سوق لمنتوجاتها، استغلال المواد الاولية...)، بل أيضا، وبالاخص، من مستوى استراتيجي وسياسي.

فابتداء من ١٩٤٠، تم التوقيع على اتفاقية اقتصادية مع فرنسا (حكومة فيشي) التي كانت القوة المستعمرة لمجموع المغرب العربي، يسمح للولايات المتحدة ببيع منتوجاتها المخصصة للاستهلاك في افريقيا الشمالية. وعبر هذه القناة، تم ارسال المراقبين الامريكيين الى عين المكان لمراقبة السلع، والحيلولة دون تحويلها الى جهات أخرى. وتعقب خطاهم قناصلة مساعدون ليستقروا في أماكن متعددة من الشمال الافريقي. وقد كانت وظيفة هؤلاء تسمح لهم بتزويد الحكومة الامريكية بالمعلومات في الميدانين السياسي والعسكري. وبفضل نشاطهم

هذا، المنسق من طرف قنصل يقيم في الجزائر، تمكنت الولايات المتحدة من تنظيم انزال الحلفاء بشمال افريقيا خلال شهر نوفمبر ١٩٤٢.

وابتداء من هذه اللحظة سيتعاظم دور أمريكا في شؤون المغرب العربي، كما سيتمكن الرئيس الامريكي روزفلت (الذى كان يتقدم كبطل "لتحرر الشعوب") من ربط علاقات شخصية مع محمد الخامس وفرحات عباس وبورقيبة على حد سواء، بل انه سيذهب الى دعم هذا الاخير بكيفية حاسمة... لكن هذه الاتصالات والادوار التي لعبها روزفلت بالمغرب العربي، لن تنال في شيء من حسن علاقات الولايات المتحدة مع فرنسا.

وستحاول الولايات المتحدة حتى أواسط الخمسينات أن تحافظ في آن واحد، على علاقات مع الحركات الوطنية بالمغرب العربي، والدولة الاستعمارية، فرنسا. فقد رفضت أمريكا دائما، القيام باختيار قد يرهن العلاقات المستقبلية مع هذا الطرف أو ذاك، وصرح المندوب الامريكي أمام الجمعية العامة للامم المتحدة في ٣١ أغسطس قائلا: "ان مصالحنا الاساسية لا يمكن صيانتها الا عن طريق حل مقبول من طرف فرنسا وبلدان افريقيا الشمالية معا".

ان مثل هذا الموقف المزدوج كان يستهدف صيانة مصالح أمريكا الاستراتيجية في افريقيا الشمالية، وأساسا انشاء قواعد عسكرية في المغرب تحديدا، اعتبارا لموقعه الاستراتيجي الهام، المشرف على المحيط الاطلسي والبحر الابيض المتوسط في آن واحد.

لمحة تاريخية عن سياسة القواعد العسكرية

لقد أصبحت سياسة بناء القواعد العسكرية عبر العالم ممنهجة انطلاقا من سنة ١٩٤٧، ومع بداية الحرب الباردة.

ففي المغرب، وبعد انصراف الجيوش الامريكية من افريقيا الشمالية في سنة ١٩٤٥، حافظت الولايات المتحدة على قاعدة جوية ـ بحرية بالقنيطرة، حيث كان الامريكيون قد استقروا منذ ١٩٤٢. وفي ١٩٤٧، وبمقتضى اتفاقية مع فرنسا أصبحت هذه القاعدة، نظريا، تحت السيادة الفرنسية، بيد أن القوات التي كانت متواجدة فيها، ظلت قوات أمريكية محضة.

ومع بداية التدخل الامبريالي الامريكي في كوريا، شرعت الولايات المتحدة في مفاوضات مع فرنسا بغية حيازة منشآت اضافية بالمغرب. وقد خلصت هذه المفاوضات الى اتفاقيات في يوليو ١٩٥١، وحصلت أمريكا على رخصة لبناء

خمسة قواعد لقاذفات القنابل الاستراتيجية "ب ٣٦".

وقد ارتقبت تلك الاتفاقيات عودة هذه القواعد الى فرنسا حال انتهاء "أخطار الوضع الدولي"! وقد رفضت الحركة الوطنية المغربية تلك الاتفاقيات وناضلت ضدها. وتجدر الاشارة أيضا، الى أن الولايات المتحدة حصلت، ابتداء من نهاية الحرب العالمية على محطة ارسال بطنجة، لاذاعة "صوت أمريكا"، الموجهة أساسا ضد البلدان الاشتراكية.

وهكذا تم الشروع بسرعة في بناء قواعد :بن جرير (شمال مراكش)، النواصر (قرب الدار البيضاء)، سيدى سليمان (شمال الرباط)، بنسليمان وجمعة سحيم (جنوب الدار البيضاء). وكانت الاشغال تتواصل ليل نهار، وأنجزت بسرعة فائقة الثلاثة آلاف متر من مدرجات الطيران الضرورية لكل قاعدة. وفي سنة ١٩٥٣، أتممت قواعد بن جرير وسيدى سليمان والنواصر. أما القاعدتين الاخريتين، فقد تم التخلي عنهما في منتصف الاشغال، وذلك بسبب حصول أمريكا على قواعد فوق التراب الاسباني، واستغنائها عن هاتين القاعدتين. ولقد بلغت كلفة القواعد الثلاثة المشيدة في المغرب ثمانمائة مليون دولار آنذاك، واستقرت بها جالية من حوالي خمسة وعشرون ألف نفر (عسكريين وعائلاتهم).

وبموازاه هذا التواجد الامريكي الكثيف، تطورت بسرعة المصالح الاقتصادية الامريكية بالمغرب، وتوطدت العلاقات بين حكومتي واشنطن والرباط، عداة الاستقلال الشكلي. فابتداء من عام ١٩٥٦، عين سفير أمريكي بالرباط، وفي نوفمبر ١٩٥٧، قام سلطان المغرب بزيارة للولايات المتحدة، وزار ايزنهاور المغرب في ديسمبر ١٩٥٩. وسيزور الحسن الثاني هو أيضا، أمريكا في مارس ١٩٦٣. وهذه الزيارة الاخيرة، كما سنرى فيما بعد، لها صلة بموضوع القواعد الامريكية في المغرب...

واذا كان النظام لم يذهب رسميا الى حد وضع وجود القواعد العسكرية موضع سؤال، وحاول تصريف الحفاظ عليها مقابل مساعدة اقتصادية، فان المجلس الوطني الاستشارى، برئاسة المهدى بنبركة، طرح المشكلة بكل أبعادها في نهاية سنة ١٩٥٧، مطالبا باجلاء القواعد وجلاء كل القوات الاجنبية عن التراب الوطني.

وفي سنة ١٩٥٨، رفض عمال الموانئ تفريغ الشحنات الموجهة للقواعد العسكرية. لقد أصبح الرأى العام أكثر فأكثر تحسسا لتلك المشكلة. وسيجعل مجلس المقاومة، ونقابة الاتحاد المغربي للشغل، والحزب الشيوعي المغربي، وبالاخص الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والاتحاد الوطني لطلبة المغرب،

سيجعلون من هذا الموضوع قضية وطنية، لن يفوتهم اثارتها والنضال من أجلها في كل مناسبة. ففي بداية الستينات، تمكن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من تعبئة عشرات الالاف من المواطنين في مجموع مدن البلاد، وبخاصة تلك القريبة من القواعد. وقد كانت هذه الاخيرة تعيش في نطاق مغلق تماما، فقد كانت "قرى أمريكية" حقيقية توجد بداخل القواعد، وكان ولوجها محرما على المواطنين المغاربـــة.

وخلال عام ١٩٥٨، وافق المجلس الوطني الاستشارى على قرار يدين فيه "استعمال التراب الوطني كقاعدة عدوانية ضد الشعوب المكافحة من أجل تحررها واستقلالها" (على اثر التدخل الامبريالي في لبنان). وطالب نفس القرار من جديد، بجلاء كل الجيوش الاجنبية. وقد كتبت جريدة حزب الاستقلال في ٢٠ سبتمبر تقول: "ان تواجد القواعد نفسه، مناقض في الواقع، لاحدى مقومات سياستنا الخارجية المرتكزة على عدم التبعية وعدم الانخراط في الاحلاف العسكرية. ان المفاوضات يمكن أن تتم فقط على أساس الجلاء".

وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٥٩، وعلى اثر لقاء مغربي ـ أمريكي، صدر بيان ينص على أن "المقترحات الامريكية المتعلقة بالجلاء ... تعكس اعتراف الولايات المتحدة بسيادة المغرب على القواعد".

وعلى اثر زيارة ايزنهاور للمغرب في الشهر التالي، صدر بيان مشترك يقول أن: "سحب القوات الامريكية من المغرب سيتم قبل نهاية ١٩٦٣، كما سيتم اجلاء قاعدة سيدى سليمان في ٣٠ ديسمبر ١٩٦٠".

وسيكتشف فيما بعد أن "انسحاب القوات" لا يعني الجلاء التام. ففي يناير ١٩٦٤، وهو تاريخ "التسليم الرسمي للقواعد الى المغرب، كان الشيء الوحيد الذى تغيّر هو لون العلم الذى يرفرف فوقها. فاذا كان فعلا، قد تم اجلاء جزء من القوات الامريكية المرابطة بالقواعد، فان هذه الاخيرة وكل المنشآت التابعة لها ظلت بأيدى العسكريين الامريكيين الذين تابعوا نشاطهم وأعمالهم في القواعد الثلاثة: القنيطرة، سيدى يحيى، بوقنادل.

ان النظام المغربي لم يكف، منذ عام ١٩٦٤، عن التصريح بأنه لم تبق قواعد أجنبية بالمغرب، وأن جلاءها قد تم بالفعل، في نهاية ١٩٦٣. ولم يثر المشكل من جديد الا في سنة ١٩٧٠. فاذ ذاك أكد مجلس الشيوخ الامريكي بالفعل، وجود قواعد عسكرية بالمغرب، وذلك ابان مناقشة الميزانية. وسيلف الحسن الثاني على سؤال حول الموضوع وجه له أثناء ندوة صحفية عقدها بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٧٠. ومع ذلك، ففي سنة ١٩٧١، ظهرت في الميزانية الامريكية

مصاريف مطابقة لاشغال تحديث القواعد العسكرية بالمغرب.

وفي ٨ يناير ١٩٧١، قامت الكتلة الوطنية باصدار مذكرة في الموضوع تؤكد: "أن الحضور العسكرى الامريكي فوق التراب الوطني ليس فيه أدنى شك، ويوجد هذا الحضور على شكل قواعد عسكرية في كل من القنيطرة وسيدى يحيى وبوقنادل، التي كان يجب اجلاؤها في نهاية ١٩٦٣."

وفي بداية نوفمبر ١٩٧٤، تمت اتصالات بين الديوان الملكي ومبعوث أمريكي لدراسة امكانية اقامة قواعد عسكرية جديدة: بالحسيمة، بالنسبة للبحرية الحربية، وبنطوان، بالنسبة للهيلكوبترات، وبسيدى ايفني، بالنسبة للغواصات النووية.

وفي ١٩٧٧، أوضح سفير الولايات المتحدة بالرباط أن عدد العسكريين الامريكيين بالمغرب يبلغ ٨٠٠ شخص، يتوزعون على ثلاثة قواعد، وأضاف أن الاجلاء النهائي "سيتم قبل ٣٠ ديسمبر ١٩٧٨"، مكذبا هو بنفسه ادعاءات النظام المستمرة حول "عدم تواجد قواعد عسكرية بالمغرب"...

وهكذا يتضح أن التواجد الامريكي قد تم تمديده على اثر اتفاقيات سرية، من دون أن يعلم عنه الرأى العام شيئا. وان هذا التواجد قد استمر قائما بعد سنة ١٩٧٨، (على الاقل بالنسبة لقاعدة القنيطرة)، وها هو اليوم يتضاعف ويتعاظم بعد أن قرر النظام من جديد، فتح الباب على مصراعيه أمام التوغل الامبريالي في بلادنا، متسترا وراء قضيتنا الوطنية العادلة التي طالما عمل على تشويهها وافراغها من أى محتوى تحررى وطني حقيقي، وملتجأ مرة أخرى الى الالتواء والمراوغة، ومتجنبا الجواب الواضح ـ داخليا وعلى مستوى الرأى العام الخارجي ـ حول حقيقة التواجد العسكرى الامبريالي ببلادنا.

حقيقة "التسهيلات" الممنوحة لامريكا

عندما أقبل النظام على ارتهان التراب الوطني للامبريالية الامريكية من جديد، مقابل دعمه كنظام، وحمايته من الغضب الشعبي، فانه لجأ الى التغطية عن هذه الخيانة الوطنية الصارخة، بدعوى أن الامر لا يتعلق سوى ببعض "التسهيلات"، منحها لاصدقائه وحلفائه الامريكان.

ولقد بات من المؤكد أن الامر لا يقف عند هذا الحد، بل أن المباحثات والمفاوضات بين الطرفين قد استهدفت بالاساس، وبشكل شمولي،

الهيمنة على المقدرات الاقتصادية والاستراتيجية للمغرب، بهدف دمجه ضمن الاستراتيجية الامريكية العدوانية على الصعيد الدولي، وبخاصة في الوطن العربي وافريقيا.

وهذا ما أكده المسؤولون العسكريون الامريكيون بأنفسهم عندما صرحوا على اثر الاجتماع الاول للجنة العسكرية المغربية ـ الامريكية بمدينة فاس، أن: "اللجنة تباحثت في وسائل تقوية التعاون بين البلدان في ميداني الدفاع والامن الوطني، وأن المباحثات كانت واسعة ومثمرة"...

وتجدر الاشارة الى أن حجم الوفد الامريكي الذى حضر الاجتماع (ثمانون مسؤولا جلهم عسكريون)، وترأس رئيس الدولة المغربي بنفسه للجلسة الافتتاحية، وما سبق ذلك من زيارات تمهيدية في أعلى المستويات، يدل لوحده عن الاهمية التي أولاها الطرف الامريكي لهذا الاجتماع، وما تناوله من مواضيع، وما تمخضت عنه من نتائج واتفاقات خطيرة العواقب بالنسبة للسيادة الوطنية المغربية.

واذا كان النظام قد أحاط تلك النتائج بسرية تامة عن الرأى العام، وحتى عن مؤسسات الحكم الصورية (من برلمان وحكومة وغيرها)، فلقد بات من المؤكد أنها حققت على الاقل هدفين رئيسيين من الناحية العملية، ألا وهما:

ـ انشاء قاعدة عسكرية بحرية ـ جوية أمريكية قرب مدينة طنجة.

ـ استعمال هذه القاعدة الجديدة، الى جانب القواعد الامريكية الاخرى في كل من القنيطرة وسيدى يحيى وبوقنادل، وبن جرير، وكذلك الموانئ المغربية الموضوعة تحت تصرف الاساطيل الامريكية على طول الشاطئين الاطلسي والمتوسط.. استعمالها في عمليات الرصد والتجسس الدائمين، أو من أجل تنظيم الغارات العدوانية على شعوب افريقيا والوطن العربي بشكل خاص، بواسطة ما يسمى بـ"قوات التدخل السريع" الجاهزة في كل وقت وحين لانتهاك حرمة الشعوب والاعتداء عليها، بفضل سند ودعم الانظمة المحلية العميلة من أمثال النظام المغربي.

هذه هي حقيقة "التسهيلات" التي ادعى النظام أن من حقه منحها لبلد "صديق وحليف"، وبدعوى الحصول مقابل ذلك على دعمه وسنده. واذا كان التاريخ يشهد على أن الامبريالية لم تدعم يوما ما أحدا بالمجان، أى بدون ضمان عمالته لها وخيانته لوطنه وشعبه، فان طرح مبدأ الصداقة والتحالف مع الامبريالية الامريكية لكاف لوحده لاثبات عمالة النظام الرجعي المغربي، علاوة على الادوار السياسية والعسكرية التي لعبها ولا يزال، في الوطن العربي وافريقيا

على الخصوص. فهل لا يزال هناك شك في أن هذا النظام يعادى مصالح الوطن العليا، ويسلك نهج الخيانة تجاه الشعب المغربي والعرب، وفي أن الوطنية بريئة منه كامل البراءة؟..

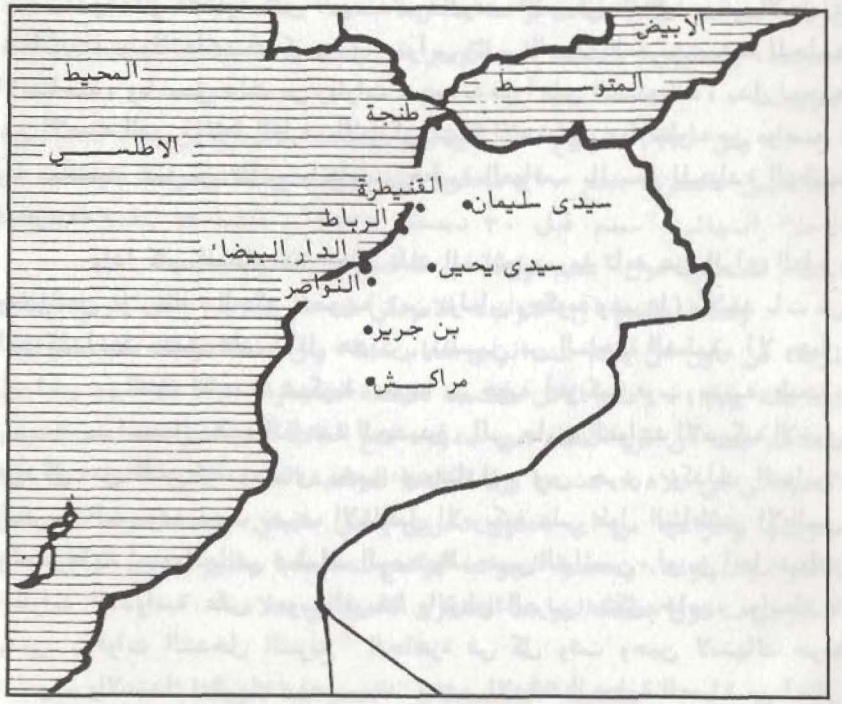

الاقتصاد المغربي والانقاذ الامريكي المزعوم

لقد كان قرار النظام، في ٢٨ ماى ١٩٨١، القاضي بالغاء صندوق الموازنة، ومن ثمة الزيادة الصاروخية في أسعار المواد الاستهلاكية الاساسية، بمثابة التبني العلني لسياسة الاستنزاف من طرف الدولة، وتكريسا لامر واقع سميناه بالحرب الطبقية. وهذا المصطلح يلخص لنا الطبيعة الطفيلية للطبقة الاقطاعية الرأسمالية كطبقة ذات تقاليد غير انتاجية تعمقت خلال السنوات الاخيرة، خاصة من خلال:

- النشاط العقارى والمضاربات.
- الاستفادة من ظروف الازمة.
- الرشوة والاستغلال الادارى.

هذه هي المصادر الرئيسية لثراء الطبقة المسيطرة التي تهتم بالحفاظ على الوضع الاقتصادى القائم، وليس بالعمل على تطوير الانتاج ولا حتى الربح الرأسمالي، مما يؤدى الى المزيد من الفوضى الاقتصادية وتبديد قوى الانتاج الطبيعية والبشرية بشكل لم يسبق له مثيل. وقد أدركت الدوائر الامبريالية (الامريكية بالخصوص) خطورة استمرار هذا "الافراغ الاقتصادى"، فبادرت، على غرار ما قامت به في مصر، الى تثبيت قواعدها الاقتصادية بموازاة القواعد العسكرية، وخاصة منذ تغيير الحكم في فرنسا. وقد تجسد هذا الانفتاح التبعي

على أمريكا في قانون الاستثمارات الصناعية الجديد الذى يعد نموذجا لمراجعة قوانين الاستثمارات الاخرى (السياحة، المعادن، الصيد البحرى) ونهاية لعهد "المغربة" حيث يتضمن بالخصوص:

ـ حذف كل الشروط المتعلقة بمغربية الرأسمال.

ـ توسيع مجال الاستثمارات الاجنبية، وضمان أوتوماتيكية تحويل الرأسمال والارباح لصالح المستثمر الاجنبي.

ـ ادخال تشجيعات مباشرة فيما يخص شراء الاراضي الصناعية ومنح التشغيـــل.

وتضاف الى كل هذا، مجموعة من التدابير الخاصة بمرونة مراقبة الصرف ومراجعة نظام الجمارك، وبنود تأمين التصدير، والنظام الضريبي، الخ... في اتجاه تقوية محور الرباط ـ واشنطن، اقتصاديا وتجاريا وعسكريا في نفس الوقت.

ومن المعروف أن سياسة الامبريالية الامريكية في افريقيا على الخصوص، تحرص أكثر مما مضى على ربط الحقل الاقتصادى بالحقل السياسي والاستراتيجي. فتكثيف الادارة الامريكية لتغلغلها الاقتصادى ببلادنا، يسمح لها بتحقيق عدة أهداف:

١ـ رفع مستوى اهتمام الكونغرس بالمغرب، والحصول على مقابل عسكرى فوق ترابه (انظر مقال القواعد العسكرية بالمغرب).

٢ ـ تنشيط السياسة الامريكية فيما يتعلق بالمساعدات، بكل ما يعنيه ذلك على صعيد توجيه المشاريع الاقتصادية وفرض الشروط التي تناسب الرأسمال الاجنبي، أى "حقيقة الاسعار" بحذف صندوق الموازنة، تخفيض الاستهلاك والمصاريف الاجتماعية، تحرير المبادلات، تخفيض قيمة العملة، الخ... وهي الشروط التي يتولى صندوق النقد الدولي مهمة تطبيقها في المغرب، كما فعل في كل من مصر وزايير والسودان من قبل.

٣ ـ الاستفادة، على المدى البعيد، من المواد الاولية النادرة أو الاستراتيجية بوجه خاص، مع تعزيز المصالح البنكية الامريكية بالمغرب. وهكذا، يتجه اهتمام الولايات المتحدة نحو مشاريع "مغرب فوسفور"، و"مغرب كيمياء"، كما يتجه نحو الاورانيوم (٢٨٠ طنا من أوكسيد الاورانيوم ابتداء من ١٩٨٤) والبترول (طرفاية)، بالاضافة الى الكوبالت والفوسفاط، وباقي المعادن.

٤ ـ وبشكل عام، تعميق الارتباط الاقتصادى المشترك ما بين الامبريالية الامريكية والمغرب في اتجاه خلق النزوع الى حماية المصالح الامريكية ببلادنا.

ان النظام المغربي، اذ يرى في هذا "الانفتاح الاقتصادى" بابا للنجاة،

فهو يراهن على الخيارات التقنوقراطية داخل الدولة، وعلى امكانية تحريك البورجوازية المغربية اقتصاديا بتقوية ارتباطها بالرأسمال الدولي.

وفي هذا السياق، يطلع علينافي المدة الاخيرة، بحديث ديماغوجي يدور حول التنمية الاقتصادية وامكانية تحقيق انفراج اقتصادى هائل، من بين وظائفه "تعزيز الدفاع الوطني" في نفس الوقت الذى يوحي فيه هذا الحديث، بأن تسوية القضية الوطنية شرط ضرورى لتحقيق "الاقلاع الاقتصادى". وبغض النظر عن هذا التناقض، وعن عجز الاقطاعية الرأسمالية عن صيانة الوحدة الترابية تاريخيا وحاليا، فان حظوظ قيام تنمية رأسمالية في ظل نفس الاختيارات "الانمائية" المعززة باضافة أمريكية منعدمة تماما، على عكس نمط التطور الرأسمالي بأمريكا اللاتينية مثلا، ذلك لان البورجوازية المغربية هي طبقة اجتماعية تابعة لانها لا تمثل وحدة خاصة تحدد نفسها بنوع معين من التناقضات مع الرأسمال الاجنبي، وباستقلال ذاتي نسبي على الصعيدين الايديولوجي والسياسي، هذا في نفس الوقت الذى قطعت فيه صيرورة اندماج "البورجوازية الوطنية" ضمن أوضاع الكومبرادور أشواطا بعيدة طوال "مسلسل التحرير والديموقراطية". ولعله من اللازم التذكير بأن النظام يعيش في مأزق اقتصادى طويل الامد، لن تنفع معه الاعلانات والوعود الديماغوجية، أو سياسة المناظرات (وآخرها مناظرة الدار البيضاء). انه لا يملك امكانيات مواجهة المشاكل المزمنة التي أنتجتها سياسته اللاشعبية ووضعت بلادنا على مشارف الكارثة.. فبالاحرى امكانية التطوير الاقتصادى، بل هو يجتهد في تطوير أساليب القهر السياسي والاجتماعي، وأساليب الاستفادة من الازمة نفسها.

ان انهيال الرساميل الامريكية والسعودية والخليجية، مهما كان حجمها، عاجز عن محو المظاهر البارزة التي أصبحت تميز الوضع الاجتماعي الراهن، أى مظاهر الاستنزاف والتفقير المتزايدين، وبوادر المجاعة والتشريد الجماعي، بل ان النظام يجد صعوبة حتى في الحفاظ على مستوى عيش الطبقات المتوسطة وموظفي الدولة نفسها، فالمشاريع التي يهتم بها لا تخدم غير وظيفتين:

ـ الحفاظ على الانشطة التصديرية التي يتحكم فيها الرأسمال الاجنبي، وتستفيد منها الفئات العليا من البورجوازية والادارة.

ـ تأطير جماهير العاطلين والشباب والمهاجرين من البادية تأطيرا اداريا وبوليسيا من خلال مضاعفة "العمالات"، وهي ظاهرة تمس بالخصوص مدينة الدار البيضاء كمقر رئيسي للنشاط التجارى والمالي، الخ...

هذا الى جانب تعزيز مواقع البورجوازية الزراعية تحت تغطية الاجراءات

الموجهة للعالم القروى، بعدما عملت هذه البورجوازية على توسيع ثروتها من خلال استغلال أزمة الجفاف، واحتكار المواد الغذائية والمضاربة عليها، وشراء الاراضي بأبخس الاثمنة من فقراء الفلاحين. وكما كانت مناظرة مراكش ادانة للملكية الصغيرة، فان مناظرة الدار البيضاء كانت ادانة للقطاع العام من طرف القوى الرجعية، ذلك أن الطبقة الاقطاعية الرأسمالية لا ترتضي مبدأ غير مبدأ "اغناء الاغنياء وافقار الفقراء". وهكذا، فان استمرار تعمق الفوارق الطبقية في ظل النظام الحالي شيء مؤكد، ويضع المطالب الاقتصادية على رأس كل تحرك جماهيري، ولا سيما ثلاثة مطالب حيوية:

- ايقاف مسلسل الاستنزاف والتشريد.
- تحقيق الاصلاح الزراعي والاستجابة لحاجيات الفلاحين الفقراء والمعدمين.
- الحق في التعليم على كل المستويات، والحق في العلاج.

وهذه المطالب مطروحة للتعبئة الشعبية في اطار توجه استراتيجي على الصعيد الوطني يتمثل في تصفية كافة قواعد السيطرة الامبريالية في بلادنا.

★

الاجماع الميت ـ الحي

قريبا وتنقضي سنة كاملة على انتفاضة ٢٠ يونيو المجيدة. والسؤال الاساسي الذى يفرض نفسن، هو: ما مآل الوضع السياسي المغربي بعد المذبحة التي أغرق فيها النظام انتفاضة الجماهير الشعبية؟

لقد وجد النظام نفسه غداة الانتفاضة، في أزمة سياسية خانقة. ذلك أن البناء الديموقراطي السطحي الذى حصر جهده كله على تلفيقه طوال سبع سنوات تقريبا، تحطم بفضل النضال الجماهيرى الدؤوب والمستمر، رغم محاولات النظام والقيادات السياسية الاصلاحية.

فالخلاصة الاساسية التي فرضتها أحداث يونيو ١٩٨١، هي هزالة الانفتاح والاجماع النخبويين، وعدم قدرتهما على الصمود أمام الواقع الموضوعي العنيد. فالنظام الذى راهن على اللعبة الديموقراطية الشكلية للخروج من أزمته وانقاذ شرعيته المهزوزة، لم يستطع أن يواجه الازمة الاقتصادية والاجتماعية التي ولدتها اختياراته الاستغلالية التبعية، ولم يستطع بالتالي، تطويق انعكاساتها السياسية الحتمية. كما أن القيادات الاصلاحية والاصلاحية المغامرة، التي راهنت على نفس اللعبة لتخذير الوعي الجماهيرى والتمكن من المناورة السياسية كبديل

عن العمل الجماهيري المنظم الطويل النفس، لم تستطع أن تكبح جماح القواعد المناضلة والجماهير الشعبية، وتنفيس تمردها وسخطها على الاوضاع الاقتصادية الاجتماعية والسياسية.

اللقـــاء الفوقـــي .. مستمـــر

أمام الازمة السياسية الخانقة، حاولت القيادات الاصلاحية، لتحقيق نوع من التمايز عن النظام لاسترجاع ثقة القواعد واكتساب مصداقية جديدة تمكنها من احداث توازن بين الطموح والوعي النضاليين القاعديين، والمناورة السياسية كلعبة مفضلة تسمح باحتواء الاهداف الاستراتيجية بالعمل التاكتيكي اليومي. وهذا ما يفسر مجموعة من التغييرات اللفظية سواء على مستوى الطرح السياسي أو على مستوى اتخاذ المواقف التي برزت منذ الصيف الماضي، وخاصة على لسان قيادة الاتحاد الاشتراكي. لكن حبل الكذب قصير كما يقول المثل، اذ سرعان ما انكشفت النوايا الحقيقية لهذه القيادة من خلال الممارسة الملموسة ومن خلال بعض الدعوات لتعزيز ما تسميه بالجبهة الداخلية وانقاذ المسلسل الديموقراطي المزعوم. هذه الدعوات التي تجسدت في بيانات أو تصريحات أو مواقف تم التعبير عنها في جريدة شبه رسمية لهذه القيادة.

أما النظام فقد حاول التنفيس عن أزمته بتصعيد القمع المنهجي الوحشي من جهة، وتدعيم موقعه عبر الدعم الامبريالي الخارجي من جهة ثانية. فعلى المستوى السياسي الداخلي، لا زال النظام يحاول تمطيط اللعبة الديموقراطية المهتزة من خلال البرلمان والمجالس الصورية، وعبر أسلوب البرلمانية الموازية الذى تجسد في المناظرة الاقتصادية المنعقدة مؤخرا في بداية شهر أبريل، لخلق جو حوار ظاهري يغطي على الازمة الحادة والقمع المستمر. وبطبيعة الحال، فان اجترار الوضع الراهن على حاله، يتم تحت ستار الجبهة الداخلية وضروريات التصدى لخطر الدويلة الصحراوية المزعومة. هذا، في نفس الوقت الذى يحافظ فيه النظام على المئات من المعتقلين السياسيين والنقابيين كرهائن في سجونه، ويستمر في حظر الصحف أو تشديد المراقبة عليها. واذا كان النظام قد أقدم على بعض الخطوات، كاطلاق سراح أعضاء المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي، والسماح بفتح مقرات الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، فانه حرص في نفس الوقت على التحكم الكامل في الولادة الثانية للاجماع. فقد أجل محاكمة قيادة الكونفدرالية وبعض المسؤولين الحزبيين من جهة، ومنع

الكونفدرالية من الاحتفال بعيد الطبقة العاملة. هذه الاجراءات، يقوم بها النظام لخدمة هدفين مترابطين على المدى القريب: اثبات سيطرته الكاملة على الوضع الداخلي قبيل زيارته الرسمية لامريكا، ومن ناحية ثانية تطويع "المعارضة البناءة" وترويضها وتهييئها لشوط ثان من الاجماع الفوقي. والحقيقة التي يجب تثبيتها هنا، هي أن هذه المعارضة متلهفة كل اللهفة لاستمرارية لعبة الاجماع والانفتاح. أفلم تدشن قيادتها الموسم السياسي الجديد بممارسة التأديب الاقطاعي على جزء من القواعد؟

لقد وضعت انتفاضة ٢٠ يونيو بمضامينها ودلالاتها التاريخية، الجميع أمام مسؤولياته. واذا كان النظام وفيا ومنسجما لطبيعته وأسسه الطبقية عندما واجه الازمة بالقمع الوحشي والهروب الى الامام بوضع المغرب ترابا وطاقات في خدمة الامبريالية الامريكية، فان القيادات الاصلاحية والاصلاحية المغامرة، لم تخرج هي الاخرى عن جوهر اختيارها السياسي الاشتراكي المظهر، والمساوم المتذبذب في العمق. فتحت شعار "تعزيز الجبهة الداخلية"، ومن هذا المنطلق، تحاول أطراف الاجماع المنهار جمع شتاته واحيائه من جديد. ان هذا اللقاء الفوقي يجد مرتكزه في الخوف الثنائي من استلام الجماهير الشعبية لزمام المبادرة، وتمكنها، ولو نسبيا، من التحكم في مصيرها مستقبلا.

طعـن السيـادة الوطنيـة وتكريـس الخيانـة القوميـة
عنـوان للاجمـاع الميـت ـ الحـي

ان محاولات تعزيز ما يسمى بالجبهة الداخلية، تتم في ظل تحولات وتطورات خطيرة العواقب على حاضر ومستقبل بلادنا. ففضلا عن التهديد المستمر الذى يواجه السيادة الوطنية على صحرائنا المغربية سواء من النظام الخياني أو من الانفصاليين، يأتي الانزال الامريكي المكثف ليجسد ربط بلادنا بالاستراتيجية العدوانية الامبريالية. فقد تتوج اللقاء الاول للجنة المغربية الامريكية المختلطة، المنعقد بفاس أيام ٢٤ و٢٥ أبريل، بالاتفاق على تقديم التسهيلات من جانب النظام لقوات التدخل السريع لاستعمال قاعدتي سيدى يحيى والقنيطرة، مقابل رفع المساعدة الامريكية الى ١٠٠ مليون دولار سنة ١٩٨٣، وهذا فقط ما تم الاعلان عنه. ان تصريحات أعضاء من الوفد الامريكي، أوضحت بما فيه الكفاية المرامي الامبريالية ومنظورها لبلادنا كرأس جسر لمخططاتها التآمرية العدوانية، وبخاصة في اتجاه الشرق الاوسط. فالانزال الامريكي بالمغرب ليس معزولا: بل

يدخل في اطار استراتيجية متكاملة تشمل الوطن العربي ككل ، وتربطه بالسياسة الامريكية على المستوى الدولي. (انظر مقال النظام المغربي ضمن الاستراتيجية الامبريالية الامريكية) .

وفي نفس الظرف الذى تم فيه لقاء اللجنة المغربية ـ الامريكية هذا ، كان اجتماع لجنة القدس. فاذا كان الاول يجسد الطعن في السيادة الوطنية والتحدى السافر لمصالح الوطن والشعب في آن واحد ، فان اللقاء الثاني ، استهدف به النظام كسب تركية اسلامية جديدة تسمح له بالمضي قدما في سياسته الخيانية ازاء القضية القومية. فبعد أن تبنى شعار الاضراب لتخليد يوم الارض الفلسطيني ، في نفس الوقت الذى منع فيه المهرجانات الشعبية التضامنية ، جدد الدعوة للصلح مع النظام المصرى وارجاعه الى الصف العربي ، وكلف وزير خارجيته بالتنقل لمصر في هذا الاتجاه. فهو من جهة يدعي تبني القضية الفلسطينية والنضال القومي ، ومن جهة ثانية يحاول ، مع غيره من الانظمة الرجعية العربية ، جر الكل للالتحاق بركب كامب ديفيد ، وتعميم الاجماع حول التسوية الخيانية.

وهكذا تكتمل حلقات مسلسل الاجماع الزائف على ركائز خطيرة قوامها : ضرب السيادة الوطنية وتكريس الخيانة القومية وتشديد وتيرة القمع والاستغلال الطبقي. ان سياسة من هذا النوع ، تضع بلادنا كتراب وامكانيات في خندق أعداء الشعوب وضد قوى التقدم والسلام في العالم ، وتشكل تحديا سافرا لمشاعر وقناعات الجماهير الشعبية المغربية ورصيدها الوطني التاريخي في النضال ضد الاستعمار القديم منه والجديد .

هذه اذن ، هي المعالم الاساسية لتوجهات النظام والتي يمكن اجمالها في أربعة محاور :

١ـ تصعيد وتيرة القمع والاستغلال الطبقي ، وتعميق التبعية الاقتصادية.

٢ـ الطعن في السيادة الوطنية ككيان وكتراب وكشعب ، وخرق حرمة التراب المغربي وتهديد سلامته.

٣ـ تكريس الخيانة القومية وتوظيف بلادنا لخدمة الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية ضدا في القضية الفلسطينية والانتماء القومي للجماهير الشعبية المغربية ، وتحديا لمشاعرها وقناعاتها .

٤ـ ربط بلادنا ، كتراب وكامكانيات بشرية ومادية ، بالاستراتيجية الامبريالية الامريكية العدوانية على الصعيد الدولي ، وضرب تقاليدنا النضالية الشعبية في التضامن الايجابي مع نضالات الشعوب ، وارتباطنا بمعسكر التقدم والحرية والسلام في العالم .

لا اجماع شعبي حقيقي ممكن .. دون القطيعة النهائية مع النظام

اذا كانت توجهات النظام واضحة ، واذا كانت نيته في تمديد عمر الاجماع على أساس هذه التوجهات واضحة كذلك ، فان موقف القيادات الاصلاحية جلي هو الاخر. ذلك أن عدم المراجعة الجذرية للخط السياسي الذى سلكته طوال السنوات الماضية واصرارها على الاستمرار في نفس النهج بدعوى انقاذ الاجماع وصيانة الوحدة الترابية واستئناف اللعبة الديموقراطية ، يجعلها في نهاية الامر ، سجينة هذا الاختيار المتذبذب ، ولا محيد لها عن الدخول في مساومة جديدة. خاصة وأن النظام وفر لنفسه من خلال القمع الذى صاحب الانتفاضة وتلاها ، مجموعة من الرهائن كمعتقلين سياسيين ونقابيين ، وكصحافة ممنوعة ومقرات مطوقة وغيرها ، للضغط بها في اتجاه فرض شروطه وتحديد مسار اللعبة وفق أغراضه. ومن الاكيد أن النظام سيحاول جعل الانتخابات المفروض اجراؤها في بداية ١٩٨٣ ، مناسبة لمساومة جديدة لتقنين هذا الوضع وتثبيته كمدخل لمسلسل جديد .

غير أن ما يتناساه النظام ، أو يحاول تناسيه ، هو أن الجماهير الشعبية التي لمست عقم ومخاطر الاجماع الفوقي ، واللعب السياسي ، لن تنطلي عليها اللعبة الجديدة مهما حبك اخراجها وكيفما كان شكلها .

فالواقع الموضوعي العنيد ، والصمود النضالي داخل السجون وخارجها ، علامات ومؤشرات بارزة على فشل مراهنات النظام وعجزها عن تحريف الصراع عن مضامينه وأبعاده الحقيقية.

ان القوى الوطنية التقدمية ، مدعوة اليوم ، ومهما كانت مواقعها التنظيمية ، لرص صفوفها لمواجهة مناورات الحكم اللاشرعي ، والتصدى للتطويق القيادى الاصلاحي وعزله ، بتعميق النضالات الجماهيرية وتصليبها ودفعها لتأخذ أبعادها المتكاملة حتى تكون في مستوى التحديات التاريخية التي تواجهها. ان تعميق الحوار النضالي القاعدى ، والمبادرات الوحدوية الملموسة ، شرطان أساسيان لتقديم المسيرة النضالية للجماهير الشعبية الكادحة على طريق بلورة البديل الوطني الثورى ، وفي اطار الوضوح الايديولوجي والسياسي والتنظيمي .

★

الانقلابية.. والتغيير الوطني الثوري

تثير مسألة الجيش في ارتباط مع قضية التغيير الجذري، عدة تساؤلات نظرية وعملية. يتجنب البعض الاجابة عنها بوضوح، أو يلتزم الانتظارية بصددها، ويتعامل معها البعض الاخر بخلفيات ونوايا غامضة، وفقا لتصورات وأهداف غير معلنـــة...

ونحن من جهتنا، سنعمل على تجاوز هذين الموقفين السلبيين، لنتناول الموضوع بشكل مباشر، معبرين عن وجهة نظرنا بوضوح، ومتوجهين بالنقد والجدل لما نعتبره خاطئا أو منحرفا ومضرا بمصلحة الشعب المغربي وثورته الوطنية الحتميـة.

طبيعـــة المؤسســـة العسكريـــة

ان أول عمل يفرض نفسه في هذا الاتجاه، هو ضرورة تحديد طبيعة الجيش كمؤسسة، الشيء الذى سيكون له دورا أساسيا في التحليل نفسه: فهل هو مؤسسة تابعة للحكم وأداة قمع مشدودة اليه بشكل مطلق؟ هل هو "قوة وطنية" وجزء من الحركة الوطنية ككل؟ أم هو قطاع اجتماعي من بين القطاعات الاخرى، لكنه يتميز عنها بمميزات خاصة به؟..

ان الاجابة عن هذه الاسئلة تقتضي بالضرورة القاء نظرة، ولو بشكل سريع، على التطور التاريخي الذى عرفه الجيش المغربي قبل التعرض لمكانته ودوره في الوقت الراهن.

وسنكتفي هنا بالاشارة الى العوامل التاريخية الاساسية والتي أثرت وتؤثر بشكل أو بآخر، في التركيبة الداخلية للجيش، وهي:

ـ تقاليد الكفاح الوطني الراسخة على المستوى الشعبي، والدور التاريخي للجماهير الشعبية في البوادى والمدن في الدفاع عن حوزة الوطن وحفظه من أى تدخل أجنبي، وبخاصة تقاليد المقاومة الشعبية ضد التدخل الاستعمارى التي استمرت سنين طويلة بعد رضوخ الحكم المركزى "للحماية" الاستعمارية (١٩١٢ ـ ١٩٣٦).

ـ دور المقاومة المسلحة في المدن وجيش التحرير الشعبي في الشمال والجنوب، في النضال الوطني التحررى الثورى الذى أجبر الاستعمار على التراجع وحقق استقلال البلاد، ولو بالشكل الناقص الذى تم به...

ـ اقبال النظام على حل جيش التحرير ومنعه من استكمال مهام التحرير وتحقيق السيادة الوطنية الكاملة فوق التراب الوطني المغربي، وذلك بتنسيق وتعاون مع الاستعمار بصفتيه القديمة والجديدة، ثم اقباله على تأسيس جيش مركزى تحت اشراف نفس الجهات الاستعمارية، باسناد مراكز القيادة الاساسية لضباط الجيش الفرنسي من أصل مغربي، والاعتماد على فرق "الطابور" و"الكوم" المنظمة داخل الجيش الفرنسي من جهة، وفئات من جيش التحرير من جهة ثانية، لتشكيل القاعدة الواسعة لما سمي بـ"القوات المسلحة الملكية"، مع محاولة تحجيم مكانة الجنود والضباط المنحدرين من جيش التحرير وتعويمها ضمن هياكل مشدودة مركزيا بالتوجيه والقيادة الرجعية والاستعمارية الجديدة.

ـ التطور التدريجي الذى عرفته قاعدة الجيش خلال العشرين سنة الاولى من الاستقلال، والتي شهدت التحاق فئات واسعة من الشباب المنحدر من الاوساط الفقيرة في المدن والبوادى بموازاة مع تقلص عدد الجنود والضباط الاتين من الجيش الفرنسي (بسبب عامل السن) بالاضافة الى فئات من الشباب المتعلم الذى يلتحق بوسط سلم المؤسسة العسكرية (وأحيانا بمستواها الاعلى) كبديل عن انسداد الافاق أمامه، نتيجة الازمة الاجتماعية العامة، وأزمة التعليم بشكل خاص. أضف الى ذلك، التصفية الجسدية التي تمت على مستوى الضباط الاتين من الجيش الفرنسي على اثر محاولتي الصخيرات و١٦ غشت، والتي مست أعلى المستويات القيادية داخل الجيش.

ـ التطور الهام الذى عرفته المؤسسة العسكرية على اثر طرح قضية الصحراء المغربية، كما ونوعا، لا من حيث التوسع الهائل في قاعدته (من عشرين ألف الى ما يناهز مائة ألف)، ولا من حيث ارتباطه بقضية وطنية عادلة، ووقوفه في الواجهة الامامية من أجلها.

هذه العوامل الاساسية التي أشرنا لها كلها بشكل سريع، تبرز لنا بما لا يدع مجالا للشك، أن المؤسسة العسكرية ليست بأداة منسجمة متجانسة، بل ان تطورها التاريخي، وكذا وضعيتها الراهنة، يحتمان عليها أن تعيش تناقضات اجتماعية، باعتبار انحدار الفئات المكونة لها من صلب المجتمع المغربي، سواء من أوساط الجماهير الشعبية، بالنسبة لقاعدتها الاجتماعية ولوسط سلمها عموما، أو من داخل الطبقة السائدة نفسها بالنسبة لمراكز المسؤولية.

ومن ثم نرى ضرورة التوجه بالنقد لاطروحتين خاطئتين داخل الحركة التقدمية عموما، قبل أن نستمر في تحليلنا لطبيعة ودور الجيش المغربي.

الجيش ليس أداة قمع مطلقة.. ولا قوة وطنية متجانسة

الاطروحة الاولى التي سادت داخل الحركة التقدمية في بداية الاستقلال تقول بأن الجيش هو مجرد أداة قمع طيعة في يد النظام، يسخرها كما يشاء لضرب التطلعات الشعبية "المدنية"...

وقد يكون للشكل الذى تم به تأسيس "القوات المسلحة الملكية" بعد حل جيش التحرير الشعبي، تأثيرا أساسيا في تكوين هذا الموقف كرد فعل عن تآمر النظام وتواطئه مع الاستعمار، وكذلك الشأن بالنسبة للتناقض المصطنع الذى اختلقه الاستعمار وروج له وحاول ترسيخه من خلال تأجيج النظرة الاحتقارية للمدنيين ("السيفيل") من طرف "العسكر"، والعكس بالعكس...

واذا كان من الثابت أن النظام قد رسم منذ البداية خطته العسكرية لضمان التحكم في الجيش ككل، واستعماله سندا وركيزة لحكمه، وتحريكه وقت الضرورة لقمع الانتفاضات الجماهيرية، فان هذا لا يجب أن يؤدى بنا هنا الى الحكم على مؤسسة الجيش جملة وتفصيلا، والتعامي عن طبيعته الحقيقية، باعتبار أن قاعدته الواسعة هي في النهاية منحدرة من الشعب وجزء منه، حملت وتحمل مشاكله وأزماته، وهي بالتالي مرتبطة حتما بالصراع الاجتماعي ككل ومتأثرة به.

وتجدر الاشارة الى أن هذه الاطروحة المطلقة المعادية للجيش كمؤسسة،

جملة وتفصيلا، قد كان لها دورها السلبي في خلق هوة بين الحركة التقدمية والضباط والجنود الوطنيين، وألحقت بالتالي، أضرارا بمصالح الثورة الوطنية عموما.

أما الاطروحة الثانية، فانها تلتقي مع الاولى فيما يخص التعامي عن تركيبة الجيش وطبيعته، لتصدر عليه حكما مطلقا هي الاخرى، على أنه قوة وطنية كمؤسسة، وجزء من الحركة الوطنية ككل!

وهذا الطرح يتناسى دور الطبقة السائدة داخل الجيش وهيمنتها على مراكز القيادة الاساسية، وتنفيذها خطط النظام والامبريالية ضدا في مصالح الشعب وفي تناقض واضح مع الفئات الشعبية داخل الجيش نفسه، ويقود الى تحليل خاطئ حول طبيعة الجيش عندما يعتبره قوة منسجمة متجانسة، اضافة الى كونه يقود الى الدعوة للتغيير الفوقي عن طريق الجيش كمؤسسة، أى بتحالف مع من كل من له مصلحة في هذا التغيير الفوقي، بغض النظر عن تواجده داخل خندق الجماهير الشعبية أو خارجه...

يبقى اذن، أن طبيعة الجيش لا يمكنها أن تخرج عن المحددات الاساسية الاتيـــة:

ـ الجيش مؤسسة من مؤسسات الدولة،

ـ وباعتباره كذلك، فانه ليس بطبقة ولا بفئة أو "قوة" اجتماعية منسجمة ومعزولة عن باقي فئات المجتمع، بل انه يعيش تناقضات اجتماعية كانعكاس للتناقضات التي يعيشها المجتمع ككل. وذلك بسبب تركيبته نفسها، من حيث تنحدر قاعدته الواسعة من الاوساط الشعبية، (الفلاحية، والشبيبة على الخصوص) بينما تسعى فئة بورجوازية ـ اقطاعية منحدرة من الطبقة السائدة والمسخرة من طرفها الى الهيمنة على مراكز القيادة الاساسية.

سياســة النظــام والامبرياليــة تجــاه الجيــش

وعندما نحدد طبيعة المؤسسة العسكرية بهذا الشكل، يتضح لنا أنها لا يمكنها أن تكون أداة قمع في يد الحكم بشكل آلي مطلق، ولا أن تشكل ـ كمؤسسة ـ قوة وطنية متجانسة بجنب القوات الوطنية الاخرى... ومن ثم فان للنظام والطبقة المستغلة التي يمثلها، مصالحهما وخطتهما تجاه الجيش، كما يتوجب على الحركة التقدمية، وهي تخوض الصراع من أجل التحرر والانعتاق أن تكون لها خطة واضحة تجاه هذه المؤسسة، بعيدا عن الانحرافات والتوجهات

الوصولية، وبما فيه خدمة لمصلحة الشعب عموما.

ان سياسة النظام تجاه الجيش لا تخرج بشكل عام عن السياسة التي رسمها منذ الاستقلال الشكلي ـ وبتنسيق وثيق مع الاستعمار الجديد ـ لاجهزة الدولة كلها، ليس من زاوية خدمة مصالح الوطن والشعب، بل أرادها بالدرجة الاولى أجهزة مسخرة لحماية وجوده، وخدمة مصالحه في الاستمرار والهيمنة والاستغلال الفاحش.

من هذه الزاوية، أولى النظام منذ البداية عناية خاصة للمؤسسة العسكرية، باعتبار دورها وطبيعتها المتميزة، بهدف التحكم الكامل في مقاليدها وضمان ولائها للحكم القائم. ومن ثم رأيناه يتعاون مع الاستعمار الجديد لمحاولة ضبط المؤسسة العسكرية منذ تأسيسها بفرض قيادة تابعة لهما عليها، وتأطير مستمر عن طريق "المساعدين التقنيين"...

وهكذا، فان وظيفة الجيش بالنسبة للنظام، ليست هي الدفاع عن السيادة الوطنية والتراب الوطني بقدرما هي الدفاع عن مصالحه هو بما فيه خدمة لاستمراريته وبما يلبي رغبات حلفائه الامبرياليين.

وهذا ما أثبته من خلال الواقع والممارسة العملية عندما أقحم الجيش في القمع الدموي ضد الانتفاضات الشعبية التي أدانت سياسته وطعنت في شرعيته (الريف ١٩٥٨، الدار البيضاء ١٩٦٥، الدار البيضاء ١٩٨١)، وعندما أقحمه في الهجوم الامبريالي على الزايير مرتين، وقبله في الكونغو...

وهذا ما يبرز من خلال السياسة القمعية الموجهة داخل الجيش نفسه، حيث علاقات الاستغلال اليومي التي يعاني منها الجنود بشتى الاشكال، وحيث المضايقات والمطاردات والتصفيات في حق كل الجنود والضباط ذوي التوجهات الوطنية...

ان تفاعل هذه العوامل مع معطيات الازمة الاجتماعية العامة في البلاد، وما تعانيه الجماهير الشعبية من استغلال واضطهاد، ورشوة ومحسوبية وفساد، وما نخوضه من نضالات اجتماعية وسياسية.. كان له دوره في تفجير الاوضاع داخل الجيش مرتين (محاولتي قلب النظام في الصخيرات و١٦ غشت)، الى جانب جملة من العوامل والمعطيات الاخرى، سواء منها المتعلق بالطموحات والخطط الوطنية، أو الخاصة بالحسابات والخطط الامبريالية..

وبالنسبة لهذه الاخيرة، فمن البديهي أن همها الاول والاخير، كان ولا يزال هو خدمة مصالحها والهيمنة على مقدرات بلادنا ـ خاصة على المستوى الاستراتيجي ـ والعمل على دمجها ضمن استراتيجيتها العدوانية على الصعيد

العالمي.

ومن هذا المنطلق، رأينا الامبريالية ـ بشقيها الامريكي والاوروبي المتكاملين ـ تهتم بتركيز وحفظ كيان النظام الرجعي المغربي باستمرار، مقابل الجعل منه خادما لا مشروطا لاهدافها الاقتصادية والسياسية والعسكرية في الوطن العربي وافريقيا على الخصوص. ومن أجل ذلك، فانها، علاوة على تحكمها في الهياكل القائمة، واغراقها في التبعية على كل المستويات، فانها قد اهتمت وتهتم بأجهزة الدولة كضمانة أساسية لهذا التحكم، والتي تم بناؤها بتعاون مع الاستعمار الجديد، وبتوجيه منه، وبشكل خاص، المؤسسة العسكرية التي تحتل مكانة جوهرية ضمن تلك الاجهزة.

والهدف من وراء ذلك، هو تمتين وتدعيم ركائز النظام الحالي الذى برهن بالملموس عن استعداده للتنفيذ العملي لكل الادوار السياسية والعسكرية التي طلبت منه (لبنان، الكونغو، زايير مرتين، بنين، العلاقة مع اسرائيل والتمهيد لكامب ديفيد...)، وفي نفس الوقت، الحيلولة دون المس بهياكل التبعية القائمة، ومنع أى تغيير جذرى لها.

وبهذا التوجه، فانها تعمل في آن واحد على دعم النظام الحالي ـ بالمال والسلاح ـ من جهة، وتعمل من جهة ثانية، على تحضير بديل عسكرى له، يتم اللجوء اليه في حالة ما اذا وصل ضعف النظام وعزلته ـ بفعل كفاح الجماهير ـ درجة من الخطورة تهدد مصالحها الاساسية. والمطلوب من هذا "البديل" أن يكون على شكل تغيير فوقي، دون المس بجوهر الهياكل المذكورة، في حين أن هدفه الثابت يبقى هو: احتواء المد الشعبي، والحيلولة دون بلوغه أهدافه الثورية، ومنع وضرب أى تطلع وطني حقيقي داخل الجيش نفسه.

وهذا ما شرحه تقرير حكومي أمريكي، سبق وأن نشرته "الاختيار الثورى" (العدد ٤٤ ـ يناير ١٩٨٠)، والذى يقول حرفيا: "ان سفيرنا بالرباط قد أبدى رأيه في تسيير برنامج المساعدة بشأن الامن الداخلي للبلاد، وأنه قد أبرم علاقات جيدة مع السلطات العسكرية المغربية. وهذه العلاقات قد تكون ثمينة جدا، لانها تشكل المنفذ الاساسي للولايات المتحدة داخل الجيش المغربي، الذى سيكون المصدر الاساسي للسلطة في حالة ما اذا حدث شيء للملك"...

ويجدر بنا التأكيد هنا، على أن هذه التصورات الامبريالية ليست من باب التخمينات المجردة، بل انها خطط عملية مارستها الامبريالية في غير ما منطقة، وجربتها في بلادنا بالذات، كلما طرحتها الضرورة الملحة (عن طريق مغامرة أوفقير مثلا، والتي ذهب ضحيتها شهداء وطنيون برزة من أمثال أمقران

وكوبزة ورفاقهما ...) .

هذه اذن، هي الخطط السياسية والعملية التي يحبكها النظام والامبريالية تجاه المؤسسة العسكرية، في اطار الاستراتيجية العامة التي توحدهما، وكل حسب مصلحته الذاتية.

الانقلابيـــة والموقـــف الوطنـــي الثـــورى

ان الانطلاق من كون المؤسسة العسكرية قوة منسجمة متجانسة يقود بالضرورة، كما أسلفنا، الى اعتماد أسلوب التغيير الفوقي كحل لاشكالية السلطة ببلادنا. ذلك أن هذا الطرح يتناول الجيش كقوة خارج المجتمع، يمكن توظيفها لقلب النظام، باعتبار امتلاكها لقوة السلاح. أى أن النزعة الانقلابية تتناسى موقع الجيش من المجتمع، والتفاعل المتبادل بينهما، وتتعامى عن قصد أو غير قصد، عن محدودية التغيير الفوقي وعجزه عن تغيير الهياكل القائمة، بل واضراره بالمسيرة النضالية للجماهير الشعبية وقواها الثورية.

ان مثل هذا الموقف ذو النزعة الانقلابية، قد يبدو تبسيطيا في اطار البحث عن الحلول السهلة، لكنه في الحقيقة يعكس خلفية نظرية لها مرتكزاتها الاجتماعية. ذلك أن الانقلابية، كتوجه سياسي في مجتمعنا، تعبير ملموس عن الافق البورجوازى الصغير المتخلف، الذى يريد أن يجعل من النضال الجماهيرى مجرد مطية لتحقيق التغيير الفوقي والقفز على السلطة. فالضبابية الايديولوجية والتذبذب السياسي، وجهان للمناورة كأسلوب عمل، لا في اتجاه النظام فحسب، بل في اتجاه الجماهير الشعبية الكادحة أساسا. فبهذا الاسلوب يتمكن أصحاب النزعة الانقلابية من طرح أنفسهم كبدائل من جهة، والحيلولة دون تجذر نضال الجماهير وتبلوره الايديولوجي والسياسي، وخاصة التنظيمي من جهة ثانية.

ان الانقلابية اذن، ليست مجرد تغيير فوقي لا يمس جوهر الهياكل القائمة فحسب، بل مسّا خطيرا بالمسيرة النضالية الثورية للجماهير، وعرقلة في وجهها، وتجعل من الجيش قوة "فوق المجتمع"، وآداة كبح ولجم للطاقات الثورية الشعبية وأهدافها القصوى. خاصة وأنها تلتقي مع التخطيط الامبريالي للجيش الذى تعرضنا له سابقا.

ومن هنا تكتسي محاربة نزعة التغيير الفوقي أهميتها الكاملة، واثبات العمل الجماهيرى الثورى المنظم الطويل النفس كأسلوب نضالي لا بديل عنه،

لشق الطريق نحو التغيير الديموقراطي الاشتراكي ببلادنا.

وهذا الاختيار الاستراتيجي الواضح، لا يلغي الجنود والضباط الوطنيين الرافضين للاوضاع القائمة. فدور هذه الفئات دور ايجابي وفعال ضمن استراتيجية الثورة الوطنية. وهذا لا يمكن أن يتم الا في اطار ربط الجنود والضباط الوطنيين بنضال الجماهير وتنظيماتها الثورية، وبالالتحام بمصالحها. ان تحقيق هذا الربط، وهذا الالتحام، هو الجواب الحقيقي على نزعة التغيير الفوقي التي تحاول اختزال العملية الثورية الى مجرد اجراء سطحي تحت دعوى انقاذ الشعب وخلاصه.

ان تحقيق التغيير الوطني الثورى، يقتضي الاعتماد على تنظيم الجماهير الشعبية ومن ضمنها الجنود والضباط الوطنيين، وصقل وعيها الايديولوجي والسياسي، من خلال مسيرة نضالية ترتكز على العمل الجماهيرى الواسع النطاق، والمتعدد الواجهات في اتجاه الفرز الايديولوجي والسياسي، وبلورة الاداة الثورية المتجذرة في وسط الجماهير.

وهذا العمل يكتسي أهمية قصوى في الظرف الراهن الذى تنسدّ فيه الافاق أمام العمل السياسي المبتذل للاتجاهات البورجوازية الصغيرة، وتزداد فيه الصعاب أمام النضال الجماهيرى. اذ أن مثل هذا الوضع يقود الى الانفجارات العفوية (انتفاضات، تذمر عسكرى، الخ...)، ويستلزم كامل الحذر والتحكم في المبادرة النضالية في اتجاه تقديم النضال الثورى ببلادنا وايصاله الى غاياته القصوى المنشودة.

★

أوضاع الشغل في المغرب

من المفيد في البداية الاشارة الى مجموعة من الحقائق المتصلة بواقع التشغيل. فالسكان المؤهلون للشغل، يشكلون ٠/٠٥٠ من مجموع السكان (دون الاخذ بعين الاعتبار الاطفال الذين يشتغلون في الحقول والصناعة التقليدية والبيوت)، منهم ٠٠٠ ٨٩١ عاطلا رسميا، حسب احصائيات الدولة، وهم لا يحصلون على أى تعويض نظرا لانعدام صندوق للبطالة، الى جانب أربعة ملايين في المدن والبوادى لا يشتغلون بشكل دائم أو يوجدون في حالة بطالة مقنعة. وبذلك، تشمل البطالة وسوء التشغيل بصفة عامة، ما بين خمسة وستة ملايين على أقل تقدير، أى أكثر من نصف السكان المؤهلين للشغل. وهذا يؤكد مدى زيف المعدل الرسمي (٠/٠١٠) الذى لا يأخذ بعين الاعتبار مثلا، الا ٠/٠٩ من النساء ضمن المؤهلين للشغل، كما لا يأخذ بالاعتبار الاطفال العاملين. ان السياسة الاقتصادية المتبعة تنتج جيشا من العاطلين يتضخم يوما عن يوم. ومن المنتظر أن يزداد عدد العاطلين بمليون اضافي سنة ١٩٨٥، حسب التوقعات الرسمية، بسبب تراكم الازمة وآثار الجفاف والهجرة من البادية الى المدن والطرد الجماعي من المدارس وتسريح العمال. وأغلب ضحايا هذه البطالة من

الشباب، حيث أن نصف الشباب المتراوح عمرهم ما بين ٢٠ و٢٤ سنة، يوجدون في بطالة تامة. هذا، وقد ولت سنوات الهجرة الى الخارج، وتوقف الاستثمار، بينما عدد السكان في تزايد مستمر، بحيث أن ٠/٠٣٠ من العاملين يعيلون ٠/٠١٧ من السكان، وفي الدار البيضاء وحدها، هناك ٠٠٠ ٦٠٠ شخص يعيلون ثلاثة ملايين نسمة.

هذا هو الوضع العام الذى تندرج ضمنه ظروف التشغيل. ونكتفي هنا باستعراض بعض مظاهر الاستغلال البارزة من خلال وضعية الاجور من جهة، والتعويضات من جهة ثانية، وأخيرا من خلال قانون الشغل كاطار قانوني لممارسة هذا الاستغلال ضمن الحرب الطبقية الشاملة التي تشنها الطبقة الاقطاعية ـ الرأسمالية ودولتها المخزنية ضد جماهير الكادحين بالمغرب.

الاجـــــــور:

ان حالة الاجور هي أكبر مقياس لتفاحش الاستغلال، لا سيما عندما تتميز بظاهرتين أساسيتين:

ـ الضعف العام للاجور في كل القطاعات، وخاصة منها القطاع الفلاحي، وعدم تسديد الحد الادنى للاجر من طرف ٠/٠٦٠ من المؤسسات، هذا بالاضافة الى تجميد الاجور خلال سنوات طويلة.

الاجور في الصناعات. الحد الادنى للرجال البالغين
الدار البيضاء. بالدرهم لليوم

1962	1971	1973	1975	1977	1979	1980	1981
6،83	7،60	9،20	10،20	11،10	14،54	15،68	18،80

ـ تدهور القدرة الشرائية للعمال بشكل خطير، خاصة في السنوات الاخيرة. ففي الوقت الذى ارتفعت فيه الاسعار (وخاصة المواد الغذائية الاساسية) ما بين ١٩٧٨ و١٩٨١، بنسبة تفوق ٠/٠١٠٠، لم ترتفع الاجور الا بمعدل ٠/٠١٠ وتشير التقديرات النقابية (الكونفدرالية الديموقراطية للشغل) الى ضرورة رفع

الاجور الى مستوى ٢٢٤٠ درهم في الشهر، وذلك لمجرد الحفاظ على مستوى الاستغلال الذى كان سائدا في بداية الستينات.

وهذا مثال عن المصاريف الدنيا لعائلة متواضعة من خمسة أفراد :

الغذاء	400 الى	600 درهم
السكن	350 الى	450 درهم
الملبس	60 الى	150 درهم
النقل	60 الى	150 درهم
العلاج	60 الى	150 درهم
مصاريف مختلفة	70 الى	200 درهم
المجموع ما بين	1000 و	1700 درهم

(من الملف المطلبي للكونفدرالية الديموقراطية للشغل)

التعويضات والضمان الاجتماعي :

ان ابراز ما تتميز به وضعية الطبقة العاملة على هذا المستوى، هو عدم استفادة القسم الاعظم من العمال من حقوق الضمان الاجتماعي، حيث لا يتعدى معدلهم ٠/٠١٢ في المدن، حسب تقرير البنك الدولي. أما القانون المتعلق باستفادة العمال الزراعيين من الضمان الاجتماعي، فهو قانون محدود جدا، نظرا لانه لا يشمل التعويضات الاجتماعية، ونظرا لان سير الادارة في البوادى هو أكثر تخلفا ومحسوبية منه في المدن على سوء هذه الاخيرة. وتجدر الاشارة الى أن التعويضات العائلية لا يستفيد منها الا الموظفون تقريبا، وهي لم ترتفع منذ سنة ١٩٦٢، (٢٤ درهم للطفل) الى حدود ١٩٧٩ (٣٦ درهم).

كما يتجلى تفاحش الاستغلال من خلال عدم تعويض المرض الا بعد فترة طويلة، فضلا عن هزالة هذا التعويض. أما تعويضات حوادث الشغل، فهي منعدمة تقريبا، بل لقد وصل الامر الى طرد المصابين بحوادث الشغل. وهنا لا بد من التذكير بأن معدل حوادث الشغل ـ وخاصة القاتلة منها ـ يعد مؤشرا هاما لقياس درجة الاستغلال التي يعاني منها العمال، خاصة في القطاعات الرئيسية، كما يظهر ذلك من خلال الارقام الاتية :

(١) النسب المئوية لتزايد حوادث الشغل في القطاعات الرئيسية خلال عشر سنوات (١٩٧٠ ـ ١٩٧٩)

المناجم	573
الصناعات	577
البناء	580
السكك الحديدية	582

(٢) حوادث الشغل القاتلة (المتوسط لكل ١٠٠٠ عامل)

	1970	1971	1977	1978
المناجم	0،79	1،01	0،85	1،31
الصناعات	2،20	2،88	2،89	1،31
البناء	1،89	0،92	3،83	1،31
السكك الحديدية	0،63	0،86	0،46	0،38

(المصدر : المكتب الدولي للعمل)

قانون الشغل :

يمكن تلخيص أهم الخروقات التي يشكو منها قانون الشغل، على طابعه الاستعماري الجديد، في الظواهر التالية :

- الطرد والتسريح بدون سبق انذار وبدون تعويض.
- استغلال الاطفال وبشكل فاحش.
- عدم المساوات في الاجور بين الرجل والمرأة.
- التراجع عن الاوفاق الاجتماعية والاكتفاء بالتعاقد الفردى.
- الخرق اليومي للحريات النقابية وتدخل مفتشية الشغل وجهاز الدولة الى جانب أرباب العمل.

ومن جهة أخرى، فان الحكومة المغربية لم توقع عددا من الاتفاقيات التي صادقت عليها المنظمة الدولية للشغل، وخاصة منها الاعلان المتعلق بالحقوق النقابية، والاعلان الخاص بمساواة الاجور، وكذا الاعلان المتعلق بحذف

الاعمال الشاقة وبالحريات النقابية في الوظيفة العمومية.

وقد يطول سرد مثل هذه الخروقات، لكن قياسا نسبيا لحجمها، يظهر من خلال تضاعف عدد نزاعات الشغل ست مرات ما بين ١٩٧٠ و١٩٨٠.

تطور النزاعات خلال سنوات ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨

	1974	1975	1976	1977	1978
عدد النزاعات	367	267	521	421	490
عدد العمال	65463	35768	83061	60433	73672
أيام العمل الضائعة	320631	228523	479863	375802	335722

وتتعلق معظم هذه النزاعات بالمطالب الاتية:

ـ الزيادة في الاجور، مع تطبيق السلم المتحرك، احترام مبدأ مساواة الاجور بين النساء والرجال.

ـ رفع قيمة التعويضات العائلية الى ١٥٠ درهما للطفل، مع عدم تحديد عدد الاطفال.

ـ تعويض مصاريف السكن.

ـ ترسيم جميع المياومين والعمال المؤقتين، وايقاف الطرد والتسريح.

ـ تحديد عدد ساعات العمل في ٤٠ ساعة في الاسبوع، وتحسين ظروف العمل.

ـ مراجعة نظام التقاعد.

ـ تعويض حوادث الشغل.

ـ تعميم الضمان الاجتماعي والزيادة في قيمته، خاصة عن طريق مساهمة أرباب العمل.

ـ وبشكل عام، مراجعة قانون الشغل مراجعة شاملة، وتصفية طابعه الاستعماري.

لنكافح من اجل جلاء قوات العدوان الامريكي عن الوطن العربي

★ لا لتطبيع التطبيع المصرى ـ الاسرائيلي

★ لنطالب بطرد النظام المغربي من لجنة القدس

★ لنعمق المبادرات النضالية الوحدوية في اتجاه تعزيز الكفاحات الجماهيرية، وتعميقها وتوسيعها

حقائق الوضع العربي
وشروط النهوض القومي

ان ابراز السمات الرئيسية للوضع العربي الراهن، يستلزم أولا وقبل كل شيء، عودة سريعة لعدد من الاحداث الهامة التي شهدتها الساحة العربية منذ منتصف السنة الماضية وبداية هذه السنة. ان أول حقيقة تبرز من هذه المراجعة، هي التصعيد العدواني البشع، وعلى أكثر من واجهة، للسياسة الامبريالية الصهيونية، بتحالف وثيق مع الرجعيات العربية. فالقصف المستمر للاراضي اللبنانية، وخرق السيادة الوطنية للجماهيرية الليبية في خليج سرت، وتحطيم المفاعل النووي العراقي، وصولا الى القمع الوحشي العنصري الموجه يوميا ضد الشعب الفلسطيني الصامد، مرورا بضم مرتفعات الجولان السورية.. كلها علامات سوداء تبرز هذا التصعيد العدواني المكشوف على الواجهة العسكرية. أما على الواجهة السياسية، فان الهم الاساسي والشغل الشاغل للتحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي، كان ولا يزال، هو انقاذ كامب ديفيد واخراجها من المازق الذي وصلت اليه. سواء كان ذلك بلباس سعودي عبر مشروع فهد، أو بلباس أوروبي، أو ما يسمى بالمبادرة الاوروبية، أو عبر الحل الاردني أو مشروع آلون القديم ـ الجديد، وغيرها من مشاريع التصفية..

١ ـ الخطة العدوانية الامريكية

لقد تمكنت الامبريالية الامريكية من قطع خطوات واسعة على طريق

تدعيم وجودها بالمنطقة العربية، وتسجيل نجاحات مرحلية في ضرب مكتسبات ومنجزات النضال الشعبي الوطني العربي. فقد سمحت لها اتفاقيات كامب ديفيد من اختراق الصف العربي، ونقل الصراع الى داخله من جهة، وخلق ثغرة في النضال القومي ضد الامبريالية والصهيونية من جهة ثانية. غير أن الصمود الفلسطيني اللبناني السوري المدعم من دول جبهة الصمود والقوى التقدمية العربية، وكل القوى المحبة للعدل والسلام في العالم، وعلى رأسها الدول الاشتراكية، حال دون توسع نطاق كامب ديفيد من جهة، ووضع نظام السادات في وضعية من العزلة الخانقة. أمام هذا الوضع، تحركت الامبريالية الامريكية في اتجاهين: عسكري وسياسي.

فعلى المستوى العسكري، عززت الولايات المتحدة وجودها المباشر في أكثر من قطر، ودعمت أساطيلها البحرية وكثفت الاتفاقيات العسكرية المشتركة مع الرجعيات العربية، وحصلت على تسهيلات خطيرة لاستعمال التراب العربي في هجوماتها العدوانية. والى جانب هذا التكثيف، قطعت الولايات المتحدة خطوات هامة في تحضير قوة التدخل والانتشار السريع، ودمجت في اطار هذه الخطة، جيوش كل من مصر والسودان والصومال وعمان، من خلال مناورات "النجم الساطع".

وفي هذا الاطار أيضا، قامت أمريكا بتقوية الترسانة العسكرية السعودية عبر صفقة طائرات "الاواكس" لتعزيز دورها القيادي للرجعيات العربية. كما ضاعفت من تمتين القوة العسكرية الصهيونية ورفعت علاقاتها معها الى مستوى أقصى من خلال توقيع الاتفاقية الاستراتيجية مع اسرائيل، مؤكدة على موقع الدويلة الصهيونية في المنطقة كموقع استراتيجي هجومي متميز.

أما على المستوى السياسي، فقد ركزت أمريكا جهدها على ايجاد صيغ انقاذ لاتفاقيات كامب ديفيد، تمهيدا لتوسيعها وتعميمها. وفي هذا النطاق أولت الامبريالية دورا أساسيا للرجعية السعودية من خلال دعم نفوذها وتقويتها، لتقوم بدور الانقاذ هذا، بطرح مشروع فهد. هذا المشروع الذي يشكل اعترافا ضمنيا بدويلة العدو الصهيوني، ويستبعد منظمة التحرير الفلسطينية ودورها الحاسم كممثل للشعب الفلسطيني. ان العربية السعودية تحاول استغلال ثروتها النفطية ورصيدها المالي الهائل، لفرض زعامتها على الساحة العربية من جهة، وتعويض الفراغ الذي أحدثه سقوط النظام الشاهنشاهي بايران من جهة ثانية. وفي هذا الاتجاه يأتي تشكيل مجلس التعاون الخليجي ليقنن الدور السعودي، ويعمق هذا التوجه. وأمام فشل مشروع فهد في تحقيق اجماع حوله في قمة فاس، وبعد ان

سقط الخائن السادات، يركز التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي خطته الان على تكسير الحصار المضروب على النظام المصري، وفك عزلته العربية والانطلاق من التطبيع الاسرائيلي ـ المصري، كأمر واقع وكأرضية لاستمرار التسوية.

ان محمل هذه التوجهات تندرج في اطار شامل يتجسد في رغبة أمريكا في خلق واقع مفروض لا رجعة فيه. فمجمل التحركات الامريكية، سياسية أو عسكرية تلتقي كلها في ضرورة خلق منطقة اجماع استراتيجي يمتد من باكستان الى مصر، ومن تركيا الى السودان، مرورا بدول الخليج المنتجة للنفط، وبالارتكاز على المغرب كقاعدة استراتيجية خلفية.

هذا الاجماع الاستراتيجي يجعل لنفسه كغطية تبريرية مواجهة الخطر السوفياتي المزعوم، لتخفي مراميه العدوانية ضد الشعوب ونضالاتها من أجل التحرر والتقدم.

٢ ـ دور اسرائيل والرجعيات العربية

ان التعاون الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة يؤكد أن الكيان الصهيوني يحتل موقع الصدارة باستمرار في مرتكزات السياسة الامريكية في الشرق الاوسط وفي المنطقة العربية. فقد أثبت هذا الكيان الاستعماري العنصري منذ أزيد من ثلاثين سنة خدمته المطلقة كرأس حربة امبريالي في المنطقة، لتكريس واقعه الاستيطاني من جهة، ولضرب قوى التحرر العربي ومنجزاتها من جهة ثانية. ان التحدي الصهيوني وصل ذروته في الشهور الاخيرة بدءا من ضرب المفاعل النووي العراقي وصم مرتفعات الجولان وصولا الى المؤامرة الجهنمية التي يتعدها على الارض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد تصاعدت عمليات مصادرة الارض، وانشاء المستوطنات الاستعمارية. كما يستمر العدو في شق قناة من البحر المتوسط الى البحر الميت عبر الاراضي المحتلة في ١٩٦٧، ليترجم عمليا نيته المبيتة في ضم كل الاراضي العربية الواقعة تحت سيطرته، مقابل انسحابه" من سيناء، والقصف الوحشي الموجه ضد الجماهير الشعبية الفلسطينية اللبنانية السورية، وعمليات التقتيل والقمع داخل الارض المحتلة، تشكل التعبير الملموس عن ارادة تصفية القضية الفلسطينية.

والى جانب ارادة التصفية الدموية هاته، هناك عمليات التصفية السياسية التي تحاول الرجعيات العربية عبنا حبكها وممارستها ضد الثورة الفلسطينية والنضال العربي التقدمي عامة. فدور الرجعيات هذه، مكمل للدور

الصهيوني ، ويجمعهم اطار واحد ، هو الاستراتيجية الامريكية الامبريالية. فمشروع فهد الخياني ، والدعوة السعودية ـ المغربية للصلح مع النظام المصرى يجسدان نفس النهج الاستسلامي التآمرى على القضية العربية. فوراء هذه الدعوة البريئة المظهر لاسترجاع العلاقة مع مصر ، تختفي ارادة تعميم التطبيع واخراجه من حيزه المصرى الاسرائيلي الضيق لجعله أساس اجماع واسع .

وفي هذا الاتجاه ، تحاول الرجعية العربية على اختلاف مواقعها ، تبرير تواطؤها المكشوف مع الامبريالية الامريكية بـ"الخطر" الشيوعي تارة ، و"تهديدات" الثورة الايرانية تارة أخرى ، محاولة الانطلاق من هذه التبريرات لضرب المواقع المتقدمة المناهضة للامبريالية ، وأساسا اليمن الديموقراطية وليبيا وايران . وفي هذا الاتجاه ، كثفت الرجعيات العربية من الاتفاقيات الامنية الثنائية والجهوية فيما بينها ، وفتحت أبواب أكثر من قطر عربي للانزال العسكرى الامريكي المكثف ، رابطة بذلك مصيرها بالامبريالية والصهيونية ، وجعلت نفسها جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية العدوانية الامريكية.

٣ ـ دلالات "الانسحاب" من سيناء

ما من شك في أن عملية الانسحاب الصهيوني من سيناء تشكل قفزة جديدة في مسار التسوية الخيانية تحت المظلة الامريكية ، لا لكونها تشكل نهاية احتلال ، كما يدعي نظام مصر ، ولكن باعتبارها :

أ) تقنن الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين والاراضي العربية المحتلة. ذلك أن العقبة الاخيرة في وجه "السلام" حسب أطراف كامب ديفيد هي تصفية موضوع "الحكم الذاتي" المزعوم للشعب الفلسطيني .

ب) تشكل تطورا خطيرا ، من حيث أنها تعطي صبغة الشرعية الدولية لتواجد قوات الحلف الاطلسي في المنطقة ، وعلى رأسها ٦٧٠ عسكريا من قوات التدخل السريع . بالاضافة لامكانية استعمال القواعد العسكرية القائمة للتدخل في منطقة الخليج والبحر الاحمر والبحر المتوسط ، فضلا عن عزم الولايات المتحدة على زرع محطات للانذار المبكر في كل ممرات سيناء .

ج) تطبيع وضع النظام المصرى وفتح المجال أمامه لفك عزلته العربية. فبعد حلول قوات الحلف الاطلسي بزعامة أمريكا في سيناء محل القوات الصهيونية ، لم يعد النظام المصرى ملزما بأى شكل من الاشكال ، بالصراع مع اسرائيل ، سواء حول "الحكم الذاتي" أو الجولان أو جنوب لبنان ... الخ. فها

هو حسني مبارك يصرح لصحيفة "السياسة" الكويتية : "دعونا نستخدم مصر كطرف مغاير في سياسته عن السياسة السائدة في العالم العربي . هناك من كان يرغب بالحوار مع اسرائيل عبر الاتحاد السوفياتي أو أمريكا . لماذا لا يكون عبر مصر .. ليعتبرنا العالم العربي دولة أجنبية تريد احلال سلام شامل في منطقة فرصتها مع السلام ضرورة" ...

من خلال هذه الاعتبارات الثلاث ، ومن خلال تصريح الرئيس المصرى نفسه ، يبدو واضحا أن مسرحية الانسحاب من سيناء كانت المقدمة الضرورية لتدشين جزء جديد من مسلسل التسوية الخيانية ، يرتكز أساسها على تكريس الزعامة السعودية ، والحفاظ على النظام المصرى كحلقة وصل بين اسرائيل والرجعيات العربية. أى تطبيع التطبيع المصرى = الصهيوني كخطوة نحو التصفية السياسية للقضية الفلسطينية.

في هذا الاتجاه ، تجدر الاشار للدور الخطير الذى يلعبه النظام الرجعي المغربي في هذا المخطط. فاستمرارا لنهجه الخياني التآمرى في كمب ديفيد نفسه ، ها هو ذا النظام المغربي يدعو لربط العلاقة مع مصر ، ويبادر لاحيائها ، بل يدعو العرب للاحتفال بـ ٢٥ أبريل ، تاريخ الانسحاب من سيناء ، كعيد قومي . ان الرجعية المغربية في تصديها لهذا الدور ، تنسجم مع طبيعتها وجوهر ارتباطها بالامبريالية والصهيونية. ان التطورات التي شهدها المغرب في الشهور الاخيرة في اتجاه تعميق الهيمنة الامبريالية ، وتقنين الانزال الامريكي وتوسيعه ، يدخل في نطاق تحويل التراب العربي المغربي الى قاعدة خلفية للامبريالية الامريكية واستراتيجيتها العدوانية ضد الشعوب ، وأساسا ضد الشعب الفلسطيني . والادهى من ذلك ، أن يقوم النظام المغربي بممارساته الخيانية هذه وهو على رأس لجنة القدس!

٤ ـ الانتفاضة الشعبية في فلسطين المحتلة

اذا كان الكيان الصهيوني قد تمكن في الشهور الاخيرة من تحقيق عدة نقاط في برنامجه التوسعي ، فانه عجز عن انجاز جزء هام من هذا البرنامج في اطار تطبيق الخطة الامبريالية العدوانية في الساحة العربية. لقد استغل الكيان الصهيوني ثغرات الوضع العربي بذكاء كبير ، واستفاد من خدمات الرجعية العربية ونجاحات الامبريالية الامريكية من جهة ، ومن حالات الاستنزاف على أكثر من واجهة عربية من جهة ثانية. فبعد أن أعلن القدس "عاصمة أبدية" ، وضم

الجولان بشكل سافر، وطبّع علاقاته بالنظام المصرى ومتنها، اتجه الكيان الصهيوني لضم الاراضي العربية المحتلة في ١٩٦٧، ضما عمليا، وفرضه كأمر واقع قبل تقنينه. في هذا الاتجاه، ركز العدو على ضرب المؤسسات الوطنية الفلسطينية، واقالة رؤساء البلديات العرب كمقدمة لفرض "الادارة المدنية" من جهة، واختلاق زعامة فلسطينية موالية عبر "روابط القرى" من جهة ثانية. كما كثف العدو من اجراءات مصادرة الاراضي وبناء المستوطنات الاستعمارية. كل هذا تحت ستار مشروع الحكم الذاتي، و"حل" مشكل الفلسطينيين. وهكذا جمع الكيان الصهيوني بين أسلوب التصفية الدموية بالقمع المنهجي داخل الاراضي العربية المحتلة وفي لبنان وأسلوب التصفية السياسية في محاولة يائسة لضرب تمثيلية منظمة التحرير الفلسطينية كمدخل لتصفية الثورة الفلسطينية.

غير أن مواجهة الشعب العربي الفلسطيني داخل فلسطين والاراضي العربية المحتلة، فاقت كل توقعات العدو وحساباته. فقد فجرت الجماهير انتفاضة واسعة النطاق، تلتقي مع الذكرى السادسة ليوم الارض لمواجهة الاجراءات الصهيوني الرامية لتمرير مهزلة الحكم الذاتي. وقد عبرت الجماهير من خلال الاضرابات والمظاهرات اليومية والمواجهة المباشرة مع قوى العدو، عن صمود بطولي واستعداد نضالي عال، متحملة ضربات العدو ضد المواطنين العزل، مضحية بالشهداء، رافعة العلم الفلسطيني، وهاتفة بمنظمة التحرير وبقادتها الوطنيين. لقد اضطر العدو الاسرائيلي، أمام قوة الصمود الجماهيرى، لتشديد القمع الوحشي، ومحاصرة المدن والقرى، وفرض حظر التجول، والتقتيل والاعتقال الجماعي.. في نفس الوقت الذى يمارس فيه قصفه المدمر على بيروت وجنوب لبنان لضرب التلاحم الفلسطيني ـ اللبناني، وتكسير صموده وقوته.

ان الانتفاضة الجماهيرية ضد العدو الصهيوني، جاءت لتؤكد للعالم أجمع، أن القرار الاخير في يد الشعب الفلسطيني، وأنه مهما بلغت دقة التآمر العدواني، ومهما وصل عنف القمع الوحشي وحرب الابادة، فلا سلام ممكن دون احترام الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير.

خلاصات عامة

لقد تمكنت الامبريالية بتواطؤ الانظمة العربية العميلة، كالنظام المغربي، من تكثيف حضورها ووجودها السياسي والعسكرى في الوطن العربي. وأصبحت تملك امكانيات فعلية ملموسة على الارض العربية للتدخل العدواني

السافر لضرب نضالات الشعوب العربية وقواها التحررية التقدمية.

وانطلاقا من هذه النجاحات الاولية، تحاول الامبريالية الامريكية جعل الوطن العربي بطاقاته وامكاناته البشرية والمادية، جزءا من استراتيجيتها العدوانية على المستوى الدولي، الى جانب تكاثف التهجمات الامريكية والاسرائيلية والرجعية العربية على أكثر من صعيد، بهدف تصفية القضية الفلسطينية وضرب القوى الثورية العربية وتضييق الخناق عليها وتحجيم دورها.

ان مدخل الحلقة التآمرية الجديدة هو تطبيع العلاقة مع النظام المصرى تحت مظلة كامب ديفيد، وتحريك مشروع فهد، أو أى مشروع تصفوى آخر، لخلق اجماع حوله. وفي هذا الاطار، تندرج الخطوات الخيانية للنظام الرجعي المغربي الذى يتحدى بسياسته هذه، الشعور والالتزام القومي للجماهير الشعبية المغربية.

لقد شكل الصمود الشعبي في فلسطين المحتلة وفي لبنان والاراضي العربية المحتلة، والانتفاضات والنضالات اليومية المستمرة في أكثر من قطر عربي، دلالة واضحة عن امكانات المواجهة الحقيقية التي تزخر بها الجماهير الشعبية العربية اذا توفر عنصر التأطير والوضوح السياسي. ان القوى التحررية العربية مدعوة لدعم الانتفاضة الشعبية وتعميم المبادرات النضالية لخلق شروط التصدى لحالة التردى التي يعرفها الوضع العربي، وبلورة شعارات سياسية واضحة تسمح من جهة، بتوضيح حقيقة الصراع الدائر ومحتواه وأبعاده، وتعزل من جهة ثانية، الانظمة العربية الرجعية تمهيدا للجم تحركاتها. في هذا الاتجاه، يلزم العمل لبلورة مواجهة نضالية واسعة ضد مسلسل التسوية والعدوان على أساس المحاور التالية:

ـ مواجهة تطبيع العلاقات مع النظام المصرى، ما دام هذا الاخير مستمرا في نهج كامب ديفيد، وفضح كل دعاة الصلح التآمرى وعلى رأسهم النظام المغربي، وطرده من لجنة القدس.

ـ جلاء كل القوات الامريكية عن التراب العربي، والغاء الارتباطات مع الامبريالية الامريكية، وحل اللجان العسكرية المشتركة والتحالفات الخيانية معها.

ـ دعم نضال الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير، داخل وخارج الارض المحتلة، وتدعيم الصمود الشعبي اللبناني بقيادة الحركة الوطنية، ومساندة تلاحم الشعبين على الساحة النضالية في مواجهة قوى الانعزال والصهيونية المتحالفة.

ـ تمتين العلاقات النضالية التنسيقية الوحودوية بين القوى التحررية

التقدمية العربية، وتطور مبادراتها المشتركة في اتجاه خلق تعبئة جماهيرية واسعة لمواجهة التصعيد العدواني الامبريالي والتصدى لمخططاته في كل الواجهات. كل هذا مع تمتين وترسيخ أواصر التضامن والمساندة مع قوى التحرر الوطني العالمية والاحزاب العمالية والمعسكر الاشتراكي وكل القوى المحبة للعدل والسلام.

★

النظام المغربي يقود الحملة من اجل الالتحاق الجماعي بركب كامب ديفيد

مع الانسحاب المسرحي والمشروط لقوات الاحتلال الصهيوني من سيناء، وتعويضها بالاستعمار الامريكي ـ الاوروبي، ارتفعت أصوات الرجعية العربية تنادى بضرورة عودة مصر ـ النظام الى الصف العربي. ذلك أن مصر ـ الشعب لم تكف يوما عن النضال عبر قواها التقدمية الديموقراطية ضد مجمل السياسات الخيانية محليا وعربيا ودوليا.

وسوف يكون من باب التكرار، سرد تفاصيل الدور الكبير الذى لعبه النظام المغربي في ترتيب التحضيرات واللقاءات الاولية التي كانت المفتاح الموصل الى كامب ديفيد. كما أن النظام لم يتراجع عن ايفاد رئيس وزرائه للمشاركة في جنازة السادات، الا لتخوفه من الاحراج الذى سوف تصاب به الاطراف الرجعية العربية الاخرى، وهي في طريقها الى قمة فاس.

أما بعد الانسحاب المسرحي من سيناء، ومع الوضع العام السائد في الوطن العربي، والمتميز بسيادة المنطق الرجعي تحت ستار الحكمة والتعقل، فان النظام المغربي، ومعه كل الانظمة الرجعية المكشوفة والمستورة، يتصدى لحملة مد الجسور مع نظام مصر "لارجاع" العلاقة، وبالتالي، اعادة "التضامن العربي". وفي هذا السياق، تندرج الزيارة التي ينوى وزير الخارجية والامين العام لحزب الاستقلال، القيام بها لمصر، لتشكل التتويج لهذه المساعي المغربية لتعميم كامب ديفيد على عموم المنطقة العربية. والنظام المغربي، ومن معه من أنظمة

رجعية، الساعية الى ارجاع نظام مصر الى الصف العربي، يجب أن نعلم وبشكل أساسي، أنها تخوض الان معركة حقيقية، ليس لارجاع مصر، ولكن لكي تلحق هي بمصر، أى بمعاهدة كامب ديفيد بكل ملحقاتها العلنية والسرية.

ذلك أن المشكلة الاساسية في موضوع الوضع المصرى، سواء أكان السادات أو مبارك أو غيره، ليس الدخول أو الخروج الى الصف، ولكن الاساسي هو السبب والمسبب لهذا الخروج. فمصر عبد الناصر كانت خارجة بشكل أو بآخر، عن الصف العربي الرسمي. كانت تقاتل الرجعية في اليمن، وتحارب الحلف الاسلامي الذى طرحته السعودية، وتحارب كميل شمعون في لبنان، وحكومة الانفصال في سوريا، وبقايا حلف بغداد في الادن، والرجعية المغربية والتونسية في المغرب العربي، والاستعمار البريطاني المهيمن آنذاك في الخليج والجنوب العربي، والاستعمار الفرنسي في الجزائر.

ولهذا، فالمشكل الحالي لوضع مصر الحكومي، هو التحاقها بالاستعمار الاسرائيلي ـ الامريكي عبر معاهدة كامب ديفيد، وتفردها في عقد اتفاقية صلح مع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين العربية، الشيء الذى حكم عليه، وأساسا من قبل الشعوب العربية والشعب الفلسطيني خاصة، بأنه نهج خياني للمصالح العليا لهذه الشعوب.

ومن هنا فان المسألة ليست محكومة بالنوايا والثقة في هذا الشخص أو ذاك. واذا كانت المسألة محكومة بالنوايا، فلقد عبر الرئيس المصرى وبشكل واضح أن مسألة عودة مصر الى الصف العربي يجب أن تكون مشروطة بكل اتفاقياتها مع الاستعمار الاسرائيلي، أى أن يتم قبول مصر الحكومية بكل التزاماتها وتعهداتها مع اسرائيل. وهذا الالتزام هي بالاساس، اى مصر، مجبرة عليه، ذلك أن الوضع العسكرى والامني، وبفعل اتفاقية كامب ديفيد ونهجها، لا يمكن له الا الاستمرار بما خطه سلف مبارك المقتول. ومن هنا، فان كل المبادرات الرسمية، وعلى رأسها مبادرة النظام المغربي، انما تعبر عن أمنية الرجعيات العربية ومشاعرها في الالتحاق بالخط الخياني لارادة ومصالح الشعوب العربية، أى الارتباط النهائي والوثيق بالاستراتيجية الاسرائيلية ـ الامريكية، والتي لن تختلف معها استراتيجية الرجعية بقيادة المغرب والاردن والسعودية ومشايخ النفط في الخليج.

الصهيونية: حركة استعمارية عنصرية

بقلم: أبو الحكم

بادئ ذى بدء، يجب، توضيح أن هذا البحث لا يعالج الصهيونية كشعور ديني لدى بعض اليهود ازاء الاماكن المقدسة بفلسطين. ولكنه يتناول الصهيونية كحركة سياسية لم تظهر الا في القرن التاسع عشر بأوروبا وتحديدا من خلال مؤتمر "بال" عام ١٨٩٧.

لقد ظهرت الصهيونية بهذا المعنى، في مرحلة تاريخية تميزت بقيام الدول والامم الاوروبية على أسس وطنية شوفينية وبروز الظاهرة الاستعمارية، كتعبير عن انتقال الرأسمالية الى طور الامبريالية، مع احتلال أجزاء كبيرة من العالم من طرف القوى الاستعمارية الاوروبية.

ان الشوفينية الاوروبية، كانت موجهة أساسا، في هذه الفترة ضد اليهود، لانها كانت تعتبرهم، لاسباب دينية واقتصادية واجتماعية وغيرها، دخلاء على المجتمعات الاوروبية ولا مكان لهم فيها. وهذا ما جعل القضية اليهودية تطرح على شكل "معاداة للسامية" بعد مرحلة طويلة تلت الثورة الفرنسية.

أمام هذا الوضع، كانت أمام اليهود عدة امكانيات وأشكال للاندماج في المجتمعات الاوروبية: فقد اتجهت مجموعة منهم للاندماج بالحركات الاشتراكية الثورية على أمل تحطيم البنية الاجتماعية الرأسمالية التي هي مصدر متاعبهم. في هذا الصدد، يقول لينين: "ان نسبة اليهود داخل الحركات الديموقراطية

والبروليتارية، تفوق في كل مكان، نسبتهم ضمن السكان بشكل عام" (١)·في حين التجا آخرون الى الاندماج الكلي في هذه المجتمعات، بالتخلص ــ ولو ظاهريا ــ عما يميزهم عن السكان غير اليهود· وفي هذه الفئة الثانية، تجب الاشارة الى أن جزءا من اليهود تمكن من الوصول الى قمة الرتبة الاجتماعية كرأسماليين·

أولا: الصهيونية كحركة شوفينية خاصة

لقد جاءت الصهيونية كبديل عن حل الاندماج بأشكاله المختلفة، ذلك أن الصهاينة انطلقوا منذ البداية من أن اللاسامية، "مرض قائم الذات ووراثي"، على حد تعبير موزيس هيس في كتابه: "روما والقدس"· ومن هنا اقترحت الصهيونية برنامجا شوفينيا لحل المشكلة اليهودية·

أ) تقليد النزعات الوطنية الاروبية:

ان نجاح عدة شعوب أروبية في اعطاء نفسها هوية خاصة على أساس الوطنية· أثار اهتمام المفكرين اليهود الذين تبنوا هذا الخط كفكرة رائدة لحل المشكلة اليهودية· وبالفعل، فاننا نجد هذه الفكرة باستمرار في الكتابات الصهيونية الاولى، حيث أن هيرتزل يعتبر: "أن القضية اليهودية، ليست مشكلا اجتماعيا أو دينيا، على الرغم من أنها تأخذ هذه المميزات أحيانا، ولكنها مشكلة وطنية· ولكي تجد حلا، فلا بد من اعتبارها كقضية سياسية دولية تجتمع حولها الدول المتحضرة لمناقشتها وحلها" (٢)·

غير أن الصهيونية، في مرحلة التقليد هاته، لم تكن تتوفر على نفس الشروط والظروف التي سمحت للحركات الوطنية الاروبية بتشييد دولها· فهذه الحركات كانت لها أسس اجتماعية متجانسة، وكانت متوحدة جغرافيا وتاريخيا ومرتبطة باللغة الواحدة· فالشعوب الاروبية، لم يكن أمامها، انطلاقا من هذه الاسس، غير تدعيم حدودها وتشييد هياكل مجتمعاتها الجديدة في اطاراتها الجغرافية·

بالنسبة لليهود، الامر مختلف تماما، حيث أنهم مشتتين كجاليات صغيرة في عدة مجتمعات أخذوا عنها تقاليدها وقيمها ونسيت غالبيتهم لغتها ودينها· ذلك أنهم اتجهوا للاندماج والانصهار داخل هذه المجتمعات كما كانوا

متناقضين من حيث مواقعهم الاجتماعية وانتماءاتهم الايديولوجية والسياسية، سواء بالارتباط بالحركات الاشتراكية أو بالتعلق باليهودية بمعناها الديني المحض رافضين فكرة الدولة اليهودية· وهذا الموقف الاخير عبر عنه التجمع الامريكي من أجل اليهودية بشكل واضح: "نرفض المجهود المبذول لاقامة دولة يهودية في فلسطين أو في أي مكان آخر، ونعتبر هذا العمل كفلسفة هروب الى الامام· اننا نعلن تبرئتنا من كل هذه المعتقدات المرتبطة بهذا الهدف ــ الدولة ــ الذى يؤكد العنصرية" (٣)·

لقد وعيت الصهيونية بأن الخصوصية الثقافية غير كافية لوحدها لتبرير قيام الدولة اليهودية، وأن فكرة الدولة هاته لا تحظى باجماع اليهود· ومن هنا عملت الصهيونية بكل الوسائل والاساليب على تجاوز هذا الواقع لتحقيق هدفها بخلق دولة لليهود· في هذا الاتجاه، وضعت الصهيونية لنفسها خطة مزدوجة ترمي من جهة لتمييز اليهود وعزلهم عن السكان غير اليهود، ومن جهة ثانية لتعبئتهم في اطار حركة وطنية شوفينية·

ب) تمييز اليهود وعزلهم:

لتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الصهيونية على نفس الحجج والمبررات التي استعملت ضد اليهود أنفسهم، أى مبرر العرق والتفوق· فكما يشير "موزيس هيس" في كتابه: "روما والقدس": ان أصل اليهود هو أحد أهم الاصول الرئيسية للعنصر البشرى، فلقد احتفظ هذا الاصل بنقاوته رغم التغيرات الجغرافية، فالطابع اليهودى حافظ على خصوصيته عبر العصور" (٤)·

ولم تكتف الصهيونية بالاعتماد على هذا الطرح العرقي، بل دعمته ببعد عنصرى واضح عند ما ارتكزت على فكرة تفوق العرق اليهودى· وهكذا وصلت الى استخلاص أن الشعب اليهودى يتميز عن سائر الشعوب الاخرى، بل ويتفوق عليهم· في هذا الصدد يعلن "ليوبينسكر" في كتابه "التحرر الذاتي": "ان اليهود يلعبون دورا أهم بكثير من دور أى شعب آخر في العالم المتمدن· انهم يستحقون من الانسانية ما لا تستحقه الشعوب الاخرى" (٥)·

لقد حاولت الصهيونية أن تشرح هذا التخوف المزعوم بمبررات دينية على اعتبار أن "تاريخ الانسانية أصبح مقدسا من خلال اليهودية" (٠٠٠)، ولان الشعب اليهودى وحده الذى يملك دينا يربط بين مكونات وطنية ودولية وتاريخية في نفس الوقت· انه شعب الله الوحيد" (٦)·

ولتبرير أطماع الدولة، دعت الصهيونية، على لسان "يعقوب كلاتزكن" الى تعميق الهوة بين اليهودى وغير اليهودى: "يجب أن نضاعف العراقيـــل والمحظورات ضد أنفسنا حتى نحافظ على خصوصيتنا. ويجب كذلك الحفاظ على كل الحدود والحواجز بيننا وبين الشعوب الاخرى التي نتعامل معها" (٧).

وهكذا نرى أن الصهاينة وقعوا في نفس الفخ الذى سقط فيه العنصريون واللاساميون عند ما ارتكزوا على كون العرق هو الاساس الرئيسي للوطنية، واعتبروا أن هناك أعراقا متفوقة وأخرى متدنية.أى،كما ستفعل النازية فيما بعد بتمييزها العالم كله الى ألمانيين وغير ألمانيين.وهذا ما شكل أساس اللقاء الموضوعي بين الصهيونية واللاسامية في محتوى عنصرى واضح. فكما يقول هرتزل: "في باريس، توسعت نظرتي لمعاداة السامية وبدأت أتفهمها من وجهة نظر تاريخية وأعذرها كمفهوم. وأكثر من ذلك، أعترف بأنه لا جدوى من مقاومتها (٠٠) ان هذه القوة الكبيرة لا تضايق اليهود، بل على العكس، أعتقد بأنها حركة مفيدة لتبلور الشخصية اليهودية" (٨).

ج) تجميع اليهود في اطار سياسي واحد:

ان عزل اليهود عن الاخرين وتفريقهم عنهم، ليست هي الوسيلة الوحيدة التي التجأت اليها الصهيونية لتحقيق مشروع الدولة، ففضلا عن ذلك، كان من الضرورى تعبئة اليهود وخلق وحدة وطنية بينهم في اطار تيار موحد.

في البداية لم يتقبل اليهود الصهيونية بحماس، ذلك أنهم، كما سبقت الاشارة، كانوا منخرطين في حركات سياسية اشتراكية في الغالب،أو مكتفين بالانتماء الديني. وهكذا كان على الصهيونية أن تخترق الاوساط الدينية من جهة وأن تجلب اليها اليهود الملتزمين ايديولوجيا باستقطابهم عن الحركات الاشتراكية العالمية. لتحقيق الجمع بين هذين الهدفين ستأخذ الصهيونية طابعا متعدد الاشكال. فهي في نفس الوقت ايديولوجية دينية ولائكية واشتراكية ووطنية، لتشكل بذلك مغالطة تاريخية كبرى بمنطق انتهازى يهدف لبناء الدولة بأى ثمن كان.

ان العلاقة بين الصهيونية واليهودية، علاقة جد معقدة ومشعبة، فقد أعطى الصهاينة للدين اليهودى طابعا وطنيا، لكنهم فشلوا في اعطاء "الوطنية اليهودية" طابعا دينيا. في هذا الصدد يقول "جاكوب كلاتزكن": "أن يكون المرء يهوديا لا يعني أنه يعتنق مذهبا دينيا أو روحيا محددا.فنحن اليهود، لسنا

بطائفة دينية ولا بمدرسة فكرية، بل أفراد من نفس العائلة يجمعها التاريخ المشترك. فنبذ الديانة اليهودية لا يعني الخروج عن المجتمع اليهودى، اعتناق الديانة اليهودية لا يجعل من الفرد يهوديا حقيقيا" (٩).

الى جانب هذا المفهوم اللائكي للوطنية اليهودية، يوجد مفهوم ديني لهذه الوطنية كما يطرحها الكاتب الصهيوني" يهيل ميشيل بينيس": "لا أتفـق مع الموقف الذى يريد أن يحول الامة اليهودية الى أمة لائكية. ان الدولة يجب أن ترتكز على اليهودية التي ضمنت استمراريتها عبر العصور" (١٠).

انطلاقا من هذين المفهومين، حاولت الصهيونية تعبئة كل اليهود متدينين ولائكيين. ففيما يخص اللائكيين، ركزت الصهيونية على المنخرطين منهم في الحركات الاشتراكية، وهم الغالبية. ففي روسيا التي كانت تضم أكبر جالية يهودية آنذاك، حاولت الصهيونية التوفيق بين الاشتراكية والصهيونية. وفي هذا الصدد تجدر الاشارة الى محاولة"نامان سيركين" والحركة الصهيونية الاشتراكية التي كان يقودها، اذ كان سيركين يعتبر أن اليهودى يمكن أن يوفق بين التزامه الوطني (الشوفيني) والتزامه الطبقي. فقد انطلق من أن الاشتراكية قادرة على حل المشكل اليهودى في مدى قريب، في حين أن الصهيونية تحله على المدى البعيد باقامة الدولة اليهودية. لكن سيركين سيضع حدا لنشاطه داخل المنظمة الصهيونية العالمية عند ما رفض المؤتمر الصهيوني السابع فكرة اقامة الدولة اليهودية بأوغندا كما كان يرى هو. هذا الامر سمح لبيير بورخوف بأخذ زعامة التيار الاشتراكي داخل المنظمة على أساس استعمار فلسطين.

ان أطروحات سركين وبورخوف، أدت في روسيا الى تشكيل أكبر منظمة يهودية عالمية تحت اسم "عمال صهيون". وفي سنة ١٩٠٨، ستتحول هذه المنظمة الى اتحاد عالمي له عدة فروع في العالم تحت اسم " الاتحاد العالمي لليهود الاشتراكيين". وبموازاة هذا الاتحاد، تنامت تنظيمات عمالية صهيونية أخرى تجمعت سنة ١٩١٣، في منظمة "شباب صهيون"، كمنظمة تنطلق من رفض الاشتراكية، باعتبار أن الصراع الطبقي يمكن أن يؤدى الى الغاء "المصالح الوطنية للشعب اليهودى".

وبشكل عام، فان هذا الاتجاه الاشتراكي داخل المنظمة الصهيونية، ساعد على طمس الطبيعة الاستعمارية للصهيونية وأعطاها طلاء اشتراكيا مزعوما، وسمح بجر الفئات الاجتماعية الكادحة اليهودية. ان هذا الامر، هو الذى جعل الصهاينة الاكثر رجعية ويمينية لا يعادون هذا التوجه، بل بالعكس، اعتبروه مفيدا وضروريا. وتكفي الاشارة هنا الى تصريح جابوتينسكي الذى يقول فيه: "ان

صهيونية عمال صهيون واضحة، لانهم يعترفون علانية بضرورة قيام دولة يهودية، بينما كانت البروليتاريا اليهودية ضد فكرة الدولة قبل نشوء هذه المنظمة (...). يجب علينا أن نضمن لهم حرية التطور والاعتراف بهم كاتحاد صهيوني مستقل، والاعتراف بحقهم في التحويل الضرورى من المنظمة الصهيونية" (١١).

وهذا هو ما يفسر تحالف كل التيارات الصهيونية سواء في اطار المنظمة الصهيونية العالمية أو في اطار دويلة "اسرائيل"، على أساس الحد الادنى الذى يتجسد في الحفاظ على الدويلة الصهيونية مهما كان الثمن وبأية وسيلة.

ثانيا: الصهيونية كحركة استعمارية

أ) البحث عن أرض لبناء الدولة.

ان من أهم الدروس التي استخلصتها الصهيونية من تجربة الحركات الوطنية الاوروبية،هي أن كل أمة يجب أن تتجسد في دولة ذات تراب وطني وسيادة وطنية. ففي الحالة التي توجد فيها الامة موزعة على عدة دول، اتجهت الحركات الوطنية لتوحيدها كأمة في دولة واحدة (ألمانيا وايطاليا). وفي حالة تواجد دولة تسيطر على عدة أمم، كان الاتجاه نحو محاولة تجميع كل أمة في دولة واحدة (تركيا). لكن هذا الامر كان سهلا نسبيا، نتيجة تواجد كل جالية وطنية في منطقة جغرافية محددة، فضلا عن الارتباط التاريخي والاقتصادى والثقافي واللغوى لكل جالية من هذه الجاليات (مع بعض الفوارق في هذه العوامل المذكورة من أمة الى أخـــرى).

غير أن اليهود كانوا مشتتين على عدة مجتمعات، ومتمايزين عن باقي السكان في نفس الوقت. فالملكية العقارية كانت محظورة عليهم، مما جعلهم يتوجهون نحو التجارة والمهن الحرة، الشيء الذى فرض عليهم التنقل أو الاستقرار في المدن دون أن يتجذروا في منطقة جغرافية محددة تسمح لهم بالمطالبة بحق اقامة دولة فيها. بالاضافة الى "أن اليهود بقوا مرتبطين بالرسالة الثوارتية والتقاليد القديمة المسجلة في القانون المنزل في سيناء (التوراة) والذى يحدد معيشتهم بكل تفاصيلها. فمن الاكيد أن هذا القانون تم تكييفه مع الظروف، لكن جوهره وما هو أساسي فيه تم الحفاظ عليه (...). فهم يحتفلون بنفس الاعياد، ويحترمون نفس القواعد الغذائية والمحظورات الجنسية، ويرددون من جيل لاخر، وهم يخلدون ذكرى الخروج من مصر، الامل الالفي: السنة المقبلة

في القدس" (١٢).

انطلاقا من هذا الارتباط الديني ـ الثقافي، ادعت الصهيونية وجود أمة يهودية، لكن انعدام الارض كان يحول دون تحقيق مشروعهم لاقامة الدولة. ومن هنا لم يكن هناك من حل لانجاز هذا المشروع، غير الاستعمار الاستيطاني من خلال الاستفادة من التجارب الاستعمارية القائمة آنذاك، وخاصة تجربة افريقيا الجنوبية العنصرية.

لقد تم اختيار فلسطين، بعد نقاشات مطولة، سنة ١٩٠٣، خلال المؤتمر الصهيوني السادس. وقد موّهت الصهيونية اختيارها هذا، بأسباب دينية، على أساس أن فلسطين هى "أرض الميعاد" وأنها أرض بدون شعب، لشعب بدون أرض. لكن الواقع "أن فلسطين كانت تضم سنة ١٩١٨، ستة وخمسون ألف يهوديا، من أصل مجموع السكان البالغ عددهم سبعمائة ألف نسمة" (١٣). ومن هنا، تأخذ الصهيونية طبيعتها الاستعمارية على غرار الحركات الاستعمارية الاخرى، وخاصة الحركة الاستعمارية العنصرية بجنوب افريقيا.

ب) العلاقات المتوترة مع السكان العرب.

لقد تميزت الصهيونية عن الحركات الاستعمارية الاخرى (افريقيا الجنوبية والجزائر مثلا) بأنها لم تضع لنفسها استعمار الارض واستغلال سكانها كهدف، بل تجاوزته بجعل افراغ فلسطين من أهاليها هدفا ثابتا وأساسيا. وهذا ما يعبر عنه رئيس قسم الاراضي والغابات لدى الوكالة اليهودية "يوسف ويتز" بقوله: "ان عودتنا لا يمكن أن تتم الا اذا كانت البلاد فارغة من سكانها العرب. وهذه ضرورة مطلقة اذا أردنا فعلا ايجاد حل للمشكل اليهودى" (١٤). ويستمر ويتز هذا، موضحا أفكاره بقوله: "يجب أن يكون واضحا أنه بالنسبة لنا، لا مكان على هذه الارض لشعبين اثنين (...)، فلا حل أمامنا غير تهجير العرب نحو البلدان المجاورة (...)، ولا يمكننا الحفاظ على قرية ولا قبيلة. يجب أن يهجروا بكاملهم" (١٥).

اذن، توجهت الصهيونية بشكل واضح نحو طرد الشعب الفلسطيني من أراضيه باستعمال كل الوسائل والاساليب. لكنها أخطأت في تقدير رد الفعل الشعبي الفلسطيني، ولم تكن تتوقع منه مقاومة لمخططاتها. فحسب منظريها، كان السكان العرب: "يفتقدون لاية خاصية اقتصادية وثقافية مستقلة. فهم مقسمين لا بسبب الوضع الجغرافي للبلد فحسب، ولكن أيضا لكونهم لا يشكلون أمة ولن

يشكلونها في القريب. انهم يتكيفون بسهولة وبسرعة مع أية حضارة متقدمة على حضارتهم تأتيهم من الخارج. فلا يمكنهم أن يتوحدوا لينظموا المقاومة، وليسوا مستعدين لمواجهة المنافسة الوطنية. انهم سيندمجون اقتصاديا وثقافيا مع من سينظم البلاد ويطور قواها الانتاجية، أى اليهود بطبيعة الحال" (١٦).

لكن على العكس من هذا التصور، فان حضارة الشعب الفلسطيني وعلاقاته بالمحيط الدائر به، هي التي ستحول بالضبط دون القضاء عليه من طرف الصهيونية وتشريده الى الابد.

فمنذ أن تبلورت الحركة الصهيونية عداة مؤتمر بال، ومنذ أن بدأت فكرة الدولة اليهودية تطرح بشكل جدى: "رفض سكان فلسطين بحزم المشروع الصهيوني الرامي لاقامة دولة اسرائيلية في بلادهم، لانهم كانوا يرون في هذه الدولة خطرا على حقوقهم ومصالحهم الوطنية" (١٧).

فخلال الانتداب البريطاني، وكذلك أثناء العهد العثماني، قاوم الفلسطينيون باستمرار المشروع الصهيوني وواجهوه بمختلف الوسائل النضالية: بدءا من حركات الاضراب، مرورا بالجمعيات السياسية، ووصولا الى الكفاح المسلح.

"ومن الاكيد أن الحدر ازاء الحركة الصهيونية قد ظهر قبل تصريح بلفور وبأن مقاومة هذه الحركة كانت موجودة قبل الحرب العالمية" (١٨).

فالشعب الفلسطيني، اذن، ناضل بكل الوسائل والامكانيات، لاحباط المشروع الصهيوني. واذا كانت الصهيونية قد تمكنت من فرض تقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧، من خلال الامم المتحدة، فانها فشلت في تحقيق حلم أساسي راهنت عليه باستمرار ألا وهو: تشريد الشعب الفلسطيني وتذويبه من خلال هذا التشريد ومن خلال ذوبان الشخصية الفلسطينية داخل المجتمعات العربية المحيطة بفلسطين. غير أن هذه المراهنة فشلت، فبعد أزيد من ثلاثين سنة، لا زال الفلسطينيون متواجدون، بل أكثر من ذلك، بلوروا تعبيرهم السياسي ـ التنظيمي الوطني، وطوروا قدراتهم المسلحة.

ج) الدور الامبريالي والتبعية للخارج.

ان القاسم المشترك الاساسي بين الصهيونية من جهة، والحركات الاستعمارية الاخرى من جهة ثانية، يكمن في كون هذه الحركات كنتاج للنظام الرأسمالي الامبريالي نفسه، لا تخلق واقعا استعماريا فحسب، بل تعطيه بعدا

استيطانيا. كما هو الشأن بالنسبة للصهيونية في فلسطين، والنظام العنصري بافريقيا الجنوبية. وهذه الحركات الاستعمارية الاستيطانية لا يمكنها أن تستمر في التواجد بدون الدعم الخارجي للامبريالية على كافة المستويات، مقابل أن تتولى هي خدمة المصالح الاقتصادية والاستراتيجية لهذه الامبريالية، حيث أن هذه الانظمة العنصرية تتواجد كأجسام غريبة في أوساط مناقضة لها حضاريا وتاريخيا وثقافيا واقتصاديا واجتماعيا.

وهنا تجدر الاشارة الى خصوصية الحركة الصهيونية. ففضلا عن ارتباطها العضوي بعدة دول، فانها تعتمد بشكل أساسي على دعم "الدياسبورا"، أى الجالية اليهودية الموزعة عبر العالم (خارج فلسطين).

ان الادبولوجية الصهيونية كانت واضحة منذ البداية بخصوص الدور الامبريالي المطروح على الدولة اليهودية أن تلعبه في المنطقة. فتيودور هرتزل يقول في هذا الصدد: "سنشكل هناك، قاعدة أوروبية متقدمة في مواجهة آسيا، أى كقاعدة للحضارة في مواجهة الهمجية" (١٩). وكان هذا التوجه العنصري الواضح أساس العروض التي قدمتها الصهيونية لالمانيا وروسيا القيصرية وتركيا وغيرها. وستتركز الجهود الصهيونية على بريطانيا العظمى قبل الحرب العالمية الاولى، باعتبارها مهيأة أكثر من غيرها لرعاية وحماية الاستعمار الصهيوني الاستيطاني. في هذا الصدد يقول هرتزل: "لقد كان الانجليز أول من وعى ضرورة التوسع الاستعماري في العالم الجديد. ولهذا، نجد العلم البريطاني يرفرف في كل البحار. وهو ما يدفعني الى الاعتقاد بأن الفكرة الصهيونية، التي هي فكرة استعمارية، يجب أن تحظى بالتفهم السريع لدى الانجليز" (٢٠).

وبالفعل، لعبت بريطانيا دورا أساسيا في دعم المشروع الصهيوني كما فعلت بالنسبة لافريقيا الجنوبية: فقد كانت مسؤولة في نفس الفترة عن قانون اتحاد افريقيا الجنوبية لسنة ١٩٠٩، ومسؤولة عن تصريح بلفور (وزير خارجيتها)، الذى أعطى الشرعية للاستعمار الاستيطاني في جنوب افريقيا وفي فلسطين على حد سواء.

ان المقترحات الصهيونية لم تقتصر على الالتزام بالدفاع عن مصالح الدول الامبريالية بالشرق الاوسط، بل التزمت دائما حتى بخدمة هذه المصالح داخل هذه الدول نفسها. فها هو ذا هرتزل يصرح لدوق بادن في رسالة مؤرخة في أبريل ١٨٩٦: "أود أن أثير انتباه جلالتكم الى انعكاسين اثنين مباشرين لحركتنا: فمن جهة، ستؤدى الهجرة اليهودية الى اضعاف الاحزاب الثورية، ومن جهة ثانية، ستحد من قدرة هذه الاحزاب على مواجهة القوى الدولية" (٢١).

لقد انطلقت الصهيونية اذن، منذ البداية على أساس عنصري استعماري وخططت للدولة اليهودية كقاعدة أمامية للامبريالية لضرب تطلعات الشعوب وسحقها، وأساسا تشريد الشعب الفلسطيني، وتصفيته من الوجود كشعب وكهوية حضارية.

الهوامـــــش

(١) لينين: "ملاحظات نقدية حول القضية الوطنية"، دار التقدم، موسكو.
(٢) ح. صبري: "تاريخ الصهيونية من ١٨٦٢ الى ١٩١٧"، مركز الابحاث الفلسطينية، ١٩٧٧.
(٣) نيو يورك تايمز، ٣١ غشت ١٩٤٣.
(٤) ح. صبري، مصدر سبق ذكره.
(٥) نفس المصدر.
(٦) نفس المصدر.
(٧) نفس المصدر.
(٨) م. ليفنتال: "مذكرات هرتزل الكاملة"، نيو يورك.
(٩) نفس المصدر.
(١٠) نفس المصدر.
(١١) نيوم اسحاق: "الحركة الصهيونية في روسيا"، القدس، المكتبة الصهيونية، ١٩٧٤.
(١٢) د. بنسيمون: "اسرائيل وسكانها"، دار النشر الجامعية الفرنسية، ١٩٧٧.
(١٣) احصائيات اللجنة الانجلو ـ أمريكية، المطابع الحكومية بفلسطين، ١٩٤٦.
(١٤) يوسف ويتز: "مذكرات"، مطابع ماسادا، اسرائيل، ١٩٧٣.
(١٥) نفس المصدر.
(١٦) بيير بركوف: "الانجاز"، تل أبيب، ١٩٥٥.
(١٧) د. أنيس صايغ: "الهاشميون والقضية الفلسطينية"، ١٩٦٦.

(١٨) ماندل نيفيل: "الترك والعرب والهجرة اليهودية لفلسطين"، ١٨٨٢ – ١٩١٤، لندن.
(١٩) ايفانوف بوري: "احذروا الصهيونية"، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠.
(٢٠) راسبوفيتش أوسكار: "هرتزل وانجلترا"، دار هرتزل للنشر، نيو يورك، ١٩٦٠.
(٢١) ت. هرتزل: "مذكرات هرتزل"، نفس دار النشر، ١٩٦٠.

★

في المؤتمر الثالث عشر

لكتاب وأدباء الوطن العربي في عدن

أسعد الأسعد

من المستحيل ان تطالبوا بتحريرنا وانتم مستعبدون

ايها الزملاء،

جئتكم من الارض الفلسطينية المحتلة، لا لاشكو واتوجع، بل لاضعكم في الصورة، عساكم تحسون بمعاناة اخوانكم وزملائكم هناك.

ان الكثيرين منكم، ايها الزملاء، وبكل اسف، اصبحوا عبدة انظمة وخدمة سلاطين، وكتاب بلاط، ومن لم يكن كذلك، يلاحق ويغتال، او يعتقل او يشرد في المنافي. لقد قلتم الكثير، واعطيتم المجال للحديث مرات ومرات، ولم نعط الكلمة ولو مرة واحدة، فدعوني اتحدث بصفاء، ومن لم يعجبه حديثي، فليحرض سلطانه، عساه يحرر الضفة الغربية المحتلة.. ويعتقلني، وينصب لي مشنقة عندئذ!

نحن، ايها السادة، في المناطق المحتلة، نعاني من احتلال واحد، وهو الاحتلال الصهيوني. وانتم تعانون من اثنين وعشرين احتلال. كل الانظمة بلا استثناء، تمارس شكلا، بل اشكالا من الاحتلال على شعوبها العربية. كتبكم التي تكتبون، لا فرق بينها وبين الاحذية او اى بضاعة اخرى، يجب معرفة مصدرها وصانعها، وموادها الاساسية، ومفرداتها، ثم ينظر في تصريح دخولها. عذرا، ايها الزملاء، قد يكون في ذلك اساءة لكم، ولكننا في الارض المحتلة لم نعد نخشى شيئا، وليس بعد الكفر ذنب.

وليسال كل من شارك في هذا المؤتمر نفسه، ترى لو لم ينافقه سلطانه، هل كان من الممكن ان يشارك في هذا المؤتمر؟ هل كان من الممكن ان يعيش في سلطنة سيده؟.. اجيبوا بموضوعية ولو بينكم وبين انفسكم، غدا ستتصدر قرارات مؤتمركم عبارات الاشادة والتحية لهذه الانظمة، وستستنكرون الممارسات

الاسرائيلية ضدنا في المناطق الفلسطينية المحتلة، وستنسون ان تتناسون انفسكم. اقترح، ايها السادة، استنكار ممارسات انظمتكم القمعية ضدكم وضد شعوبكم، كما واقترح المطالبة بالحد الادنى من الحقوق البشرية في الربع الثالث من القرب العشرين، نصف المشاركين هنا من المبعدين او الهاربين من قمع انظمتهم. طالبوا بحرية التعبير، بحرية المعتقد، بحرية الكلمة. طالبوا بممارسة الديموقراطية الحقة.. بعدها سيسهل عليكم تحريرنا. اما وان تطالبوا بتحريرنا وانتم مستعبدون، فمن المستحيل ان يتم ذلك. اسالوا انفسكم عن زملائكم الكتاب والادباء المطاردين في كل الاقطار العربية، ومن قبل انظمتها القمعية ضد الكلمة الحرة الشريفة، وضد محترفيها. وانا في طريقي لحضور المؤتمر، التقيت احد الناشرين العرب الذين شاركوا في معرض الكتاب العربي في الكويت، اخبرني ان معدل النسخ المطبوعة من الكتاب العربي الفا نسخة. الف نسخة لمائة وخمسين مليون عربي، اى ان كل ٧٥ الف عربي لهم نسخة واحدة من كتبكم ايها السادة.. اليست هذه مصيبة؟ ونحن في الاراضي المحتلة، رغم القمع والاحتلال، نطبع من اتفه كتاب ليس اقل من ثلاثة آلاف نسخة، واحيانا يزيد عن ذلك بكثير. باختصار، انتم ايها الزملاء والافاضل، تعيشون في الربع الاخير من القرن العشرين الوسطى.

وبعد، ايها الزملاء،

معذرة ان كنت قسوت عليكم، ولكني اتحدث من شدة الالم ليس الا. لقد جئت من الارض المحتلة، ومن القدس بالتحديد، احمل لكم تحيات زملائكم كتاب وادباء الارض المحتلة، الذين يكتبون في اشد الحالات قسوة وقمعا، ورغم ذلك، فقد نجحنا في تاسيس اتحاد للكتاب الفلسطينيين في الارض المحتلة ينضوى تحت لوائه كل الكتاب والادباء في الضفة الغربية وقطاع غزة من الجيل الذى تفتحت عيناه على الاحتلال، فحمل كلمة ليناضل مع ابناء شعبه الفلسطيني. ونحن نؤكد لكم ان لدينا اليوم حركة ثقافية وادبية فلسطينية في الاراضي المحتلة، تتميز بوعي وطني وقومي عال، وتخط طريقها بكل ثقة وامل، نحو بلورة حركة ثقافية وادبية فلسطينية وطنية تقدمية، تسهم بحق في ترسيخ وجود شعبنا الفلسطيني على تراب وطنه، وندرك تماما ان الفلسفة الصهيونية، تسعى الى طمس الهوية الفلسطينية، وتذويب شخصيتنا القومية، وبالتالي، فان مهمتنا الرئيسية تتركز في تكريس واقعنا الحضارى والتراثي، نستلهم من جذورنا الحضارية الاصيلة كل ما يساعد على تعزيز وجود شعبنا الفلسطيني، وترسيخ هويته

القومية والوطنية.. ونتحسس بصدق العلاقة الجدلية بيننا وبين جماهيرنا الفلسطينية. هذا، وقد بدأنا بتنفيذ اهم فاعلية لاتحادنا باقامة المهرجان الوطني الاول للادب الفلسطيني في الارض المحتلة، الذى عقد في مدينة القدس في منتصف شهر آب الماضي، واستمر اربعة ايام متتالية، وكان له صدى فاق كل التوقعات. اننا في الارض المحتلة نعتبر وحدة شعبنا الفلسطيني وحدة لا يمكن ان تفصل بينها فواصل مهما كانت، كذلك، فاننا نعتبر انفسنا نحن كتاب وادباء الارض المحتلة، جزءا من مجمل الحركة الثقافية والادبية الفلسطينية.

واود ان اؤكد لكم ان اتحادنا اليانع، يقف الان قلبا وقالبا في وجه كل المخططات الرامية الى الغاء وتذويب وطمس شخصيتنا الفلسطينية المستقلة، ونحن وحدة واحدة تجمعنا وحدة الهدف ووحدة المصير. ولقد صادقنا على الخطة السنوية للاتحاد، قبل حضورى الى هنا. ومن جملة ما صادقنا عليه، طبع ما معدله كتابين في الشهر، وعقد ندوة موسعة شهرية، واخرى لعرض ومناقشة كتاب محلي كل اسبوعين، بالاضافة الى اقامة حفل تأبين لشهيدنا العظيم ماجد ابو شرار، ثم التحضير لاقامة مهرجان احتفالي كبير تخليدا له ولذكراه. كذلك دراسة ووضع خطة تخصص بموجبها جوائز سنوية للقصة والشعر والبحث والرواية على اسم شهداء الثقافة الفلسطينية، وما اكثرهم. وهذا بعض من كثير.

ايها الزملاء،

قد يعتقد البعض اننا نعيش في بحبوحة، لكن القمع عندنا اشكال والوان، فمجموع الكتب الممنوع تداولها بموجب اوامر عسكرية، بلغت حتى الان ٢٧٨٨ كتابا. هناك ايضا تغيير في المناهج الدراسية. هناك اغلاق المكتبات ومصادرة آلاف الكتب، وآخرها اغلاق مكتبة "شروق" برام الله، والتي تخصني، والتي مضى على اغلاقها اكثر من ثلاثة اشهر (منذ ٨١/٧/٦)، كذلك الاعتقال المستمر للكتاب والمثقفين والصحفيين، وآخرهم اكرم هنية رئيس جريدة "الشعب"، كذلك منع الصحف من الصدور، كما هو حاصل الان مع جريدة "الفجر"، التي اغلقت لمدة شهر، كذلك منع التوزيع في الضفة والقطاع.. كما هو حاصل منذ اربعة سنوات وحتى الان، مع صحيفة الطليعة القدسية، كذلك اغلاق الجامعات كما حدث مع جامعة بير زيت التي اغلقت مدة شهرين تمتد من ٨١/١١/٤ وحتى ٨٢/١/٤، وغير ذلك.

اخيرا ايها الزملاء، لكم من كل زملائكم في الارض المحتلة كل محبة وتقدير، والتمنيات لمؤتمركم بالنجاح والتوفيق.

- الحرية لجميع المعتقلين السياسيين -
مدنيين وعسكريين

اراء .. مواقف .. نضالات .. من غياهب السجون

توصلت "الاختيار الثورى"، بمجموعة من الرسائل والبيانات والموقف الجماعية والشخصية من المناضلين المعتقلين السياسيين بالمغرب.

واذ نحيي صمود هؤلاء المناضلين، وكفاحهم الدؤوب والصبور، فاننا يسعدنا أن ننشر هذه الرسائل والمساهمات والمواقف، بنصها الكامل، مؤكدين من جديد، أن مجلة "الاختيار الثورى" ستظل مفتوحة لكل المناضلين التقدميين، داخل السجون وخارجها، ويشرفها أن تساهم ولو بشكل متواضع، في تعميم أفكارهم وآرائهم، سعيا وراء الحوار المثمر والبناء.

محمد أطلس

رسائل من السجن

صدر عن "الاختيار الثورى"
كراس خاص برسائل محمد أطلس

لم تكف الشمس عن أن تحمل لاخينا اطلس محمد جرعات من الحياة رافقته في مسيرته الطويلة في العذاب، وراء الجدران الفولاذية.

وهكذا، فقد عاش.

عاش رغم ارادة اولئك الذين ارادوا لبرودة الموت أن تطفئه شيئا فشيئـــــا.

عاش في مكان يتآكله الصدأ، معدّ ليكون "ضريح الاحياء"...

عاش من اجل الشمس، ورفاقه واشقائه المرفوعي الراس بكبرياء، المتقرين ذرى الامل العالية.

عاش من اجل فاطمة، شمسه الثانية، والكوكب السماوى الذى جاءه بالدف، ووضع بين يديه ملايين الانجم، وطوقه بذراعيه الذهبيّتين. شمس كانت تنشر، عبر شعاعها أعذب الكلمات واجمل رسوم مستقبل مشعّ، على حوائط زنزانتـــه.

ولقد احاطته فاطمة، "كعبته"، كوكبه الارضي، بالامل والحب... حب في اجمل المعاني، حبّ ابدى... وفاطمة حاضرة في نفسه ابدا، وهو دائم التفكير بها، بهيامه، يجلس امام صورتها كل يوم ليكتب، بعضوية، ببساطة،

وبصدق، يومياته التي ستقرأون منها هنا، بعض المقتطفات.

٩ نوفمبـــــر ١٩٨١

التقديم أعلاه لاحد رفاق محمد أطلس، السجين هو كذلك بالسجن المركزي بالقنيطـــرة.

٨١/٦/١ ــ من القنيطرة

حبيبتي، يا ذات اللثام والجلباب الاسودين،

فديتك من مناضلة أحسنت لباس الاسود، راية كتائب المقاومة وجيش التحرير من أجل الاستقلال ووحدة التراب الوطني بالامس.

حقا، لم تكوني فريدة في ارتداء هذا اللون ذى المغزى الوطني والقومي عبر التاريخ، ولكن أسبابا كثيرة جعلتك متفردة في هذا الامر، منها:

١) كونك ابنة رجل هاجر أرضه تحت ضغط "السلطان الاكحل" الحاج التهامي الكلاوى، بحثا عن النصر والسند حتى استقر بالدار البيضاء، فانخرط في الحركة الوطنية، ثم سعى برفقة أمثاله من وطنيي الجنوب، كحميد وفارس الوطني، في تأسيس "لجنة الجنوب" من خلال الحركة الوطنية ضدا في "السلطان الاكحل"، فضلا عن الاستعمارين الفرنسي والاسباني. ولعمرى أن للجنة الجنوب هذه، فضل كبير في استقلال المغرب، لا بد سيعرف به كرام الكتاب الاحياء من رجالاتنا الابرار.

٢) كونك ازددت في "براكة" بحي قصديرى بدرب عمر بالدار البيضاء، وقرأت القرآن في أخرى بحي بوركون، ورحت زوجة في أخرى بدوار سيدى عبد الله بن الحاج بعين السبع، ثم ولدت بها عتيقة والصديق.

٣) لقد لبست المرأة المغربية الاسود في أواخر شهر غشت ١٩٥٣، المناضلة منهن، كذلك المولوعات بالموضة، لكن في أواخر نوفمبر ١٩٥٥، قد تخلين عن هذا اللباس، والى الان. أسأل الله أن لا يقدر عليهن الاضطرار اليه أبدا، أبدا. وكمناضلة، لا صاحبة موضة، قد حولت جلابة عرسك البيضاء واللثام الى اللون الاسود، ولم يمر على عرسك الا خمسة عشرة يوما. وجاء الاستقلال فتخليت عن الجلابة، واحتفظت باللثام عن وعي وادراك، لان استقلالنا أريد به أن يكون غير كامل، فالحكومة الاولى جاءت كما أراد لها مؤتمر "ايكس ليبان"، ووحدة التراب الوطني لم يرد التنصيص عليها في معاهدتي باريس ومدريد، والجيوش الاجنبية، من فرنسية وأمريكية واسبانية، لن تغادر البلاد.

رسالة توضيحية من المناضل السرفاتي

خص المناضل أبراهام السرفاتي ــ المحكوم بالحبس مدى الحياة، والموجود بالسجن المركزى بالقنيطرة ــ خص مجلة "الاختيار الثورى"، برسالة توضيحية يرد فيها على مقال نسب اليه، ونشر على أعمدة مجلة "الهدف" الفلسطينية. وفيما يلي النص الكامل للراسلة:

ابراهام السرفاتي
معتقل تحت رقم ١٩٥٥٩
السجن المركزى ــ القنيطرة

القنيطرة في ٩ ــ ٣ ــ ١٩٨٢

الاخوة الاعزاء،

أتوجه الى مجلتكم المناضلة، ملتمسا منكم نشر التوضيحات التالية، وذلك من أجل تبليغها الى الراى العام المغربي المناضل.

١ ــ لقد نسب الي، خطأ، مقال صدر في المجلة الفلسطينية المناضلة "الهدف"، عدد ٥٧٣، بتاريخ ٦ فبراير ١٩٨٢، تحت عنوان "المعتقلون السياسيون والخرافات الديموقراطية في المغرب".

اني لست كاتب هذا المقال، ولم أساهم لا من بعيد ولا من قريب لا في صياغته ولا في وضعه. فمن جهة، لقد أرسلت يوم ٢٤ فبراير، وبمجرد ما اطلعت على هذا المقال، برسالة الى الرفاق في مجلة "الهدف"، منبها اياهم أنهم ذهبوا ضحية خطأ في نسبهم هذا المقال الي، راجيا اياهم العمل على تصحيح هذا الخطأ على أعمدة مجلتهم، وهذا ما سيقومون به بدون شك، اذا لم يكونوا قد فعلوا.

٢ ـ انه ليست لي صلة بهذا المقال فحسب، بل اني أختلف جوهريا مع بعض مفاهيمه الاساسية مع تقديري للروح الثورية والقومية التي تحركه. ان هذا الاختلاف يتمحور اساسا في النقط التالية :

ا) اساسا حول المفهوم الذى نجده مرارا في هذا المقال، والذى يرتكز على الاعتماد، من أجل اندلاع الكفاح المسلح بالمغرب قصد الاطاحة بالرجعية، على تدخل مناضلين ثوريين مغاربة قد يكونوا موجودين حاليا في البلدان المجاورة. ان هذا المفهوم، والتاكيدات المقدمة في هذا المقال حول هذه النقطة :

ـ ليست لها اية علاقة بالواقع الحالي المعروف جدا لهؤلاء المناضلين، وكذلك بموقف هذه البلدان المجاورة. تلك البلدان التي اذا كانت تهدف الى تسوية مشكل "تقرير مصير شعب الصحراء الغربية" (حسب نص قرار مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية بنيروبي في يونيو ١٩٨١) فانها لا تبحث بتاتا في التدخل في الشؤون الداخلية لبلدنا.

ـ انها تصريحات لا مسؤولة على الاطلاق.

ـ انها تصريحات تتعارض بشكل تام مع المفاهيم التي دافعت دوما عنها منذ أن استانفت النضال الثورى في اواخر الستينات، وبالاخص مع رفاقي منذ ١٩٧٠. هذه المفاهيم التي كنت سادافع عنها في المحاكمة، لو لم تكن تلك المحاكمة مهزلة كما هو معروف، وهذه المفاهيم توجد في ملف التحقيق، وتؤكد على الضرورة بالنسبة للجماهير الشعبية على الرد على العنف الرجعي بالعنف الثورى المنظم الجماهيرى، الطريق الوحيد لتحريرها، كما تؤكد ايضا، على الضرورة بالنسبة للمناضلين الثوريين على العمل من أجل التنظيم والوعي السياسي لهذه الجماهير الشعبية، دون التخلي في نفس الوقت عن التحضير الضرورى لارقى اشكال العنف الثورى، لكن بتمفصل وثيق مع النضال وتنظيم الجماهير، هذه المفاهيم هي فعلا في تعارض مع منظور هذا المقال، منظور يستند على نظرية "الفوكو" التي عممها "ريجي دوبرى"، والتي تستند على "استيراد" الكفاح المسلح عبر عناصر خارجية عن الجماهير، وبشكل خارجي عن واقع الصراع الطبقي في البلاد.

ب) ان أطروحة أخرى ذات اهمية، في هذا المقال، تتعلق بالاعتماد على انهيار الحكم الرجعي من جراء تراكم التناقضات الموضوعية التي يمكن أن تؤدى الى "انتفاضة شعبية واجتماعية واسعة"، وذلك بفعل هذه التناقضات فقط (والتي سيتم تطعيمها بتدخل المناضلين المغاربة الموجودين في البلدان المجاورة، والمستعدين لاستعمال الكفاح المسلح).

لقد سبق أن أجبت على عدم صحة هذا التدخل الخارجي (والتي اثبتها التاريخ فوق ذلك). لكن يجب ان اضيف أن أطروحة تراكم التناقضات الموضوعية التي يمكن أن تؤدى، عبر انتفاضة شعبية عفوية، الى انهيار الحكم الرجعي، هي وهم خطير، ويجب على المناضلين الثوريين أن يتعلموا العمل الصبور والعميق داخل الجماهير الشعبية، وأساسا العمال والفلاحين، من أجل تنظيم هذه الجماهير وتجذر المنظمات الثورية داخلها.

ج) وفي الاخير، فان المقال، مع قيامه بنقد صحيح من حيث الجوهر، لدور القيادة اليمينية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في تدعيمها "للمسلسل الديموقراطي" المزعوم، فانه لا يفصل بشكل كافي بين هذه القيادة والمناضلين الراديكاليين، والذين يشكلون الركائز الاساسية لهذا الحزب، مقحما في أغلب الاحيان، الكل تحت تعبير الحزب. واضافة الى ذلك، فان انتقادات هذا المقال، تجاه هذه القيادة، تقوم في نظرى على أسلوب ونهج حلقي مفرط في الصراع السياسي.

الاخوة الاعزاء، أشكركم مسبقا على نشر هذا التوضيح في عدد مقبل من مجلتكم المناضلة، وفي انتظار ذلك، اوجه لكم تحياتي النضالية.

ابراهـــام السرفاتـــي

علمنا ببالغ الاسى والاسف، وفاة والدة المناضل أبراهام السرفاتي.

وبهذه المناسبة الاليمة، نتقدم بأحر تعازينا للاخ السرفاتي، ولعائلته وذويه، متمنين لهم الصبر والسلوان.

ومن المعلوم أن أم المناضل السرفاتي، تعرضت للاعتقال والعسف على يد البوليس، أثناء البحث عن ابنها. وقد كان لذلك أبلغ الاثر على صحتها الهشة، زاد من تفاقمها اعتقال الاخ السرفاتي، والحكم عليه بالسجن المؤبد، وكل ما انعكس به ذلك من ألم ومعاناة على الام.

واننا نجدد هنا، مطالبتنا باطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، مدنيين وعسكريين.

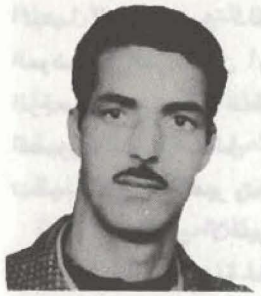

المعتقلون السياسيون يطالبون باطلاق سراح المناضل الخياري

في الشهور الاخيرة، تدهورت الحالة الصحية للمناضل أحمد الخياري الى درجة خطيرة، أصبحت تثير الكثير من القلق حول حياته لدى أقاربه ورفاقه المعتقلين السياسيين، ولدى جميع المناضلين الغيورين على حقوق الانسان. وقد سبق للاختيار الثوري أن أثارت الانتباه الى وضعية الاخ أحمد الخياري، وفي هذا الاتجاه أصدر المعتقلون السياسيون في الفترة الاخيرة بيانا يطالبون فيه بنقل الخياري من جناح المحكومين بالاعدام، والغاء الحكم الصادر ضده، وقد كتبوا في هذا الشأن رسالة الى وزير العدل.

وتجدر الاشارة الى أن المناضل أحمد الخياري هو المعتقل السياسي الوحيد المحكوم بالاعدام، وهو يوجد بالسجن منذ سنة ١٩٧٢.

وفيما يلي نص بيان المعتقلين السياسيين ورسالتهم الى وزير العدل:

السجن المدني بالقنيطرة، في ٨ مارس ١٩٨٢

الاصدقاء الاعزاء،

نحييكم بحرارة، كما نحيي النضال الذى تخوضونه الى جنب المضطهديـــن.

نريد، بهذه الرسالة، اثارة انتباهكم حول وضعية رفيقنا احمد الخياري المحكوم بالاعدام، والمعتقل بالسجن المركزى بالقنيطرة منذ ١٩٧٢. ولقد علمنا مؤخرا، أن بعض المبادرات قد اتخذت بهدف اثارة الانتباه حول وضعيته الخاصة. واننا نود أن نحيي هذه المبادرات، آملين أن تتسع وتتخذ الاهمية المناسبة لوضعية هذا المناضل المنسي منذ مدة طويلة. وفعلا، فاننا نعتبر أن

وضعية أحمد الخياري يجب أن تشكل (الى جانب البو حسن واشديني ميلود، اللذان بعثنا لكم في شأنهما عدة نداءات ـ وكذلك المختفين) أحد الامثلة الرئيسية الذين تستوجب وضعيتهم الفعلية أن يولى لهم اهتمام خاص في عمل اخبار وتعبئة الرأى العام حول موضوع المعتقلين.

ففي الفترة الاخيرة، كتب أحمد الخياري الى المدير العام لادارة السجون يطلب نقله الى الجناح الذى نوجد معتقلين به، وقد كتبنا نحن أنفسنا الى وزير العدل حول هذا الموضوع.

فعلاوة على ان الخياري لا يتمتع بالبضعة حقوق التي انتزعها المعتقلون السياسيون بعد سنوات طويلة من النضال، فانه هو الوحيد (حسب معرفتنا) ـ بغض النظر عن مجهولي المصير ـ الذى يحتفظ به معزولا عن المعتقلين السياســيين الاخريــن.

دوما وحيدا الى جانب معتقلي الحق العام، يتلقى القليل من الزيارات ـ اذ أن رخص الزيارة في حالته، كمحكوم بالاعدام، تتطلب اجراءات منهكة بالنسبة لعائلته ـ ويعاني من أمراض يعترض علاجها عراقيل ادارية مختلفة، فان أحمد الخياري يعيش وضعية جد صعبة يزيد من حدتها حكم بالاعدام يظل معلقا فوق راسه، والذى يشكل احتمال تنفيذه لوحده عملية قتل يعاني منها منذ عشر سنوات. ويزيد من خطورة هذه الوضعية، استئناف تنفيذ حكم الاعدام من جديد، في الشهر الماضي، في حق المحكومين بالاعدام، (في ٢٣ يناير أعدم محكومين للحق العام).

ففي هذا الاطار نقترح بعث رسائل تطالب بمعاملة أحسن لاحمد الخياري ونقله الى جناح المعتقلين السياسيين، وذلك الى كل من وزير العدل والمدير العام لادارة السجون. وان نجاح هذه الضغوط سوف يشكل حلا مؤقتا لتحسين وضعيته ولو قليلا.

لكن، في حملات اخبار وتعبئة الرأى العام (وكذلك اشكال أخرى للضغط على الحكومة المغربية) يجب المطالبة باطلاق سراح أحمد الخياري. وبما أن مثل هذه المهمة قد تتطلب وقتا طويلا لبلوغ هدفها، فانه يجب العمل لكي يلغى على الاقل، حكم الاعدام ضده.

لننتزع أحمد الخياري من جدران حي الاعدام
لنبعد عنه فصيل تنفيذ الاعدام
الحرية لاحمد الخياري

السيد وزير العدل ،

لا يمكن أن لا تعلموا بنداء الرأى العام الديموقراطي والانساني المتعلق برفيقنا أحمد الخيارى، والمطالب بالغاء حكم الاعدام في حقه، واطلاق سراحه.

وعلى الرغم من هذا، فان المسؤولين يتمادون في تجاهلهم لهذا المطلب، واضعين بذلك أنفسهم في تناقض تام، مرة أخرى، مع الرأى العام الديموقراطي والانساني.

كما يتمادى تصميمهم على تركه في حي الاعدام، معزولا عن المعتقلين السياسيين الاخرين، مع كل ما يتضمنه ذلك من معاناة معنوية وحرمان من الحقوق المكتسبة من طرف المعتقلين السياسيين، وكنتيجة لذلك، تفاقم وضعيته الصحية.

اننا نحن المعتقلون السياسيون الموقعون أسفله :

ـ نلح على دعمنا لمطلب الرأى العام المتعلق برفيقنا أحمد الخيارى.

ـ نثير انتباهكم من جديد الى وضعيته.

ـ نطلب منكم نقله من حي الاعدام الى حينا "أ" (حيث توجد مجموعتنا من المعتقلين السياسيين) كاجراء أول يهدف الى وضع حد لما يزال مفروض عليه في هذه الوضعية.

وتقبلوا ، السيد الوزير، احترامنا.

رسالة موقعة من طرف مائة وستة معتقل سياسي بحي "أ" بالسجن المركزى بالقنيطـــرة.

★

السجناء العسكريون :
رسالة أخرى من تزممارت

حبس تزممارت... باستيل الاوتوقراطية الجديد... جهنم على الارض... المقبرة التي يدفن بها أبناء المغرب أحياء!...

في العدد الاخير نشرنا شهادة عن هذا المعتقل الملعون. وهذه شهادة اخرى تقشعر لها الابدان. فلنعمل جميعا لايقاف هذه المذبحة وكل المذابح.

الحرية للمعتقلين السياسيين المدنيين والعسكريين

تزممـارت، ٥ غشت ١٩٨٠

حاولت في هذه الرسالة أن أسرد جميع الوقائع التي جرت منذ نقلنا من السجن المركزى بالقنيطرة الى سجن تزممارت الملعون. ان ليلة ٧ غشت ١٩٧٣، الباقية في أذهاننا جميعا الى الابد، قد غيّرت مصائرنا بحق. لقد أيقظونا بلا مراعاة ولا سابق انذار، مقيّدين ومعصوبي الاعين، ورموا بنا في النهاية، كما ترمى الاكياس، في شاحنة عسكرية قادتنا الى القاعدة الجوية. ومنها نقلتنا طائرتان عسكريتان الى قصر السوق، ومن هناك نقلتنا شاحنات عسكرية، بالطريقة ذاتها، الى تزممارت، هذا الباستيل الرهيب. وقد وصلنا في الصباح، فتم تجريدنا من كل شيء، واقتدنا فورا الى زنازننا السميكة، وحبسنا فيها فرادى، لكي لا نخرج أبـــدا.

مساحة هذه الزنازن أربعة أمتار مربعة، تفتقر الى الهواء والضوء. نتنة الرائحة، فالمراحيض رديئة التصميم ودون ساحب للماء، تقبع في احدى الزوايا. وما من نوافذ. فقط، ثقب في السقف، يتسلل منه ضوء شاحب، انعكاس باهت، اذ ثمة سقف ثان من الصفائح المجعّدة، يسمح لنا بالتمييز، في تواصل الوقت الكئيب، بين النهار والليل. أفران فعلية في الصيف، تستحيل في الشتاء (أى

طوال ثمانية أشهر) الى غرفة شديدة البرد. التجهيزات: ابريق، وماعون، وسطل بلاستيكي مشوّه: هذا كل شيء. غطاءان أكلتهما العثة، موضوعان على مفرش من الصخر: هذا هو سرير السجين، الذى تتقاسمه معه الهوام والحشرات: سادة المكان. العقارب تتكاثر. الافاعي هي الاخرى تأتي أحيانا لتصطاد الفئران في الممرّ، تحت نظرة السجانين المبتهجة بالمنظر، "حرّاس الجحيم البؤساء" هؤلاء، المسلحون بالعصيّ، والذين يأنسون لهذه المناظر المحزنة. أخيرا، يأتي نعيق البوم والغربان ليضفي نبرة الهجر على السجن المشؤوم.

وقد عرف مدير السجن، "رجل الاعمال البارع"، أن يستثمر وقته الفارغ خير استثمار، بأن حول الباحة المخصصة لنزهة السجناء الى حظيرة. هنا تجد الخراف والماعز العطش وهي تأتي لتوقظنا عند منتصف الليل، وهي ترتطم بقرونها بوابة الدخول. وتتعرف الى طلوع الفجر، من نهيق حمار من "الضيعة المجاورة": مخلوق لطيف يذكرنا بأن ثمة عالما آخر أكثر بهجة. وصديقنا الاوحد هنا، هو ضفدع تعوّد أن يأتي يسخر من غرابة البشر ووضاعتهم.

وقد أدهشنا تغيّر النظام السجني ثم حيّرنا، حيث يفتح الحرّاس المارمون والمتربّصون الزنازن الواحدة بعد الاخرى، لبرهة تكفي لامرار الطعام (ثلاث مرات في اليوم). الطعام: كلمة كبيرة لشيء قليل. انه يتكون دائما من قدح من القهوة الباردة والباهتة الطعم، ونصف رغيف من الخبز اليابس، ان لم يكن متعفنا. هذا هو الفطور. أما للغذاء، فانهم يوزعون بسرعة عالية (اذ تقرفهم الرائحة) ماء الغسيل هذا الذى يدعونه: "الشوربة"، والذى تعوم فيه بعض الخضروات. الطقوس ذاتها في المساء: بعض العجائن الممزوجة بما تبقى من الظهر. أما حين يوزعون علينا بعض من اللحم، بغرامات قليلة، وعظام غالبا، فانها لنعمة حقيقية. وحين قدموا لنا سمكتي سردين صغيرتين معلبتين مع بيضة مسلوقة بعد سنتين من الحرمان، فقد كان ذلك حدثا خارقا ملأ أحاديثنا طوال أسابيع. والماء غير كاف هنا، ومقسط بابريق واحد من خمس لترات في اليوم.

هكذا تحولت حياة السجين الى نضال مستمر. نضال ضد البرد حيث الشتاء ثلجي، وحيث يسقط الجليد في تزممارت. ان السجين يستيقظ في منتصف الليل مرتجفا وغائب الروح، فيبدأ برقص مجنون. وتمنح التأوهات الصاعدة من السجن لهذه اليقظة طابعا شيطانيا. واذ يعثر السجين على سلك حديدى صدئ مقـــذوف في الزنزانة، فسرعان ما يحوّله الى ابرة، وهي أداة نفيسة، نظرا لطبيعة الاغطية المهترئة. في الصيف، الحرارة مرعبة، وان المرء يوشك أن يختنق في الزنازن، فيلصق السجين أنفه في فتحة الباب علّه يحظى بنسمة من

الهواء، ثم اذ يريد الجلوس (وصدره متسعّرة بالنار) يستريح على فراشه الصخرى، تهرسه، من كل جانب، الحشرات التي تتقاسم معه زنزانته (البعوض، القمل، البراغيث، بنات وردان، العناكب، الخ...). أما العقارب فانها تندس متخايلة بين الاغطية، حتى أن شبح هذا الحيوان المكرب، يمنع علينا أن نقوم بأية حركة غير محسوبة: لقد تعرض للسعها الكثير من السجناء. ثم أن الضجر يلقي بثقله الرهيب على معنوية السجين وجسده، ومن أجل أن يحطم هذا الروتين القاتل، فانه يتمشى متهمسا، غير أن المجال ضيّق الى أبعد الحدود. والمحادثة غير ممكنة، بسبب طبيعة بناء وتوزيع الزنازن أولا، ثم أن ضوضاء الاصوات الاخرى يحيل السجن الى ما يشبه سوقا فعليا بضجيجه وضوضائه.

الملاذ الوحيد يقي لنا في الصلاة والسجود، وقد كان القرآن في هذا عونا كبيرا (وقد حفظه الكثير منا عن ظهر قلب، شفويا بالطبع).

وأسمال السجين وأقدامه الحافية وشعره ولحيته اللذان لم تمسهما يد الحلاق منذ سنين عديدة، تمنحه، كلها، مظهر متسكع عريق. وتأتي أمطار الخريف لتحيل الزنزانة الى بركة، ثم الى مستنقع حقيقي.

أيام تتلوها أيام، ولا يبدو المسؤولين مهيأين لاعطائنا حقوقنا. لقد قدمنا مطالبنا وجاءتنا الاجابة قاطعة ونهائية على يد سجّان كان يبدو أرحم من سواه، الذى همس لنا قائلا: "احتفظوا بلعاب أفواهكم: لديكم حق واحد هنا، وهو الصمت". وجربنا اضرابا عن الطعام لمدة ثمانية أيام، وكان عدم اكتراث المسؤولين كاملا بحقنا. وفي الحقيقة، كان هذا يلائم، أكثر، السجانين الذين لم يعد عليهم أن يأتوا الى الزنازن الا مرة واحدة في الصباح ليتخلصوا من عناء بات شديد الارهاق. وكانت النتيجة الوحيدة المحققة، هي اقلال الطعام الذى كان غير كاف من قبل. وقد أصبح السجانون أكثر قسوة وخبثا، وصارت اقامتنا في السجن أكثر شدة، ومع الحر القاسي وغياب الوسائل الصحية بدأت أول الامراض بالظهور. واذ تفاقم مرض أحد رفاقنا، كانت الاجابة: "ليمت اذا كان هذا يمتعه". وحين نطقنا محتجين: "ان جلالة الملك، نصره الله، لا يمكن أن يرضى بهذه الوحشية"، فرضت علينا عقوبة قوامها الحرمان من الطعام أربعة أيام. وهي عقوبة ستكرر كثيرا فيما بعد. واذ انتهت فترة حبس اثنين من رفاقنا، في يوليوز ١٩٧٤، ولم يفرج عنهما، اعترض أحدهما. فسأله السجان "ما مدة عقوبتك بالحبس؟" .. "ثلاث سنوات" .. "لا يجب أن تقول ثلاث، انما الى الابد". وكان المرضى يتلون بعضهم، والمحجورون يتلون المحجورون، فيما بدأ السجانون يزدادون غلظة، وكانت العقوبات تمطر علينا مطرا. أدنى تردد، أدنى حركة

يساء فهمها، تكون مناسبة لعقوبة فورية. وكانت العقوبة تتراوح حسب "شناعة الخطأ" بين خمسة وعشرة أيام، والويل لمن يكرر الخطأ. وقد تحول الممر الى مزبلة حقيقية، فاضطر السجانون، وقد أقرفتهم الرائحة، الى المجيء لتنظيفه، وكانت هذه ضجة بقيت تاريخية حقا في أذهاننا.

أخبرنا رفيق لنا كان موفور الصحة، أن أنفه بدأ ينزف مرارا، وأن قدميه لم تعودا لتقويان على حمله، ولم يعد قادرا ــ وقد تم اهماله كلية ــ على المجيء ليتناول طعامه قرب باب الزنزانة، وصار يقضي حاجته في أسماله. أما السجانون فقد كانوا يفتحون الباب ويغلقونه، ولم يكن ليعنيهم ان كان يتناول طعامه أم لا. وكان الرفيق شجاعا، ويعلمنا بحاله باستمرار، وكانت معنوياته عاليا. ثم ابتدأ الشلل الجزئي بالصعود، وصار شاملا، وبدأت هديانات الرفيق تجعلنا نتقاسم معه لياليه المليئة بالكوابيس. ثم حين لم يعد يتكلم، جاء السجانون وحملوه ملفوفا بأغطية، وعادوا به بعد برهة وألقوه، كما هو، على أرضية الزنزانة الباردة، وقالوا برياء: "لقد حقناه بمصل". في اليوم التالي، لفظ آخر أنفاسه. فجاؤوا وعلى أوجههم أقنعة (بسبب الرائحة) وحملوه في أسماله، ودفنوه بلا شعائر دينية، في باحة السجن. فيما بعد، عرفنا أن ذلك حدث في ٢٥ أكتوبر ١٩٧٧. وقد أعلمنا رفاق جاؤوا من الجناح الاخر أثناء نقل مفاجيء، أنه وقع منهم ستة موتى حتى الان. وأخبرونا أن ثمة حفرة كبيرة في الباحة، وما من شك في أنها معدة لاستقبال جثث المتوفين. لقد غيّر هذا الحديث الحزين طريقتنا في التصرف.

كنا في كل الاعياد نطلب الكتابة الى جلالة الملك، حفظه الله، فتأتي الاجابة بالرفض. وقد تسارعت الاشياء، وصرنا أكثر هشاشة، وطعامنا أكثر رداءة من ذي قبل. وفي ٢ يناير ١٩٨٠، سقط رفيق آخر ضحية نزيف في المعيّ المستقيم. وكانت الطقوس نفسها التي عرفها المتوفى الاول. كان الثالث يحتضر، وثلاثة آخرون مصابون بخطورة، ويعانون من شلل جزئي. الباقون مصابون بثلاثة أمراض على الاقل (في الاجهزة الهضمية، أو نزيف في مناطق مختلفة من الجسم، أو تشوّش في الرؤية، أو اضطرابات عصبية أو أسقربوط، الخ...).

هذه هي وضعيتنا الحالية، وشبح الموت مخيّم علينا ليل نهار، في حين يخيّم صمت مشبوه على السجن، وأحيانا يدفع الذعر أحدنا الى التمرد، فيعاد الى الهدوء والنظام حالا بالهراوات أو باللكمات. من يواصلون منا هم على شفة الجنون.

هذه شهادة لا مبالغة فيها اطلاقا.

الحملة حول مجهولي المصير

في اطار الحملة التي يخوضها أقارب وعائلات مجهولي المصير في المغرب من أجل التعريف بقضية المختفين، وفرض كشف النقاب عن مصيرهم، سبق أن أبدت زوجة رئيس الجمهورية الفرنسية، السيدة دانيال ميتران، على اثر زيارة الحسن الى فرنسا، رغبتها في استقبال أقارب مجهولي المصير. وبالفعل تمت هذه المقابلة في شهر أبريل الماضي، وعقبها أصدر أقارب المختفين في المغرب بيانا، فيما يلي نصه:

عائلات المختفين بالمغرب
٣ زنقة السيغالين
٦٩٤٠٠ كالوير

باريس في ٢٢ أبريل ١٩٨٢

خصّت السيدة دانيال ميتران، في هذا اليوم، مقابلة دامت ساعة، لاقارب المختفين بالمغرب، ومنهم فرنسيين، والذين عرضوا عليها حالات ذويهم "المختطفين" او الذين اعتقلوا وحكموا، والذين لم يعرف عنهم أى خبر منذ عدة سنوات.

وقد دار الحديث أثناء المقابلة حول جميع المختفين الذين توجد تخوفات قوية حولهم.

وقد تاثرت السيدة دانيال ميتران، التي تولي اهتماما كبيرا لحقوق الانسان، بالاتساع الذى اتخذته ظاهرة الاختفاء في المغرب، وأكدت مساندتها لاقارب وعائلات المختفين، كما وعدت أنها ستولي اهتماما كبيرا لهذا الملف.

والاقارب الذين استقبلتهم السيدة دانيال ميتران هم:

ــ خديجة بوريكات، أخت الاخوة بوريكات الثلاثة المختفين منذ ١٩٧٣.
ــ الجيلالي محمد، من أقارب وزان بلقاسم، المختفي منذ ١٩٧٣.
ــ اعبابو عبد الغني، ابن العقيد محمد اعبابو المختفي منذ ١٩٧٢.
ــ المانوزى رشيد، أخ الحسين المانوزى، المختفي منذ ١٩٧٢.

نضال المعتقلين السياسيين

* "منذ سنوات عديدة والعشرات من المعتقلين السياسيين يقبعون في غياهب السجون، محرومين من أولى مقوماتهم الانسانية ألا وهي الحرية.

وعلى مدى السنوات أيضا، وصوت القوى الوطنية التقدمية، والهيئات الحقوقية والانسانية الدولية لا يكف عن المطالبة باطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والنقابيين، واطلاق الحريات العامة. بينما ظل المسؤولون، امام كل هذا، على تجاهلهم، متمادين في مل' السجون، والمزيد من خنق الحريات الفردية والجماعية.

اننا نحن المعتقلين السياسيين الموقعين اسفله، وعيا منا بخطورة هذا الواقع، واعتبارا لكون اعتقالنا واستمراره هو جزء منه، وايمانا منا بأن هذا الاعتقال لا مشروع واستمراره مدان، ونضالنا ضده واجب، اقررنا عزمنا على خوض نضال مستمر الى حين تحقيق مطمحنا المشروع في استعادة حريتنا. هذا النضال الذى سنخوض حلقته الاولى باضراب دورى عن الطعام لمدة اسبوع تبتدئ من ٢٦ ابريل وتنتهي في ٤ ماى، مطالبين باطلاق سراحنا، ومعتبرين نضالنا لاجله جزءا لا يتجزء من نضال شعبنا وقواه التقدمية، لاجل اطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين والنقابيين، وعودة المنفيين، واقرار الحريات العامة وحقوق الانسان ببلادنا.

ونحن اذ نختار هذا السبب النضالي لمقاومة هذا الاضطهاد الذى نعانيه لرفعه، لنضع في اعتبارنا وقوفكم بجانبنا لما للصحافة التقدمية المغربية من دور في تنوير الرأى العام الوطني والدفاع عن الحريات، مقدرين فيكم قيمة وقوفكم النضالي ضد ظاهرة الاعتقال السياسي ببلادنا، طامحين ان يلقى نضالنا هذا نفس الدعم والمساندة من جانبكم لما فيه خدمة قضية الحريات العامة وحقوق الانسان ببلادنا.

وتقبلوا أيها الاخوة أسمى تحياتنا النضالية وفائق تقديرنا.

٤٠ توقيعا

* "نحن المعتقلين السياسيين الموقعين أسفله، نحتج بشدة على القمع التعسفي الذى لا يدخر البوليس وسعا في التفنن فيه اتجاهنا واتجاه عائلاتنا، فبالرغم من اننا حوكمنا (تلك المحاكمة الصورية التي كان تدخل البوليس فيها واضحا) واصبحت وزارتكم هي المسؤولة الوحيدة عنا، الا أننا لا زلنا نعاني من تدخل رجال البوليس في شؤوننا من حين لاخر، للتنكيل بنا وبعائلاتنا.

هكذا، فان بعض رجال البوليس لا يكفون عن مضايقتنا كلما توجهنا للاستشفاء محاولين حرماننا من هذا الحق الذى هو حق كل مواطن، متدخلين في شؤون لا تهمهم، بل تهم وزارة العدل، وتدخل ضمن نطاق مسؤولياتكم.

وضمن هذه المضايقات، يتحيّن هؤلاء الفرص بعائلاتنا ليرهبوها ويمنعوها من حق اللقاء بنا.. لقد سبق للبوليس أن اعتقل عددا من عائلاتنا في فرص مختلفة ونكل بها. وهو في هذه المرة لم يخرج عن تقليده أيضا. فلقد اعتقل بعض رجال البوليس يوم ١٩٨٢/٣/٢٩، زوجة رفيقنا المعتقل يونس المجاهد.

ان هذا التدخل السافر في شؤوننا كمعتقلين سياسيين تحت مسؤولية وزارة العدل، يضع علامة استفهام حول مدى الحماية التي يوفرها لنا القانون من هذا التنكيل وهذا التعسف.

أفلا يعني غياب هذه الحماية أن مبدأ فصل السلطات، ما هو الا وهم بالرغم من ادعاءات المسؤولين، وأن قدرة رجال البوليس على تجاوز كل الصلاحيات التي يخولها لهم القانون لا حدود لها؟

ان هذا القمع الذى تعرضت له زوجة رفيقنا هو جزء من المحنة التي تعيشها الحريات العامة ببلادنا. فالاعتقال الذى يتعرض له المناضلون النقابيون والسياسيون، والمنع الذى تتعرض له الصحافة الوطنية، ودوس حقوق المواطنة اليومي، يثبت أن غياب الديموقراطية ببلادنا امر مؤكد، ما دام لرجال هذا الجهاز البوليسي الحق في اهانة المواطنين والتنكيل بهم، غير عابئين حتى بالقانون الذى سطرته الدولة نفسها، ضاربين عرض الحائط كل ما يمت بصلة الى حقوق الانسان.

السيد الوزير، اننا اذ نحتج بشدة على هاته الممارسات اللاقانونية واللاانسانية في حقنا وحق عائلاتنا، نطالبكم بوضع حد لها وتحمل مسؤولياتكم تجاهها.

كما أننا لن نسكت على هذا الوضع، وسنعمل على مواجهته."

٨٦ توقيعا

✱ "نحن عائلات المعتقلين السياسيين الموجودين بالسجن المركزي بالقنيطرة، نوجه هذه الرسالة الى السيد وزير العدل، والى الرأى العام، نطالب فيها باطلاق سراح ابنائنا المعتقلين، مؤكدين مرة اخرى، ان ابنائنا ودوينا المعتقلين قد سجنوا وصدرت في حقهم أحكام قاسية بالسجن تتراوح ما بين المؤبد وعشر سنوات سجنا، مرورا بثلاثين سنة وعشرين سنة سجنا، من أجل معتقداتهم وافكارهم السياسية، وهو شيء لا يقبله الشرع ولا الاخلاق المدنية الانسانيـــة.

فاعتقال ابنائنا ودوينا ليس له أدنى مبرر، خاصة بعد ان تم الافراج عن جماعة منهم، ورجوع من حوكم معهم غيابيا من الخارج، وتمتعهم بالحرية.

عائلات المعتقلين السياسيين
الموجودين بالسجن المركزي بالقنيطرة

✱ ان الحكم الرجعي المتسلط على رقاب الشعب المغربي، ما فتئ يعبر يوما عن يوم، على تبعيته للامبريالية وعدائه لمطامح الشعب.

فبعد المذابح التي واجه بها في ٢٠ و٢١ يونيو ١٩٨١، مطالب الجماهير في الحفاظ على قدراتها الشرائية، وتحسين مستوى معيشتها، ها هو اليوم يعرض بلادنا لفقدان استقلالها التام، وذلك بعزمه على تقديم تسهيلات للامبريالية الامريكية للمزيد من التغلغل في بلادنا، وبعزمه على السماح لقواتها العدوانية باستعمال قواعد عسكرية فوق ترابنا الوطني وبناء تنسيق عسكري في المغرب العربي، يكمل التحالف الاستراتيجي القائم بين العدو الصهيوني والامبريالية الامريكية، وذلك لتمتين الاستراتيجية العدوانية للامبريالية الامريكية.

ان هذا التحالف يعد طعنة جديدة من الخلف للثورة الفلسطينية يضيفها الحكم الرجعي لطعناته المتكررة والمتمثلة في التمهيد لخيانة كامب ديفيد، واستقباله لعناصر صهيونية في بلادنا، وتدعيمه لجميع المشاريع التصفوية والاستسلامية، والتي يراد لبلادنا ان تصبح مرتعا لها.

اننا نحن المعتقلون السياسيون الموقعون أسفله، المتشبتون بقضايا شعبنا المتمثلة في سيادة بلادنا واستقلالها السياسي والاقتصادي والعسكري، اذ ندين هذا التحالف المشين، الذي يهدف منه ادلال شعبنا، نعبر عن استنكارنا وعن رفضنا الشديد بأن تصبح بلادنا قاعدة لضرب قوى التحرر في افريقيا وفي الوطن العربي، ونؤكد على رفضنا القاطع بان تصبح بلادنا احدى قواعد الانطلاق لتركيع الشعب الفلسطيني البطل، والقوى المناضلة بجانبه.

اننا نحن المعتقلون السياسيون الموقعون أسفله، اذ نعبر عن استنكارنا لتحالف الخزي والعار بين الحكم الرجعي والامبريالية الامريكية، نؤكد على عزمنا للمساهمة في افشال هذا المخطط بجانب جميع القوى الوطنية والديموقراطية ببلادنا والتي جعلت من بين مهامها الرئيسية منذ ١٩٥٦، جلاء جميع القواعد الاجنبية ببلادنا، واننا ندعوها لتوحيد مجهوداتها لافشال ومواجهة ما يحاك من مخططات ضد سيادة بلادنا وطموحات شعبنا والشعوب العربية وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني المكافح بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد.

القنيطـــرة، الســجـــن المركـــزي، ١٩٨٢/٣/١٩
٤٤ توقيعـــــا

✱ "في مثل هذا اليوم تحل ذكرى يوم الارض، ذكرى ٣٠ مارس، ذكرى انتفاضة الجماهير الشعبية الفلسطينية التي انطلقت من الجليل لتمتد وتشمل الضفة الغربية باكملها مجسدة بذلك صمود الشعب العربي الفلسطيني ضد سياسة الاغتصاب والاستيطان، ومخططات القهر الصهيونية المتحالفة مع الامبريالية الامريكية.

وتحل الذكرى السادسة ليوم الارض في ظروف تعرف فيها الضفة الغربية الفلسطينية المحتلة انتفاضات الجماهير الشعبية في البيرة، ورام الله، ونابلس، وغيرها من المدن والقرى بالضفة الغربية حيث تواجه العدوان الاستيطاني الصهيوني الامبريالي بكل استماتة وتضحية وبطولة، ضاربة أروع الامثلة في النضال الشعبي التحرري، وملتحمة بممثلها الشرعي والوحيد، منظمة التحرير الفلسطينية.

وبالرغم من التحالف الصهيوني والامريكي والرجعي، فان الشعب الفلسطيني يواصل بكل اصرار نضاله وكفاحه في استماتة وتضحية من أجل الانعتاق وتحقيق مطامحه في الحرية والكرامة.

ونحن المعتقلين السياسيين بسجن مكناس، اذ ننحني باجلال لشهداء الشعب الفلسطيني ضحايا القمع والارهاب الصهيوني، ورموز الكفاح البطولي في درب النضال ومسيرة التحرير والكرامة، فاننا نعلن اضرابا عن الطعام لمدة أربعة وعشرين ساعة تنديدا بالمخططات الصهيونية الامبريالية، وتضامنا مع كفاح الشعب الفلسطيني البطل، بقيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية.

والمجد والخلود لشهداء الحرية والكرامة
وانها لثورة حتى النصر

مجموعة المعتقلين السياسيين بمكناس
١٢ توقيعـــــا

✱ "اننا نحن المعتقلين السياسيين الموقعين أسفله، اذ نحيي انتفاضة الشعب الفلسطيني البطل ونقف باجلال امام أرواح شهدائه الذين سقطوا تحت الرصاص الصهيوني العنصرى الفاشي، نعبر في نفس الوقت عن دعمنا للنضالات الجماهيرية في فلسطين والجولان.

وان نساند الشعب الفلسطيني وممثله الشرعي الوحيد منمظة التحرير الفلسطينية، في مواجهة الصهيونية ومن أجل اقرار الحقوق الوطنية الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني من أجل تقرير مصيره.. نوجه نداء الى الشعب المغربي وقواه التقدمية المناضلة للوقوف بشكل فعال من أجل دعم النضالات الشعبية في فلسطين والجولان، ونضع الرأى العام العالمي والديموقراطي والانساني أمام مسؤولياته في مواجهة العدوان الصهيوني اللاانساني."

١١٠ توقيعـــــا

القمع ضد الحركة الطلابية

خلال الاشهر الاولى من هذه السنة، جرت عدة محاكمات بعد الاعتقالات الواسعة التي شهدتها الساحة الطلابية، والتي ذهب ضحيتها العديد من مناضلي ومسؤولي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

ان هذه الاعتقالات والمحاكمات، تدخل في اطار المحاولات المتكرر لتصفية الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، الذى وقف بحزم في وجه سياسة النظام الهادفة الى ارساء سياسة تعليمية طبقية، والتراجع عن مكتسبات الحركة الطلابية ومحاولة تركيعها.

وما أساليب العنف وتصعيد القمع ضد الطلبة، بعد النضالات الواسعة التي خاضتها الحركة الطلابية، الا دليل قاطع على عجز النظام عن معالجة الاوضاع المزرية التي تعيشها الجامعة المغربية في جميع المستويات، وفشل سياسته التآمرية على الحركة الطلابية. ان هذه الاساليب ليست وليدة اليوم، بل سبق للمنظمة العتيدة، الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، اذ واجهتها بنجاح في الماضي، وسوف تعرف كيف تتصدى لها اليوم، شريطة ان تتمكن من عزل وتهميش الاطروحات الاصلاحية الهيمنية، والممارسات الفوضوية، اللتان تحاول صرف أنظار الحركة الطلابية عن مواجهة عدوها الرئيسي، واهدار طاقاتها في صراعات داخلية لا تمت بصلة لمصلحة الحركة الطلابية.

وفيما يلي أسماء المناضلين الذين صدرت في حقهم أحكام جائرة في المـــدة الاخيـــرة:

الربـــــاط:

- **بوعيش مسعود :** عضو اللجنة التنفيذية لاوطم ، ٣ سنوات سجنا .
- **السوسي حسن :** عضو اللجنة التنفيذية لاوطم ، ٣ سنوات سجنا .
- **أومالك عبد السلام :** كاتب عام تعاضدية العلوم ، ٣ سنوات سجنا .
- **حيمي أحمد :** كاتب عام تعاضدية المدرسة العليا للاساتذة ، ٣ سنوات سجنـــا .
- **منفق محمد :** كاتب عام مجلس قاطني حي اسماعيل ، ٣ سنوات سجنا
- **عقروش محمد :** طالب في العلوم ، ٣ سنوات سجنا
- **الراقي عبد الغني :** طالب في الحقوق ، ٣ سنوات سجنا
- **الهاشمي عبد الرزاق :** ٣ سنوات سجنا
- **عيوش محسن :** عضو اللجنة التنفيذية ، سنتان سجنا
- **الرمسوكي حفيظ:** كاتب عام تعاضدية الطب ، سنتان سجنا
- **اليعقوبي عبد العزيز :** طالب في الاداب ، سنتان سجنا
- **لوريزي :** طالب في الاداب ، سنتان سجنا

- **الكاص عبد الحق ،** سنة سجنا
- **الناجي حكيم ،** سنة سجنا
- **رحيم سعيد ،** سنة سجنا
- **ليلى اعبابو ،** سنة سجنا
- **البطحاوي عبد الكريم ،** ثمانية أشهر سجنا
- **اللواز أحمد ،** ثمانية أشهر سجنا
- **الزراري حياة ،** ثمانية أشهر سجنا

- **الخاذلي عبد الرحيم ،** ثلاثة أشهر سجنا
- **مصطفى قسو ،** ثلاثة أشهر سجنا

الدار البيضـــــاء :

- **جرحو محمد ،** ستة أشهر وغرامة ٥٠٠ درهم .
- **كوثرى مراد ،** ستة أشهر وغرامة ٥٠٠ درهم .

- **النمرى يوسف ،** ستة أشهر وغرامة ٥٠٠ درهم .
- **هيرى عبد الله ،** ستة أشهر وغرامة ٥٠٠ درهم .

- **المانوزى مصطفى :** عضو تعاضدية كلية الحقوق . خمسة أشهر وغرامة درهـــم .

- **بشارة مبارك ،** ثلاثة أشهر وغرامة ٥٠٠ درهم .
- **رفاق عبد الله ،** ثلاثة أشهر وغرامة ٥٠٠ درهم .
- **سفير نجاة ،** ثلاثة أشهر وغرامة ٥٠٠ درهم .
- **الجرموني ،** ثلاثة أشهر وغرامة ٥٠٠ درهم .

مـراكـــــش:

- **أبو بلبركات عبد اللطيف ،** ثلاثة أشهر سجنا .
- **أبو بلبركات عبد الصمد ،** ثلاثة أشهر سجنا

وتسعة مناضلين آخرين صدرت في حقهم أحكام بستة أشهر موقوفة التنفيـــذ .

وحـــــدة:

- **بن مزيان حسن ،** عضو تعاضدية الحقوق . ستة أشهر سجنا وغرامة ٥٠٠ درهـــم .
- **الفكناني الطاهر ،** ستة أشهر سجنا وغرامة ٥٠٠ درهم
- **زريبة عزوز ،** ستة أشهر وغرامة ٥٠٠ درهم
- **بوصابّة بلقاسم ،** ستة أشهر وغرامة ٥٠٠ درهم

★